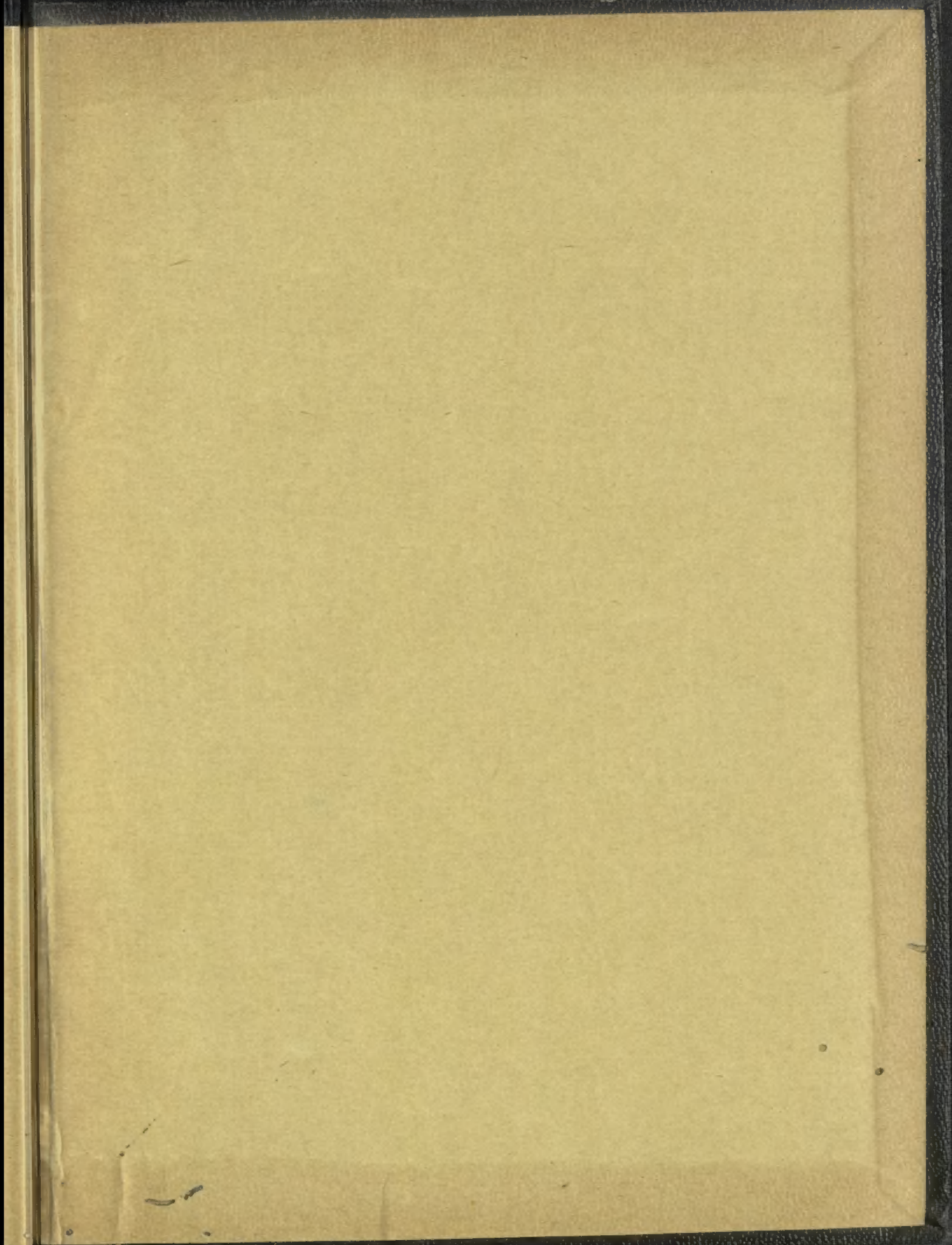


ارشاد الخلق

---

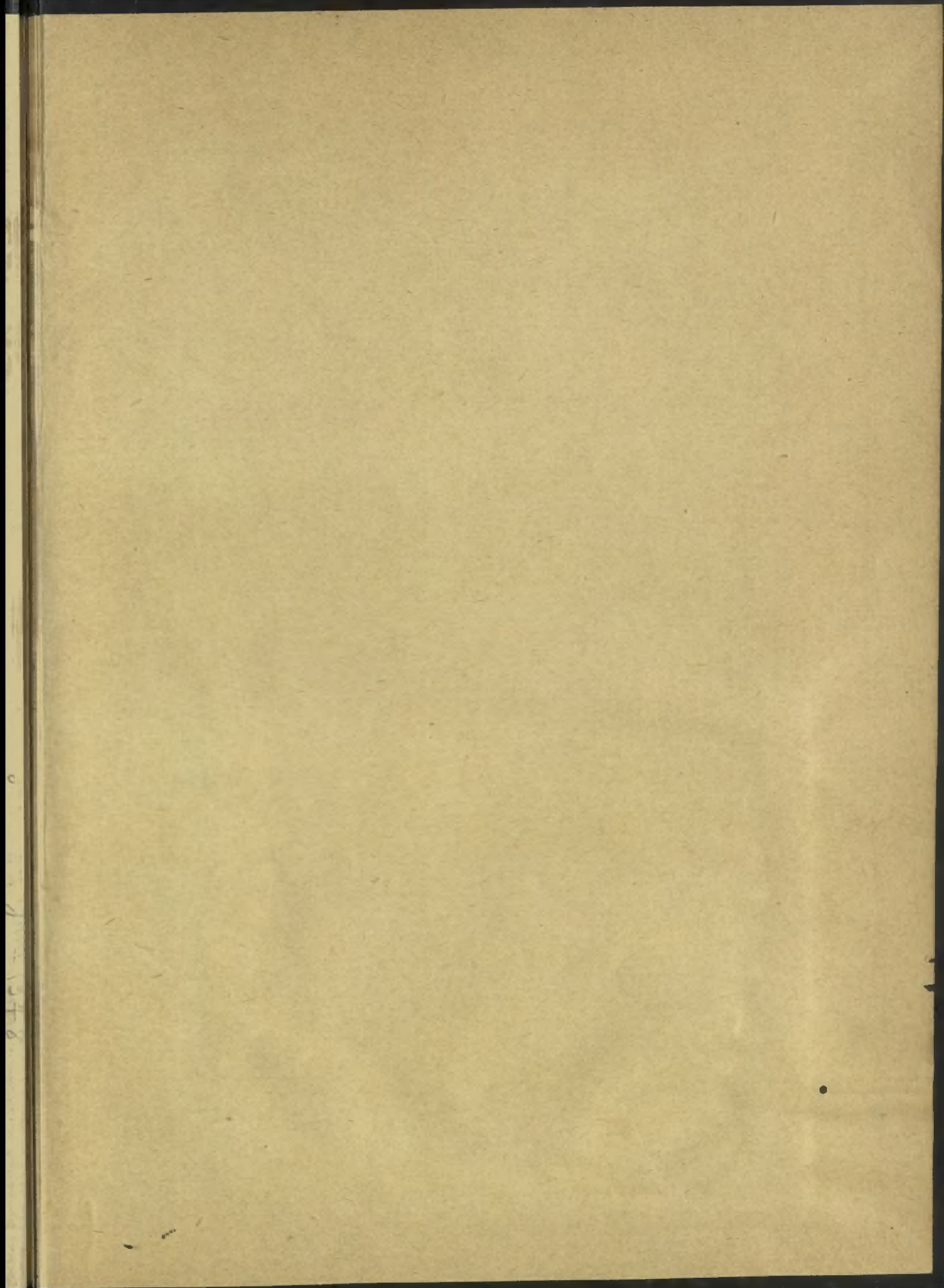
التاسي





384.1  
K19cA  
c-2





384.1  
K191A  
C.2

مكتب النشر العربي بدشق

الطبعة الاولى

كتاب قصص تملكتها الشرق في عهد سيدو الامير كبة

١٦/١٢/١٣٤١

مكتب النشر العربي بدشق

# ارشاد الخلق

الى العمل بخير البرق

تأليف

الشيخ محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم  
ابن صالح القاسمي الدمشقي

وهو كتاب في جواز الاعتماد على التلفراف

ويليه عدة من فتاوي الاشراف في العمل بالتلفراف

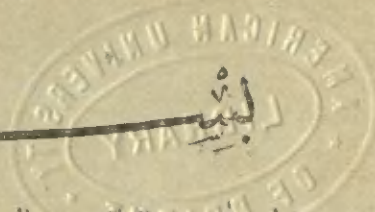
« الطبعة الاولى »

في مطبعة المقتبس - سنة ١٣٢٩

68001



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين . وعلى آله وصحبه الأكرمين . وعلى من تبعهم باحسان الى يوم الدين . اما بعد فقد كان سألني بعض القضاة عما اذا ورد عليه تلغراف من حاكم<sup>(١)</sup> او من ثقة غيره ، ينبغي بدخول رمضان بالبيئة الشرعية عنده او انسلاخ شهره ، هل له ان يعمل بمقتضى افادته المحققة ، والمطالع بين البلدين مثقفة ، ( فاجبته ) بما عثرت عليه من فتاوي مشاهير العلماء . في هذه المسألة ، وارىته نصوصها المفصلة والمجملة ، ( وذكرت له ) ان علماء القرن الماضي وشيوخ العلم المعاصرين احلوا مسألة التلغراف محل العناية . واعاروها نظر المدقق الحكيم ورعوا فقهها احسن الرعاية . فن قائل بالعمل به في المعاملات والعبادات . ومن ذاهب الى العمل به في بعض ابواب المعاملات . ومن مفت به في الصوم والافطار . حسبما ادى لتخرجه على نظائره من كل الاجتهاد والاعتبار . ( وقلت له ) لا اعلم احداً من كبار الشيوخ . ولا من ائمة الاستنباط والرسوخ . اتفق بعدم العمل بالتلغراف على الاطلاق . ولا يستطيع احد ان يأت ذلك عن عالم طارت شهرته في الافاق . او مفت عرفه . التاريخ وخضعت لفتاويه الاعتناق . وانى لعالم ان يغالط حسه . او يكابر نفسه . او يتصور ذلك . وهو يعلم ان على التلغراف قوام مهات الممالك . وهل يمكن لشريعة هي اكمل الشرائع ان تسقط من الاعتبار ما به مصلحة عامة للمخلوقات . لا سيما ما هو من اعظم المصالح والارغافات . وقواعدها شرعت لكل زمان ومكان ، الى آخر الدوران . فاصول الشريعة السمحة تأبى الغناء التلغراف وتلحقه بما عهد فيهما من نظائره واشباه . وتكشف عن وجه التنازع فيه باستنباط راسخها بواقع الاشياء . ولما كانت فتاوي العلماء في هذه المسألة ذات ايجاز واختصار . وقد تشوفت الى تفصيل مأخذها اولو الانظار . رأيت من اجل الثوبات بسط مداركها . وشرح ما استدل به على مأخذها ومسالكها . فقد بقي في الاجمال لبس . وليس مع التفصيل

(١) الحاكم نعى به ما يعم الوالي والقاضي ويسمون التلغراف المرسل من قبله بالتلغراف

الرسمي



رب ولا حدس . وهذا ما حدانا الى جمع ذلك في كتاب . نسأله تعالى المعونة انه  
ولي التوفيق للصواب

### ﴿ تمهيدات ﴾

#### الاول

«في ان من محاسن الاسلام انطباق قواعده على نواميس العمران وان من سماحته  
اتساع اصوله للفروع المجتهد فيها وان تطبيق ما يتجدد على ما عرف منه امر جرى  
عليه السلف والخلف وانه لا يخلو عصر من قسائم لله بحجة وان المدار على فهم  
الاحكام بادلتها»

ان من محاسن الاسلام انطباق اصوله على نواميس العمران ، ووفاء قواعده  
بحاجيات كل زمان ومكان ، وابتناء احكامه على جلب المصالح ودرء المفاسد ، وتمييزه  
برفع الآصار والاغلال ، وفتح ابواب اليسر والتيسير ، وسده مسالك الحرج والتعسير  
ومن سماحته صدور مذاهب ائمة الفتوى فيه عن مورده الحكيم ، واقتباس قواعدها  
من مشكاة مصباحه المنير ، واتساع فروعها للحاجيات والكماليات ، ومها عظمت المخترعات  
وكثر المكشقات ،

ومن خصائصه ارشاده لمنهج الاستنباط وموارد التفقه والاستخراج حتى سهل على  
راسخيه رد كل ما ينفع الناس الى نصه ومحكمه او يجمله وظاهره وتطبيقه على سماحته وتوفيقه  
على يسره ورحمته

ان تطبيق ما يجد من الحوادث ويظهر من الكوائن في مرافق الناس ومعايشهم  
على اصول الشريعة ومقرراتها امر جرى عليه السلف والخلف من الائمة والفقهاء  
عليهم الرحمة والرضوان والا فها هذه المجلدات الكبيرة في الافضية والاحكام وكثرة  
الفتاوى في الوقائع المختلفة والنوازل المتنوعة البس الا لما جد ويجد ووقع ويقع بلى  
وحينئذ فتطبيق ما يجد في المجتمع البشري على ما عرف من قواعد الدين الخفيف امر  
ضروري للاستفادة به ومنه واسعاد لبني الانسان في الدين والدنيا وجري بهم على  
السنن المقررة والاسس المحكمة

لم يظفر الائمة عليهم رضوان الله بشهرة الامامة وعدوا من اساطين العلم الاكونهم  
باغوا من الفقه في الدين والحدائق في حكمة التشريع واصالة الرأي درجة اصبح علمهم فيها



معيار العلوم وقسطاس الفهوم وما اوصلهم الى هذه الميزة الا تمنعهم في دقائق الامور  
وبعد نظرهم في اسرار الكون وسبرغور المساجريات ورد كل فرع الى اصله وتطبيق  
الحكم عليه

قال بعض الحكماء : ان فقهاء المسلمين ومجتهداتهم راعوا في كثير من قواعد مذهبهم  
وتطبيقها على الكتاب والسنة عوائد البلدان واختلاف الامكنة والازمنة فلذا كان  
مجموع المذاهب الاسلامية كافياً لاستنباط جملة قوانين شرعية لضبط المعاملات في  
كل جهة من جهات المعمورة مع مراعاة القواعد الاصلية لاحكام الدين<sup>(١)</sup> : يشير الى  
القول بالعرف ورعاية المصالح وسيرد طرف من ذلك بعونه تعالى وعنايته

ان ما حدث من التلغراف يشبه ما حدث قبله ولم يكن في عصر الصحابة  
والتابعين ولا الائمة المجتهدين وافق به فقهاء المتأخرين كالدافع والساعات في العمل بهما  
في الصيام والصلوات وامثالهما مما لا يحصى في العبادات والمعاملات

ما ظهر من التلغراف هو قطرة من بحر ما سيظهر في العصور التالية من المكتشفات  
والمخترعات « ويخلق ما لا تعلمون » مما فيه مرافق للناس ومنفعة لهم وخدمة لعامة  
طبقاتهم فاذا لم تطبق امورها على الاصول المقررة بالاستنباط والقياس فهل نجهد في  
الدين ونخالف طريقة المتقدمين والمتأخرين ونضيق ما وسعه الله من الفهم والاستنباط  
ابد الآبد

من النعمة الكبرى على الامة ان لا يخلو عصر من قائم لله بحجة ، وموضح في  
المشكلات سنن المحجة . بذلك على هذا كثرة الفتاوي والمفتين في كل قطر ومصر فيما لم  
ينص عليه في الاصلين الكريمين وانما علمه الذين يستنبطونه منها وكثرة الفتاوي والمفتين  
عنوان بقاء الاجتهاد ، الى يوم النشأ ، وان الشريعة لا تخلو من قائم بحجة ، وليراجع  
من شاء في ذلك طبقات المجتهدين في كتاب « حسن المحاضرة » الامام السيوطي وعده  
ثلة منهم الى عصره وذلك في مصر خاصة فهاذا بعد من رجال غيرها في سائر الآفاق  
ان هذا بحر لا ساحل له

قد يظن من لا خلاق له وبمض الظن ان مراد دعاة الاصلاح العلمي  
الآن بالاجتهاد هو القيام بمذهب خاص والدعوى له على انفراد والشذوذ عن اقوال

(١) يرحم الله بعض العارفين في قوله : ان الله وسع على الامة بكثرة مجتهداتها  
وم ضيقوا على انفسهم



الائمة والغرض من كرامة من سلفنا نعوذ بالله من الجهل وسوء الفهم (فان من يفهم هذا لاضل من الإنعام . واي عاقل يدعوا لكثير الشيع والفرق وزيادة الانقسام ، وانما المراد انهاض هم رواد العلم لتعرف المسائل بادلتها ، والبحث عن مداركها وما آخذها ، والتفقيب عن كتب السلف والائمة في الاصول والفروع وتعرف طرق التخرج والاستنباط وحجج الموافق والمخالف ، ثم توخي الاقوى فالاقوى دليلاً . وتحري الافوم فالاقوم قبلاً . كما كان عليه السلف الصالح . وثلة من الخلف الناجح . والمتأخرون عيال على المتقدمين في جل علومهم وما ذكروه من كنوزهم<sup>(١)</sup> وانما التفاوت في ادراك القوي سلطانه .

الاصح برهانه . وفي الوقوف على مقاصد الشريعة وامرار التشريع . ودرك الاسباب من الحشو وتمييز الاصيل من الدخيل على ان التخالف في الامور المجتهد فيها الغير المنصوص عليها سنة جوي عليها السلف ومنهج سلكه الى هذا العصر كبار الخلف ويرحم الله الامام احمد بن فارس في قوله<sup>(٢)</sup> من ذا حظ على المتأخر مضادة المتقدم ؟ ولم تأخذ بقول من قال « ما ترك الاول للآخر » وتدع قول الآخر « كم ترك الاول للآخر » وهل الدنيا الا زمان وكل زمن منها رجال ؟ وهل العلوم بعد الاصول المحفوظة الا خطرات الافهام ونتائج العقول ؟ ومن قصر الآداب على زمن معلوم ووقفها على وقت محدود ؟ ولم لا ينظر الآخر مثل ما نظر الاول حتى يؤلف مثل تأليفه ويجمع مثل جمعه ، ويرى في كل ذلك مثل رأيه ؟ وما نقول لفقهاء زماننا اذا نزلت بهم من نوازل الاحكام نازلة لم تخطر على بال من كان قباهم ؟ او ما علمت ان لكل قلب خاطراً ولكل خاطر نتيجة ؟ ولم حجرت واسعا وحظرت مباحاً وحرمت حلالاً وسدوت طريقاً مسلوكة ؟ ولو اقتصر الناس على كتب القدماء لضاع علم كثير ولذهب ادب عزيز ولضلت افهام ثاقبة ولكات السن ناطقة ولما توثي احد خطابة ولا سلك شعباً من شعب البلاغة ولجحت الاسماع كل مردد مكرر وللفظت القلوب كل مرجع مضغ وهل حدثت

(١) قال ابن المقفع : فمنتهى علم عالمنا في هذا الزمان « زمانه رحمه الله » ان يأخذ من علمهم وغاية احسان محسننا ان يقتدي بسيرتهم واحسن ما يصيب من الحديث محدثنا ان ينظر في كتبهم اه

(٢) من رسالة له الى ابي عمرو محمد بن سعيد الكاتب نقلها الثعالبي في نية الدهر



عَلَى اثارة ما غيبته الدهور وتجديده ما اخلقته الايام وتدوين ما نتجته خواطر هذا الدهر وانكار هذا العصر؟ عَلَى ان ذلك لورامه رائم لاتعبه ، ولو فعله لقرأت ما لم يخط عن درجة من قبله من جد يروعك واستنباط يعجبك اه كلامه عليه الرحمة ولما شرط الاصوليون في المجهد ان تميز عنده مواقع الاجماع حتى لا يفتي بخلاف الاجماع قال الغزالي في المستصفى : المراد ان يعلم ان فتواه ليس مخالفاً للاجماع اما بان يعلم انه موافق مذهبا من مذاهب العلماء ايهم كان او يعلم ان هذه واقعة متولدة في العصر لم يكن لاهل الاجماع فيها خوض فهذا القدر فيه كفاية اه

الثاني

( في اقوال الائمة في حقيقة الفقه والفقيه )

قال الامام بدر الدين الزركشي في قواعد : الفقه يشتمل على معان ( احدها ) معرفة احكام الحوادث نصا واستنباطا وعليه صنف الاصحاب تعاليتهم المبسوطة ( الثاني ) معرفة الجمع والفرق وعليه جل مناظرات السلف حتى ان بعضهم قال : الفقه فرق وجمع ( الثالث ) المطارحات وهي مسائل عويصة يقصدون بها تنقيح الازهان ( الرابع ) المغالطات والتمتحنات والانغاز والحيل ( الخامس ) معرفة القواعد والضوابط التي يرد اليها الفروع وهذا النوع هو انفسها واعملها واكملها واتمها وبه يرتقي الفقيه الى الاستعداد لمراتب الاجتهاد وهي اصول الفقه عَلَى الحقيقة اه

والمعنى الثاني يسمى ( فن الاشباه والنظائر ) قال الامام السيوطي : هو فن عظيم به يطالع عَلَى حقائق الفقه ومداركه وما أخذه واسراره ويتميز في فهمه واستحضاره ويقدر عَلَى الالحاق والتخريج ومعرفة احكام المسائل التي ليست بمسطورة والحوادث والوقائع التي لا تنقضي عَلَى ممر الزمان ولهذا قال بعض اصحابنا الفقه هو معرفة النظائر (١) قال الامام الغزالي في الاحياء : ان العالم لا يكون وارثا للنبي صلى الله عليه وسلم الا اذا اطلع عَلَى جميع معاني الشريعة ومعانيها واسرارها لا يستقل بدركها ابتداء الا الانبياء ولا يستقل باستنباطها بعد تنبيه الانبياء عليها الا العلماء الذين هم ورثة الانبياء عليهم السلام

وقال في بيان علم الفروع : الفروع ما فهم من الاصول لا بموجب الفاظها بل بمعان

( ١ ) هذه الجملة البديعة مع سابقيتها وهي قول بعضهم الفقه فرق وجمع كأنها من

جوامع الكلم وسيأتي في التمهيد بمدد مأخذ ذلك من اثر عمر رضي الله عنه



ثبته لها العقول فأتسغ بسببها الفهم حتى فهم من اللفظ الملفوظ به غيره كما فهم من قوله عليه السلام : لا يقضي القاضي وهو غضبان : انه لا يقضي اذا كان حافئاً او جائعاً او مثلاً بمرض :

وقال الاسناد الشيخ محمد عبده <sup>(١)</sup> رحمه الله : كم يزال بالتقسيم من الجهالات ما لا يزال بغيره فمن التبس عليه معنى الفقه في قوله صلى الله عليه وسلم « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » فظن ان الفقه هو حشر القضايا الشرعية الى الذهن من اقوال اهل التفريع سواء كان على بصيرة فيه او على عى في التقليد ~~يمكنك~~ ان تزيل الغموض عن مثل هذا المغرور وترفع جهالة بقولك « العلم بحدود الشريعة قسمان قسم منه البصر بمقاصد الشرع في كل حكم . وفهم اسرار حكمه في كل حد . ونفوذ البصيرة الى ما اراد الله لعباده في تشريع الشرائع لهم من سعادة الدارين لا يختلف في ذلك وقت عن وقت ولا يتقيد بشرط دون شرط فتطبق عنده الاصول على جميع ما يعرض من الشؤون مهما تبدلت اطوار الانسان ما دام انساناً ولا بتوفر ذلك الا للمؤمن الحكيم الذي سمع نداء الله فلباه بعقله ولبه لا بريائه وعجبه

والقسم الثاني اخذ صور الاحكام من تضاعيف الكلام وحشرها الى الاوهام في ناحية عن . معترك الافهام لا يعرف من امرها الا انها جاءت على لسان فلان بدون نظر الى ما احاط القول والقائل من زمان ومكان وهذا القسم يستوي في تحصيله المؤمن وغير المؤمن و يبلغ الغاية منه الخير والشرير والمعتل للشرع المحتال به والعامل عليه الواقف عند حده »

فاذا تمايزت الاقسام زال الالتباس . وتجلي المعنى حتى للبله من الناس . اهملخصاً  
وقال الامام ولي الله الدهلوي <sup>(٢)</sup> واما معرفة المقاصد التي بني عليها الاحكام فعلم دقيق لا يخوض فيه الا من لطف ذهنه واسد مقام فهمه وكان فقهاء الصحابة تلقوا قوانين التشريع والتيسير واحكام الدين من مشاهدة مواقع الامر والنهي كما ان جلساء الطبيب يعرفون مقاصد الادوية التي يأمر بها بطول المخالطة والممارسة وكانوا في الدرجة العليا من معرفتها انتهى

(١) في شرح البصائر النصيرية في بحث القسمة من مباحث القياس

(٢) في حجة الله البالغة



### الثالث

(فيما مضى عليه عمل الصحابة والتابعين والائمة بعدهم من

الاستنباط والمقايسة فيما حدث ولم ينص عليه)

قال الامام ابن القيم في اعلام الموقعين : من الرأي المحمود ان يكون بعد طلب علم الواقعة من القرآن فان لم يجدها فيه ففي السنة فان لم يجدها فيها فيما قضى به الخلفاء الراشدون او اثنان منهم او واحد فان لم يجد فيها قاله واحد من الصحابة رضي الله عنهم فان لم يجده اجتهد رأيه ونظر الى اقرب ذلك من كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واقضية اصحابه

فهذا هو الرأي الذي سوغه الصحابة واستعملوه واقر بعضهم بعضاً عليه ثم اسند عن ابي عبيد وابي نعيم وسفيان ابن عيينة ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب الى ابي موسى الاشعري اما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فانه اذا ادلى اليك ( الى ان قال رضي الله عنه ) ثم الفهم الفهم فيما ادلى اليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة ثم قايس الامور عند ذلك واعرف الامثال ثم اعتمد فيما ترى احبها الى الله واشبهها بالحق الخ

( قال ابن القيم ) وقوله : ثم الفهم الفهم فيما ادلى اليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن الخ هذا احد ما اعتمد عليه القياسيون في الشريعة وقالوا : هذا كتاب عمر الى ابي موسى ولم يذكره احد من الصحابة بل كانوا متفقين على القول بالقياس وهو احد اصول الشريعة ولا يستغني عنه فقيه وقد ارشد الله تعالى بعباده اليه في غير موضع من كتابه فقياس النشأة الثانية على النشأة الاولى في الامكان وجعل النشأة الاولى اصلاً والثانية فرعاً عليها وقاس حياة الاموات بعد الموت على حياة الارض بعد موتها بالنبات وقاس الخلق الجديد الذي انكره اعداؤه على خلق السموات والارض وجعله من قياس الاولى كما جعل قياس النشأة الثانية على الاولى من قياس الاولى وقاس الحياة بعد الموت على اليقظة بعد النوم<sup>(١)</sup> وضرب الامثال وصرفها في الانواع المختلفة وكلها اقيسة عقلية ينه بها عباده على ان حكم الشيء حكم مثله فان الامثال كلها قياسات يعلم منها حكم الممثل من الممثل به . وقد اشتمل القرآن على بضعة واربعين مثلاً تضمن تشبيه الشيء

( ١ ) مقه يعلم ان امر البعث ليس من السمعيات المجردة كما زعم بل قامت عليه

الدالة العقلية والبراهين النظرية والقياسات الاولوية كما تراه اه جمال الدين

بنظيره والتسوية بينهما في الحكم وقال تعالى « وتلك الامثال نضربها للناس وما يعقلها الا العالمون » فالقياس في ضرب الامثال من خاصة العقل . وقد ركز الله في فطر الناس وعقولهم التسوية بين المتماثلين وانكار التفريق بينهما والفرق بين المختلفين وانكار الجمع بينهما ( قالوا ) ومدار الاستدلال جميعه على التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين ( ١ ) ثم اصب رحمة الله في تفصيل ذلك بما يسهل مراجعته

وذكر قبل انه قايس علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت في المكاتب . وقايسه في الجدة والاخوة فشبهه علي بن ابي طالب من الشعب ثم انشعبت من الشعب شعبتان . وقايسه زيد على شجرة انشعب منها غصن وانشعب من الغصن غصنان وقولها في الجدة انه لا يحبب الاخوة . وقاس ابن عباس الاخ راس بالاصابع وقال اعتبرها بها . ( الى ان قال ) وقال محمد بن الحسن : من كان عالماً بالكتاب والسنة وبقول اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبما استحسن فقهاء المسلمين وسعه ان يجتهد رآيه فيما ابتي به ويقضي به ويمضيه في صلاته وصيامه وحجه وجميع ما امر به ونهي عنه فاذا اجتهد ونظر وقاس على ما اشبه ولم يأل وسعه العمل بذلك وان اخطأ الذي ينبغي ان يقول به اه

قال امام الحرمين : والمعدة في هذا الباب على حديث معاذ : وهو ما رواه ابو داود والترمذي والبيهقي وغيرهم عن معاذ رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اراد ان يبعثه الى اليمن قال له كيف تقضي اذا غلبك قضاء قال اقضي بكتاب الله قال فان لم تجد في كتاب الله قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد رأيي ولا آو فضرب صدره وقال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضاه رسول الله وهذا الحديث وان لم يخرج في الصحيحين الا انه من الصحيح لغيره وهو قسم الصحيح لذاته قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير : قد استند ابو العباس ابن القاص في صحته الى تلقي ائمة الفقه والاجتهاد بالقبول ( قال ) وهذا القدر مغل عن مجرد الرواية اه .

وقد استفيد من هذا الحديث كون الشارع قرر حكم المجتهد فصار شرعاً لله بنظره اياه نبيه على هذا المألف ابن عربي في باب مسح الخلف من فتوحاته ( وقال ) ايضاً : في الباب ١٦١ ان جميع المجتهدين لم في مقام الارث النبوي القدم الراسخة فهم ورثة الانبياء في التشريع لكن لا يستقلون بشرع لانه لولا المادة التي اعطاها لهم الشارع من شرعه ما قدروا على

( ١ ) تأمل هذه الجملة البديعة واحفظها لنفمك في مواضع متعددة



## التشريع المذكور

### الرابع

(في بيان ضرورة الاجتهاد في الوقائع المتولدة

وان طريق العلم بها هو الاجتهاد لا التقليد)

ان الوقائع المتولدة في كل عصر لا بد من دخولها تحت حكم من الاحكام وعلى من مسئلة . بان انما بعد بذل جهده واستفراغ وسعه في طلب العلم بحكمها . ومعلوم ان المفتي اما منتسب او مستقل كما بسطناه في « كتاب الفتوى في الاسلام » قال حجة الاسلام الفزالي في المستصفي : وقد اتفقوا على انه اذا فرغ من الاجتهاد وغلب على ظنه حكم فلا يجوز له ان يقلد مخالفه ويعمل بنظر غيره ويترك نظر نفسه . اما اذا لم يجتهد بعد ولم ينظر فان كان عاجزاً عن الاجتهاد كالعامي فله التقليد . وان كان عالماً لو بحث عن مسألة ونظر في الأدلة لاستقل بها ولا يفتقر الى تعلم علم من غيره فهذا هو المجتهد فهل يجب عليه الاجتهاد ام يجوز له ان يقلد غيره هذا مما اختلفوا فيه ( الى ان قال ) واختار القاضي منع تقليد العالم لغيره وهو الاظهر عندنا ثم اورد للاستدلال على ذلك قوله تعالى « فاعتبروا يا اولي الابصار » وقوله تعالى « لعلكم تتقون منهم » وقوله « افلا يتدبرون القرآن ام على قلوب اقفاها » وقوله « وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله » وقوله « فان ناسرعتن في شيء فردوه الى الله والرسول » قال فهذا كله امر بالتدبر والاستنباط والاعتبار وليس خطاباً مع العوام فله يبق مخاطب الا العلماء والمقلد تارك للتدبر والاعتبار والاستنباط ثم قال قدس الله روحه التقليد : هو قبول قول بلا حجة وليس ذلك طريقاً الى العلم لا في الاصول ولا في الفروع ( قال ) وذهب الحشوية والتعليمية الى ان طريق معرفة الحق التقليد وان ذلك هو الواجب بدل على بطلان مذهبيهم مسالك ( الى ان قال ) ثم انا نعارضهم بقوله تعالى « ولا تقف ما ليس لك به علم » وان تقولوا على الله ما لا تعلمون « وما شهدنا الا بما لنا » قل هاتوا برهانكم « هذا كله نهي عن التقليد واصحاب العلم ولذلك عظم شأن العلماء وقال تعالى « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات » وقال عليه السلام : يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وتأويل الجاهلين والتحامل المبطلين : ولا يحصل هذا بالتقليد بل بالعلم اه كلام حجة الاسلام بحروفه وبه يعلم ان مرد الاستنباط في الحوادث

المتجددة والوقائع المتولدة الى اولى العلم وهم المجتهدون وان لا طريق للعلم بها والوقوف  
منها على طائفة القلب الا الاجتهاد كما قاله الغزالي رضي الله عنه

## الباب الاول

(في مدارك اصولية لمسألة التلغراف ونحوه فصول)

### الفصل الاول

«في ان مدارك التفقه في التلغراف مما له من الاشياء والنظائر في الاصول والفروع»  
قال القاضي ولي الدين ابن خلدون رحمه الله : الفقه معرفة احكام الله تعالى في  
افعال المكلفين بالوجوب والحظر والندب والكراهة والاباحة وهي متلفة من الكتاب  
والسنة وما نصبه الشارع لمعرفة من الادلة فاذا استخرجت الاحكام من تلك الادلة قيل  
لها فقه . وكان السلف يستخرجونها من تلك الادلة على اختلاف فيها بينهم ولا بد من  
وقوع ضرورة ان الادلة غالبها من النصوص وهي بلغة العرب وفي اقتضات الفظه  
لكثير من معانيها اختلاف بينهم معروف . ( وايضاً ) فالسنة مختلفة الطرق في الثبوت  
وتعارض في الاكثر احكامها فتحتاج الى الترجيح وهو مختلف ايضاً فالادلة من غير النصوص  
مختلف فيها . ( وايضاً ) فالوقائع المتجددة لا توفي بها الاصول وما كان منها غير ظاهر في  
المفصوص فيعمل على مفصوص لمثابة بينهما اه

قال الرازي في المستصفي <sup>(١)</sup> يعلم بالضرورة من اجتهاد الصحابة واختلافهم ان  
النصوص لم تكن محيطية فدل هذا انهم كانوا متعبدين بالاجتهاد :

وقال قبل <sup>(٢)</sup> ان مرد الاجتهاد الى العال المستنبطة من نصوص النبي عليه السلام  
والتياس عبارة عن نفهم معاني النصوص بتجريد مناط الحكم وحذف الحشو الذي  
لا اثر له في الحكم

وقال البلب <sup>(٣)</sup> من فتش عن اختلاف الصحابة علم ضرورة سلوكهم طرق المقايسة  
والتشبيه وانهم اذا رأوا فارقاً بين محل النص وغيره ورأوا جامعاً وكان الجامع في اقتضاء  
الاجتماع اقوى في القلب من الفارق في اقتضاء الاقتراق مالوا الى الاقوى الاغلب فانما  
نعلم انهم ما طلبوا المشابهة من كل وجه اذ لو تشابهوا من كل وجه لالتحمت المسألة ولم  
تعدد فيبطل التشبيه والمقايسة اه

(١) ص ٢٥٩ ج ٢ (٢) ص ٢٥٨ (٣) ص ٢٥٢ ج ٢



وقال الامام ابن القيم في اعلام الموقعين : قد ركز الله في فطر الناس وعقولهم النسوية بين المماثلين وانكار التفريق بينهما والفرق بين المختلفين وانكار الجمع بينهما ومدار الاستدلال جميعه على النسوية بين المماثلين والفرق بين المختلفين اهـ وقد مناقله وقال الغزالي في المستصفى <sup>(١)</sup> نحن لا نقبس ما لم يعم لنا دليل على كون الحكم معللاً — ودليل على عين العلة المستنبطة — ودليل على وجود العلة في الفرع ( ثم قال ) وانما نقبس في المعاملات وغرامات الجنابات وما علم بقرائن كثيرة باؤها على معان معقولة ومصالح دنيوية اهـ

وسيفهر لك في التفراف وجوه المعاني المعقولة والمصالح الدنيوية التي اهتمت في المقبس هو عليها مبينة اوضح بيان ومبرهناً عليها اقوى برهان بعونه تعالى

### الفصل الثاني

■ في ان الاصل في احكام الاخبار كلها آية النبأ ونقرر ما يستفاد منها منطوقاً ومفهوماً وهو المدرك الاول لمسألة التفراف

كل من اراد الاطلاع على كليات الشريعة السمحة وطمع في ادراك مقاصدها والحق باهلها لزمه ان يخذ القرآن الكريم سميره ومثله نظراً وعملاً ليفوز بالبغية ويظفر بالطلبة . وقد علم ان كلياته وقواعده انزلت عامة لتطبق على حاجيات كل زمان . ويستنبط منها ما يتجدد ظهوره في كل آن . مما تقتضيه مصالح الامة وحاجاتها . ويستدعيه يسرها وسماحتها . ولذا لم يزل مموهاته ملجأ الاستنباط ومدركاً للاجتهد . فوقفه لا يتعدى الا بقاطع . ومخصص برهانه ساطع . ( قال حجة الاسلام الغزالي ) في المستصفى : اجمع الصحابة واهل اللغة على اجراء الفاظ الكتاب والسنة على العموم الا ما دلل الدليل على تخصيصه وانهم كانوا يطلبون دليل الخصوص لا دليل العموم ( ثم قال ) : عادة اهل اللغة والصحابة ان لا يطرحوا جميع عمومات الكتاب والسنة لاحتمال تطرق التخصيص اليها : اي بل يعضونه على عمومهم ولذا كان ورود العام على سبب خاص لا يسقط دعوى العموم كما بسط في محله

ثم ان من آيات التنزيل الكريمة . ذات الاحكام العميمة . آية النبأ بتسمية الاصوليين وهي قوله تعالى « يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » قال السيد

في مفاتيح الاصول يستدل بآية النبأ منطوقاً ومفهوماً على حجية جملة من الاخبار فان مفهوم قوله « ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » ان العدل اذا جاء بنبأ لم يجب التبين في خبره فيجب الاخذ به اما لان مفهوم الصفة حجة كما عليه جماعة من المحققين او لان مفهوم الشرط حجة كما عليه آخرون واذا لم يجب التبين في خبر العدل كما يجب في خبر الفاسق فلا يخلو اما ان يجب قبوله او يجب رده لا سبيل الى الثاني لانه يلزم منه ان يكون العدل اسوأ حالاً من الفاسق وهو باطل جداً فتعين الاول ولذلك صار جماعة من المحققين الى حجية اخبار العدول ففهوم الآية يدل على حجية جملة من الاخبار وهي اخبار العدول

واما منطوقها فهو يقتضي حجية جملة من الاخبار كالموثق والحسن والضعيف المخبر والضعيف المخفوف بالقرائن المفيدة للظن بالصدق لدلالته على ان خبر غير العدل يكون مقبولاً بعد التبين فيه

والمراد بالتبين استظهار الصدق سواء بلغ حد القطع ام لا فالتبين بم القطع والظن ثم ان قلنا ان المراد من الفاسق في الآية معلوم الفسق كما هو المتبادر من اطلاقه كنيادر النقد للرائج من اطلاق لفظ النقد يلزم ان يكون خبر مجهول الحال حجة لان وجوب التبين على هذا يكون مشروطاً بالعلم بالفسق فتنبني بانتفائه فيلزم ما ذكرنا فيلزم حجية اخبار كثيرة بملاحظة المثلوق والمفهوم اه كلام المفاتيح وجلي ان خبر التلغراف الموثوق به يماثل ما شملته الآية بمنطوقها ومفهومها — على ما قرره — من الاخبار ان لم يكن اولى من كثير منها كما لا يخفى على المتبحر

وجلي ان العموم اذا كان ظاهراً في افراده او تصافياً كان استناد الفرد اليه من باب الاستناد الى المنصوص عليه فلا يحتاج الى قياس وهذا ملحظ نقاة القياس في كثير من الاحكام كالظاهرة اتباع الامام ابن حزم فانه يقضون بالعام والمجمل على كل ما يتناوله ويقولون ما حكمنا الا بالنص وما احتجنا الى قياس كما قرره عنهم الشيخ محيي الدين ابن عربي في فتوحاته المكية في ابواب التيسر .

واما اذا قلنا بمذهب الجمهور في القياس فالخطب سهل لما لذلك من الاشياء والنظائر كما ستراه مفصلاً ان شاء الله ومنه العرف والتوفيق



### الفصل الثالث

( فيما مضت به السنة من التراسل وتشريع العمل به )

قال الامام ابن القيم في السياسة الشرعية : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث كتبه الى الملوك وغيرهم ونقوم بها حجتهم ولم يكن يشافه رسولا بمضمونه ولا يجري هذا في مدة حياته صلى الله عليه وسلم بل يدفع الكتاب مخنوماً ويأمره بدفعه الى المكتوب اليه وهذا معلوم بالضرورة لاهل العلم بسيرته واباءه

ثم نقل عن اسحق بن ابراهيم قال قلت لاحمد — بن حنبل رضي الله عنه — الرجل يموت ويوجد له وصية تحت رأسه من غير ان يكون اشهد عليها او اعلم بها احداً هل يجوز انفاذها فيها قال ان كان قد عرف خطه وكان مشهور الخط فانه ينفذ ما فيها :

( قال ابن القيم ) : علق الامام احمد الحكم بالمعرفة والشهرة من غير اعتبار لمعاينة الفعل وهذا هو الصحيح فان القصد حصول العلم بنسبة الخط الى كاتبه فاذا عرف ذلك وتيقن كان العلم بنسبة اللفظ اليه فان الخط دال على اللفظ واللفظ دال على القصد والارادة اهـ ( وقال قبل ) ان كتبه صلى الله عليه وسلم الى عياله والى الملوك وغيرهم تدل على ذلك ولان الكتابة تدل على المقصود فهي كاللفظ ولهذا يقع بها الطلاق اهـ ( ثم قال ) ولم يزل الخلفاء والقضاة والامراء والعمال يعتمدون على كتب بعضهم الى بعض ولا يشهدون حاملها على ما فيها ولا يقرؤنه عليه هذا عمل الناس من زمن نبيهم الى الآن اهـ . وسيأتي ثمة لهذا مؤيدة له في الفصل الثالث والرابع من الباب الثالث

### الفصل الرابع

( في بيان ان التلغراف خبر من الاخبار يتناوله حدها واقسامها واحكامها )

في المصباح : الخبر اسم ما ينقل ويتحدث به والجمع اخبار : وفي التهذيب : الخبر ما اتاك من نبياء عمن تستخبر : وقال الزبيدي في شرح القاموس : ان اهل اللغة والاصطلاح قالوا الخبر عرفاً ولغة ما ينقل عن الغير وزاد فيه اهل العربية واحتمل الصدق والكذب لذاته انتهى (١)

(١) ما اجمل قوله وزاد فيه اهل العربية الخ لاني اكثر ما قلت في الدرس ان حد الخبر هو ما عرفه به اهل اللغة مما ذكرناه واما قولهم ما احتمل الصدق والكذب فمن العجيب —

وبهذا كله يعلم ان التلغراف من الخبر لغة لصدق هذه الحدود اللغوية عليه وعرفا  
ايضاً لان العرف العام على تسميته نبأً بريقاً فشمول مطلق الخبر له من شمول العام لافراده  
والكلي لجزيئاته ( فان قيل ) ان اطلاق الخبر على التلغراف مجاز بالاتساع والحذف  
لانه خبر رسالته ( يجاب ) بانه مردود بنص كلام المصباح وما بعده من امهات اللغة على  
ان هذا الاغراق في الاغراب لا يضر في صدق حد الخبر عليه لان مثل هذا الاتساع  
مقدر في اكثر الاخبار متسامح به فلا يمنع صدق حقيقته اللغوية والعرفية عليه وقد  
اجمع رواة السنة وحفاظ الحديث كافة على ان من كتب الى مستبصر مائة ان المكتوب  
اليه ان يعمل بكتابه اذا تحققت او ظنه وانه يقول في الرواية عنه اخبرني فلان قال  
الامام القرافي في شرح التنقيح : وكون المكتوب اليه يقول اخبرني معناه اعلمي والاعلام  
والاخبار يصدق لغة بالرسائل وفي التحقيق هو مجاز لغوي حقيقة اصطلاحية فان الاخبار  
لغة انما هو في اللفظ وسمية الكتابة اخباراً او خبراً لانها تدل على ما يدل عليه الاخبار  
والحروف والكتابة موضوعة للدلالة على الحروف الانسانية فلذلك سميت خبراً واخباراً  
من باب تسمية الدليل باسم المدلول انتهى وفي قوله فان الاخبار لغة انما هو في اللفظ نظراً  
لان معاجم اللغة لم تشرط ذلك والمرد في الحقائق اللغوية اليها كما لا يخفى على انه لو  
اشترط ذلك لغة كما قال لما خدش بعد كون الحقيقة الاصطلاحية على خلافه كما قال  
ثم اذا عرفت صدق حد الخبر على التلغراف لغة وهرقاً وكان الخبر ينقسم الى متواتر  
وغيره لزم نوع التلغراف الى ذلك ايضاً ضرورة انه منه . ولما كان لكل نوع من انواع  
الخبر حكم مقرر في الاصول اردنا ان نعتبر في التلغراف كلا منها على قاعدة الاعتبار في  
أمثاله وهو ما سنذكره بونه تعالى

### الفصل الخامس

( في أن التلغرافات المتواترة في امرها حكم الخبر المتواتر أو البينة المتواترة )

— الاقتناع به مع انه ليس بمجد ولا رسم تام اذ لم يكشف الكنه ولا ما يقرب منه وانما هو  
تعريف بخاصة جيدة وما اشبهه بقولنا الانسانية ما احتمل العلم والجهل على ان احتمال  
الكذب فيه ليس من مدلوله اذ مدلوله الصدق والكذب تجوز عقلي نعم هم ارادوا التفرقة  
بينه وبين الانشاء الا ان ثمة منتدحاً عنه بغيره مما يقربه من كنهه ويبعد عنه ما ورد  
عليه اه جمال الدين



قال امام الحرمين : التواتر ان يروي جماعة لا يقع التواطؤ على الكذب من مثلهم الى ان ينتهي الى المخبر عنه ويكون في الاصل عن مشاهدة او سماع لا عن اجتهاد : وهكذا عرفه الاصوليون وهذا يسمى تواتر الاخبار . واما تواتر البيئات فهو خبر جماعة لا يجوز العقل اتفاقهم على الكذب وقد اتفقوا على ان التواتر بقسميه مفيد للعلم الضروري والضروريات مما لا يدخلها الشك قال الفناري في فصول البدائع : التواتر يوجب الاتباع لافادته العلم : وقال ابن القيم في السياسة الشرعية في طرق الحكم للطريق المشهور الحكم بالتواتر وان لم يكن المخبرون عدولا ولا مسلمين وهذا من اظهر البيئات فاذا تواتر الشيء عند الحاكم وتضافرت به الاخبار بحيث اثيرك في العلم به هو وغيره حكم بموجب ما تواتر عنده ولم يحتاج الى شاهدين عدلين بل بيئته التواتر اقوى من الشاهدين بكثير فانه يفيد العلم والشاهدان غايتهما ان يفيدا ظنا غالباً اه

والتلغراف اذا تعدد من جميع يستعمل تواطؤهم على الكذب كان اما متواتراً تواتر الاخبار بان يرد الى بلدة متعددة باسماء هؤلاء الذين لا يمكنهم الاتفاق على الكذب وهم يروون فخواه عن قوم كذلك — واما متواتر تواتر البيئات بان يرد اليها كذلك عن قوم يخبرون بتواتر فخواه وشيوعه واشتهاره وفي الحاليتين لا يتوقف في قبوله وذلك لان المتواتر يفيد العلم قال العلماء وفي تكذيبه تكذيب الثابت بالضرورة والضروريات مما لا يدخلها الشك ( قالوا ) وليس في التواتر عدد معين للمخبرين ولكن يلزم ان يكونوا جميعاً غيراً لا يجوز العقل اتفاقهم على الكذب

### الفصل السادس

( في أن كثرة التلغرافات المتفقة في معنى لها حكم التواتر المعنوي )

في مسلم الثبوت مع شرحه — ومما من كتب اصول الفقه — ما مثاله : كثرة الآحاد المتفقة في معنى ولو التزاماً توجب العلم بانقدر المشترك بين تلك الآحاد ولا يحتاج في ذلك الى الدليل لان هذا العلم ضروري يعلم تحققه عند الرجوع الى الوجدان ولو وجد منكر لا يلتفت اليه وبكذب بيدها العقل ، وهو التواتر المعنوي في الاصطلاح : قال الفزالي : ما اخبر عنه عدد التواتر فانه يجب تصديقه ضرورة وان لم يدل عليه دليل آخر فليس في الاخبار ما يعلم صدقه مجرد الاخبار الا المتواتر وما عداها فانما يعلم صدقه بدليل آخر يدل عليه سوى نفس الخبر انتهى

ومن ذلك ان ترى التفرافات في امر ما يؤيد بعضها بعضاً كواقعة خطيرة او تنافي  
تتوالى لموظفي بلد بدخول رمضان او العيد او لتوسيد منصب لوجيه وامثالها مما لا يحصى  
مما يبلغ مرتبة التواتر اللفظي او المعنوي وكله معروف مشاهد

### الفصل السابع

( في أن التفرافات المستفيضة لها حكم الخبر المستفيض )

قال ابن القيم في السياسة الشرعية في طرق الحكم : الطريق الحادي والعشرون  
الحكم بالاستفاضة وهي درجة بين التواتر والآحاد . فالاستفاضة هي الاشتهار الذي  
تحدث به الناس وفاض بينهم . وقد قسم الحنفية الاخبار الى ثلاثة اقسام آحاد وتواتر  
واستفاضة . وجعلوا المستفيض مرتبة بين المرتبتين وخصصوا به عموم القرآن وقالوا هو  
بمنزلة التواتر ومنهم من جعله قسماً من اقسام التواتر . وهذا النوع من الاخبار يجوز  
استناد الشهادة اليه ويجوز اعتماد الحاكم عليه اهـ

والتفراف اذا ارسله قوم ثقات لم يصلوا الى مرتبة التواتر كان خبره مستفيضاً  
وصدق عليه حده وحكمه

قال الفناري في فصول البدائع : واما المستفيض فحكمه ان يفيد الطمأنينة لان  
اليه سكوتاً بلا اضطراب وفي الجامع للحادمي وشرحه : المشهور — وهو المستفيض —  
حجة في العمل بمنزلة التواتر في ايجاب العمل اهـ

### الفصل الثامن

( في ان حكم تفراف الواحد كخبر الآحاد )

قال القرافي رحمه الله في التثحيح : خبر الواحد هو خبر العدل الواحد او العدول  
المفيد للظن . واتفقوا على جواز العمل به في الدنيويات والفتوى والشهادات والخلاف  
انما هو في كونه حجة في حق المجتهدين فالأكثر على انه حجة لمبادرة الصحابة رضوان  
الله عليهم الى العمل به اهـ

وقال الامام ابن القيم في السياسة الشرعية : الطريق الثاني والعشرون الاخبار  
آحاداً وهو ان يخبره تدل يثق بخبره ويسكن اليه بأمر فيغلب على ظنه صدقه فيه او  
يقطع به اقرينة فيجعل ذلك مستنداً لحكمه وهذا يصلح للترجيح والاستظهار بلا ريب  
ولكن هل يكفي وحده في الحكم هذا موضع تفصيل فيقال اما ان يقتصر بخبره ما يفيد



معهم اليقين او لا فان اقترن بخبره ما يفيد معه اليقين جاز ان يحكم به وينزل منزلة الشهادة بل هو شهادة محضة في اصح الاقوال وهو قول الجمهور فانه لا يشترط في صحة الشهادة ذكر لفظ اشهد بل متى قال الشاهد رأيت كيت وكيت او سمعت او نحو ذلك كانت شهادة منه وليس في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم موضع واحد يدل على اشتراط لفظ الشهادة ولا عن رجل واحد من الصحابة ولا قياس ولا استنباط يقتضيه بل الادلة المتضاربة من الكتاب والسنة واقوال الصحابة ولغة العرب نفي ذلك وهذا مذهب مالك وابي حنيفة وظاهر كلام احمد وحكى عنه نصاً ( وقد اطال ابن القيم بعد ذلك بما لا يستغنى عن مراجعته )

( تنبيه )

تبين بما ذكرناه في هذه الفصول ان التلغراف لا يخلو خبره عن أحد اقسام الخبر المتواتر والمستفيض والآحاد وكل منها مما شرع العمل به والتعويل عليه ( قال بعض فقهاء الاجتماع وعلماء السياسة <sup>(١)</sup> ) ما مثاله :

من الاصول المقررة جواز العمل بالخبر ولو لا ذلك لبطلت الحركة في الدنيا الا بين الحاضرين بعضهم مع بعض ولضاق نطاق المدنية ونزل الاجتماع الانساني الى ادنى دركاته ولما وجب العمل بالشرائع المنزلة على النبيين فضلاً عن العمل بالاوامر الصادرة عن السلاطين واذا قد تقرر هذا الاصل وهو العمل بالخبر كان اقرب الاخبار الى مصلحة الاجتماع امرها وصولاً وذلك لما في تنزيلها الغائب منزلة الشاهد فاصطاح القائمون بامر الاجتماع الانساني على البرد المرتبة والطرق المعبدة والبهائم الدلل يسيرونها

( ١ ) انما يؤخذ رأي هذه الطبقة في هذه المسألة اذا كانوا مشاركين في العلم لما لبستها الشديدة للسياسة وكون التلغراف اليوم هو من الاوضاع الدولية التي لا غنى عنها لدولة من الدول تبغي ان تبقى قائمة في الارض ولهذا فاشيخ عيش مفتي المالكية في مصر رحمه الله لم يبين جوازها في فتواه الشهيرة عن التلغراف على الادلة العملية فقط بل على المصلحة السياسية وقال ما معناه ان سلاطين الاسلام قد أقاموا التلغراف واففقوا له النفقات وتعاملوا به في شؤون الملك الخ فالسياسيون جديرون بأن يؤخذ رأيهم في هذا الباب لوقوفهم على اهميته ووقوفهم لم يكن عند الطبقة المنحصرة بالفتنة : قاله ايضاً ذلك الفقيه الاجتماعي والعالم السياسي في مقالة عنوانها « اخذ رأي بعض رجال السياسة في قضية التلغراف »

في الارض لتبلغ بواسطتها الاخبار بما امكن من السرعة ثم ترقى بهم الحاجة وغلا بهم حب المصلحة ودعتهم الضرورة المحبة فعمدوا الى تربية الحمام الزاجل يحملون عليها الاخبار يبطائق في ارجلها في مستعجلات الامور وعظيمات النوازل وكل ذلك من الوسائل التي خلقها الله لعباده وأجاز التصرف بها والاعتماد عليها لان الله خلق الكون واباح للعقل الانساني الانتفاع به على قدر ما يؤديه اليه اجتهاده فلما كان البرق هو من العنصر التي لم يخلقها الباري تعالى هيئاً بل كان هو ابغ في سرعة الايصال من كل عنصر معروف الى الان لم يكن من اللائق بالعقل البشري نبذ الانتفاع به جانباً والاعتماد على ما هو اضعف منه منة واحط درجة من طرق الايصال بل وجب استخدام قوة البرق كما كانت تستخدم قوة المحجن البريدية في الاخبار لا فرق بين هذا وذاك في الجواز لان كلا منهما هو من مخلوقات الباري تعالى التي برأها للانسان وسلط عليها العقل اه

### الفصل التاسع

( في الاستدلال على قبول ترجمة الواحد الثقة للتلغراف )

وحكم ترجمة غير المسلم )

قال مجد الدين ابن نعيم في منتقى الاخبار في ابواب القضاء ( باب ما يذكر في ترجمة الواحد ) في حديث زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم امره فتعلم كتاب يهود وقال حتى كتبت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كتبهم اذا كتبوا ( رواه احمد والبخاري ) قال البخاري قال عمر بن الخطاب وعنده امير المؤمنين علي وعثمان وعبد الرحمن ابن عوف ماذا نقول هذه فقال عبد الرحمن بن حاطب فقلت مخبرك بالذي صنع بها ( قال ) وقال ابو حمزة : كنت أترجم بين ابن عباس وبين النلس : قال الشارح : وفي الحديث جواز ترجمة واحد وقال ابن بطلال اجاز الاكثر ترجمة واحد ونقل الكرايسي عن مالك والشافعي الاكتفاء بترجمان واحد وعن ابي حنيفة الاكتفاء بواحد . ولما حكى ابن المنذر الاقوال في المسألة قال : غير ان الحديث اذا صح سقط النظر وفي الاكتفاء بزيد بن ثابت وحده حجة ظاهرة اه ونقل الكرايسي ان الخلفاء الراشدين والملوك بعدهم لم يكن لهم الا ترجمان واحد قال ابن عبد الحكم : لا يترجم الا حر عدل اه ومنه يعلم قبول ترجمة الواحد الثقة في مثل التلغراف وهذا ما مضى عليه العرف والتعامل بلا فكير كما سنفصله



واما ترجمة غير المسلم فالجمهور على عدم قبول ترجمته وانه لا تقبل الا ترجمة عدل  
ويظهر ان الامام البخاري يمنح الى قبول ترجمة الكافر لضرورة او قيام قرينة على  
صدقه حيث قال رحمه الله في كتاب الاحكام من صحيحه: باب ترجمة الحكم وهل يجوز  
ترجمان واحد: فاطلق ولم يقيده (ثم قال) وقال خارجه بن زيد بن ثابت عن زيد  
ابن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يعلم كتاب اليهود حتى كتبت للنبي  
صلى الله عليه وسلم كتبه واقرأته كتبهم اذا كتبوا اليه: ووجه الاستدلال ان في  
امره صلى الله عليه وسلم لزيد ان يعلم كتابهم ولسانهم دليلاً على جواز ترجمة الكافر  
الافاظ من لغة لغيرها فان لغة اليهود العبرانية وقد عول زيد بامر النبي صلوات الله  
عليه على ما يخبرونه به من وضع موادها ومفرداتها المعانيها بطريق الترجمة وذلك للضرورة  
والامن من التحريف ثم اسند البخاري عن ابن عباس ان ابا سفيان بن حرب اخبره ان  
هرقل ارسل اليه في ركب من قريش ثم قال لترجمانه قل لم افني سائل هذا فان كذبتني  
فكذبوه فذكر الحديث فقال للترجمان قل له ان كان ما نقول حقاً فسيملك موضع قدمي  
هاتين وموضع الشاهد قوله: ثم قال لترجمانه الخ وقد حاول بعض الشارحين ان لا  
يجعل ادخال البخاري حديث هرقل المذكور حجة على جواز الترجمان الكافر كما تراه  
مبسوطاً في فتح الباري ويرده استدلال البخاري به على ما ترجم له على عادته في ايراده  
المرفوع اثر المعلق والموقوف بدون اشارة الى رد أو خلاف والبخاري رحمه الله مجتهد  
مطلق كما يدان عليه استنباطاته المتنوعة وايراده فتوفاً منها عديدة من حديث واحد  
في تراجم كثيرة وقد قالوا: فقه البخاري في تراجمه: فرضي الله عنه وأرضاه وقد اخبرني  
بعض القضاة ان ظليانياً تحاكم اليه في زوجته ولم يجد القاضي من يترجم بينهما الا غير  
مسلم قال لي فأحضرتة للترجمة وقضينا الامر (قال) وانتدت الى ماجاء في المجلة  
في المادة (١٨٢٥) هي: يضع الحاكم في المحكمة ترجماناً موثقاً به ومؤتمناً لترجمة كلام  
من لا يعرف اللسان الرسمي من الطرفين اه قال فظاهرها الاطلاق واخبرني بعض  
كبار القضاة ان بعض قضاة المحاكم يخلف الترجمان الغير المسلم ان لا يترجم الا بصدق  
والمسألة مردها الى اجتهاد الحاكم اذ انزلت ودعت اليها الضرورة ومن القواعد المقررة ان ما  
أبطل للضرورة يتدر بقدرها وان الضرورات تبيح المحظورات وان الحاجة تنزل  
منزلة الضرورة ادرجها السيوطي في الاشباه والنظائر تحت القاعدة الرابعة  
المضمر يزال: وذكر في القاعدة الثالثة: المشقة تجلب التيسير: انها بمعنى قول الشافعي رضي

الله عنه : اذا ضاق الامر اتسع : قال السيوطي وقد أجاب بها الامام في ثلاثة مواضع منها اذا فقدت المرأة وليها في سفر فقلت امرها رجلاً قال يونس بن عبد الاعلى فقلت له كيف هذا فقال اذا ضاق الامر اتسع اهـ

ثم ظهر لي بعد كتابة ما تقدم ان هذه المسألة قد تقاس على ما نص عليه تعالى سيف كتابه — الذي ما فرط فيه من شيء — وذلك من تشريع قبول شهادة الكافر عند فقد المسلم قال الامام ابن القيم في اعلام الموقعين : وأمر ( تعالى ) في الشهادة على الوصية في السفر باستشهاد عدلين من المسلمين او آخرين من غيرهم . وغير المؤمنين هم الكفار . والآية صريحة في قبول شهادة الكافرين على وصيته في السفر عند عدم الشاهدين المسلمين وقد حكم به النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده ولم يجز بعدها ما ينسخها فان المائدة من آخر القرآن نزولاً وليس فيها منسوخ وليس لهذه الآية معارض البتة ولا يصح ان يكون المراد بقوله من « غيركم » من غير قبائلكم فان الله سبحانه خاطب بها المؤمنين كافة بقوله « يا ايها الذين آمنوا شهداء بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم او آخران من غيركم » ولم يخاطب بذلك قبيلة معينة حتى يكون قوله « من غيركم » ابتها القبيلة والنبي صلى الله عليه وسلم لم يفهم هذا من الآية بل انما فهم منها ما هي صريحة فيه وكذلك اصحابه من بعده اهـ كلامه وقال ايضاً بعد : وقد أمر الله سبحانه بالعمل بشهادة شاهدين من غير المسلمين عند الحاجة في الوصية في السفر منها بذلك على نظيره اهـ

وجلي ان شهادة الكافر انما قبلت في ذلك للضرورة صيانة للختون من الضياع فالعلة التي كان لاجلها تشريع قبول شهادته في السفر تجري في ترجمته اذا اضطر اليها سواء بسواء والله الموفق

### ( الفصل المباشر )

( في استفادة القطع بالتلغراف الرسمي مما قالوه في افادة خبر الواحد العلم بالقرائن )  
في جمع الجوامع : خبر الواحد لا يفيد العلم الا بقربنة وقال احمد يفيد مطلقاً : وفي مفاتيح الاصول : اعلم انه حكى عن اهل الظاهر القول بان الخبر مطلقاً يفيد العلم وعن بعض ان خبر العدل يفيد ( ثم قال ) وذهب كثير من المحققين الى ان الخبر يفيد العلم اذا انضمت اليه القرائن الزائدة على مفهوم الخبر كما لو اخبر ملك بموت ولد له . شرف



عَلَى الموت وانضم اليه القرائن من صراخ وجنازة فانا نقطع بصحة ذلك الخبر ونعلم به موت الولد ونجده من انفسنا وجداناً ضرورياً لا يتطرق اليه شك وهكذا حالنا في كل ما يوجد من الاخبار التي تخف بمثل هذه القرائن بل بما دونها فانا نجزم بصحة مضمونها من حيث لا يخالفنا في ذلك ريب ولا يعتبرنا فيه شك

( لا يقال ) قد يقع الخطأ وهو غير ممتنع عقلاً وواقع عادة ومع احتماله لا يتحقق العلم ( لانا نقول ) مجرد ظهور الخطأ احياناً لا يمنع من حصول العلم فيما لم يظهر عادة ولو كان ذلك مانعاً لادى الى القول بامتناع حصول العلم العقلي والعادي لامكان ظهور الخطأ في كل منهما وذلك مما تحكم البديهة بطلانه ( وبالجملة ) فانكار حصول العلم من الخبر المحفوف بالقرائن مطلقاً خلاف البديهة

( ولا يقال ) لو كان ذلك مفيداً للعلم لوجب القطع بتخطئة من يخالفه بالاجتهاد وهو خلاف الاجماع ( لانا نقول ) نلتزم بالتخطئة ولو وقع لم يجوز مخالفته بالاجتهاد ، والاجماع المدعى عَلَى خلاف ذلك ظاهر الفساد اه وهذا التحقيق لم نره لغيره رحمه الله ومنه يعلم ان خبر التفكراف الرسمي لكونه انضم اليه انه من حاكم لا يخبر الا بالجد ولا يبرق الا بالمع مما فيه صلاح الحكومة واحوالها لذلك كان مفيداً للقطع بالارباب ترى العاصمة تبرق بتولية حاكم الى بلدة ما ثم لا يلبث اهلوها ان يروه قدم وهكذا في غيره وامثاله مما لا يحصى في كل يوم فهل يمكن ان يقال ان خبر هذا التفكراف لا يفيد العلم كلاً وهكذا يقال فيما يبرقون به باسمائهم واختامهم أو بالأرقام ( المعروفة بالشيفر ) فانها لا يمكن ان يتناولها تحريف او تحريف ولا ان تدل على غير المراد بوجه ما فافادتها العلم من اشهر الظواهر واوضح الواضحات

وفي المفاتيح : المراد بالعلم في قولهم الخبر يفيد العلم : هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع وهذا يسمى اليقين وبطلق ايضاً عَلَى ما تسكن اليه النفس ونقضي العادة بصدقه وهذا يسمى العلم العادي ويحصل بخبر الثقة الضابط المتحرز عن الكذب وغير الثقة اذا علم من حاله انه لا يكذب اودات القرائن على صدقه وليس له ضابط بل مداره على ما يحصل به التصديق والجزم ( قال ) وهذا هو الذي اعتبره الشارع في ثبوت الاحكام عند الرعية واوجب عليهم العمل بها عند حصوله لهم كما يرشد اليه موضوع الشريعة السمحة وقد عمل الصحابة بخبر العدل الواحد وبالمكاتبة عَلَى يد الشخص الواحد بل بخبر غير العدل اذا دلت القرائن عَلَى صدقه ومن تتبع كلام العرب ومواقع

لفظ العلم في المحاورات جزم بان اطلاق لفظه على ما يحصل به الجزم عندهم حقيقة وانه كلي يقال على افراده بالتشكيك وان تخصيصه باليقين فقط اصطلاح حادث لاهل المنطق دون اهل اللغة لبناء اللغة على الظواهر دون التدقيقات والعلم بهذا المعنى قد اعتبره الاصوليون والمتكلمون في قواعدهم اه فاحفظه فلا اخالك تظفر به في غيره

### ( الفصل الحادي عشر )

( في الاحتجاج بالاجماع على قبول التغراف في ارتقاء الخليفة ايده الله على كرسي الخلافة وفي اوامر الاحكام بلا تكير )

قال القرافي : حقيقة الاجماع اتفاق اهل الحل والعقد من هذه الامة في امر من الامور ونعني بالاتفاق الاشتراك اما في القول او الفعل او الاعتقاد قال امام الحرمين : فاذا اجمعوا على فعل دل اجماعهم على اباحته ما لم نقم قرينة دالة على الندب او الوجوب اه وفي جمع الجوامع وحواشيه : الاجماع يكون في امر دنيوي وديني وعقلي والديني ما يتعلق بمصالح الدنيا كشدبير الحروب وامور الرعية ولا بد ان تتعلق به الاحكام الشرعية حتى بدخله الاجتهاد . وانما شمل الاجماع الديني لعموم ادلة الاجماع فتحرم مخالفته لانه متى وقع الاجماع علم ان خلاف ما اجمعوا عليه خطأ يترتب عليه الضرر والالام يجمعوا على خلافه . ( فان قلت ) هو حينئذ شرعي ( قلت ) لا يفرق الضرر المترتب على خلاف ما اجمعوا عليه من خطاب الشارع والحاصل ان الاجماع انما هو على تعيين ما لا ضرر فيه وتعيينه ليس في كلام الشارع وان كان في كلامه النهي عن الضرر ففرق بين المقامين اه يعني انه دنيوي باعتبار خصوصه وشرعي باعتبار اندراجة تحت كلي من كليات الشريعة وعموماتها فتسميته بالديني بالاعتبار الاول تمييزاً للاقسام اذا عرفت ما قاله الاصوليون في الاجماع تبين لك تحققه في انواع من التغراف ( فمن ذلك ) وهو اقوى انواعه واعظمها ما اجمعت عليه الامة الاسلامية كلها وتلقته بالتبول جميعها منذ ظهر التغراف من العمل بمقتضى التغراف الذي يرسل من عاصمة الخلافة صاتها الله تعالى الى سائر البلاد بتبوء الخليفة الاعظم ايده الله تعالى سرير الخلافة الجليلة ودعوى العلماء والامراء لابلغ مضمون التغراف المنوه به وضرب المدافع حسب العادة للاعلام والاشهار وامر الخطباء بالدعاء له بالتأييد والتسديد في الجمع والاعياد واقامة الاحتفالات المألوفة في بلاد المملكة كلها في يوم واحد بواسطة



التلغراف الذي يرسل اليها في ذلك اليوم فالتلغراف الذي يرد من العاصمة بتعيين الخليفة ايده الله لا تلبث الامة على اثر وروده ان تسلم بيعة الخليفة عن طوع ورضا منها وتقبل خلافته وإمرته العامة على الامة ويقوم الشعب بالاحتفالات التي اعتادها ويهتف له ولا اجماع اعظم من هذا الاجماع المتجدد الذي سنده التلغراف الموثوق به إذ اطبقت عليه الامة كلها بلا خلاف ولا تكبر وهذا ما نبحث فيه ونعنيه فكما لا يتصور التوقف فيما ذكرناه فكذلك يقال في كل ما شاكله مما يوثق به

( ومن ذلك ) اجماع الحكام على اختلاف طبقاتهم وقضاة الاسلام والمفتين في سائر البلاد على قبول التلغراف الرسمي الذي يرد اليهم في اي امر والعمل بمقتضاه بدون تأخير اجماعاً لا تردد فيه ولا ارتياب وكما يهتف شيخ الاسلام في العاصمة الجليلة الى الولايات وغيرها بالعزل والنصب لكثير من القضاة ومعلوم ما يتبعها من الاحكام فان الموظف بالتلغراف لا يحصى ما يمر عليه من القضاء في الانكحة والمعاملات وقد يدخل رمضان فيحكم بدخول الشهر ويأمر بالصوم وكل ذلك احكام شرعية ينفذ الحكم بها شاعة بين العلماء واهل الحل والعقد من غير تكبر فهل ثمة اجماع اقوى من ذلك

( ومن ذلك ) اجماع الفقهاء في سائر البلاد على الوثوق بالتلغراف في الوفيات فيقومون بما يقتضيه من الصلاة على المتوفى غائباً وتعزية اهله وهذا في باب العبادات ولا يختص ذلك بالعامه بل الفقهاء هم الذي يحثون بسببه الناس على الصلاة على المتوفى غائباً ويحضرون مجامع التعزية في مقدمة الناس ويثقون به في الاخبار عن المسافرين في السراء والضراء فكما يرقوا عبارات التهنيت في المبشرات وكما قبلوا به الحوالات والاعطيات وكما أرسلوا مند شكواويهم وتظلمهم الى الرؤساء في العاصمة وكما عولوا عليه في أمور يعرضونها الى المشيخة الاسلامية وماذا يحصي العاذ وهو أظهر من شمس واضواً من نهار ولا تزال الناس تروي عنهم ذلك في الصحف الاخبارية في سائر البلاد وهكذا فقهاء التجار وعلماءهم وصالحوهم وورعوهم كلهم لم طوابع خاصة وعوانين معروفة وضعوها ليسهلوا بها التعرف بهم في الاخذ والعطاء والبيع والشراء والقرض والاستقراض وعقد التماثل في الشركات والحوالات وسائر شؤون التجارة وكما خشي تاجر من تأخر جواب تلغراف خسارة فادحة كما نال من الاسراع ارباحاً وفرة وكل ذلك واقع بحفظ التجار فيه نوادر عديدة

( فان قلت ) هذا اجماع فعلي سمناء فهل يمكن ان يدخل في التلغراف اجماع

قولي ( فالجواب ) ان مقتضى ما ذكره الاصوليون من انه يعتبر في كل فن اجماع اهله  
الاخصائيين فلا مانع من القول بذلك فان اهل الحل والعقد من كبار العلماء والوزراء  
الذين عنوا بنظام التلغراف ما أجمعوا عليه الا ليقينهم به وتحرته واختصاصهم بمزاولة  
المخبرة به التي صحت وصدقت فيما لا يحصى وان كان غيرهم لم يقف على هذا العلم فانه لا  
يضر في اجماع اوائك قال الامام القرافي في التثقيح في بحث المجتهدين : والمعتبر  
في كل فن اهل الاجتهاد في ذلك الفن وان لم يكونوا من اهل الاجتهاد في غيره :  
وقال في شرحه : واما ان العبرة باهل ذلك الفن خاصة فلان غير اهل ذلك الفن  
كالعوام بالنسبة الى ذلك الفن والعامة لا عبرة بقولهم اه

### الفصل الثاني عشر

( في الاستدلال على العمل بالتلغراف بالاستقراء )

يعول كثير من الائمة المجتهدين على الاستقراء في الاستدلال على الحكم كما قيل به  
في اكثر الحيز وأقله وغالبه وغيره وقد علل صاحب مفاتيح الاصول كون الاستقراء  
حجة بمحصول رجحان الاعتماد من التبع في اكثر الجزئيات ( قال ) ولولم يكن الاستقراء  
مفيداً للظن لما جاز الاعتماد عليه في اللغات والعادات كما لا يجوز الاعتماد على غيره مما  
لا يفيد والتالي باطل كيف واكثر انتظام المعاش مبني عليه

( ثم قال ) الظاهر ان الاستقراء المفيد للعلم ليس من محل البحث بل هو حجة بالاتفاق اه  
وقال الغزالي في المستصفي : الاستقراء ان كان تاماً صالحاً للقطعيات وان لم يكن تاماً  
لم يصلح الا للقطعيات لانه معها وجد الاكثر على نمط غالب على الظن ان الآخر كذلك اه  
ومنه يعلم ان التلغرافات الرسمية والموثوق بها يحصل منها العلم بمضمونها او الظن  
الراجع لاتباعها العمل بها بدليل الاستقراء المذكور فان من استقرأها — اي الرسمية  
والموثوق بها — يجد انها لا يكذب مصداقها في سائر افرادها او اكثرها ولولا ذلك لما  
اعتمد عليها في مهمات الحكم وفي المعاملات وذلك مما لا خفاء فيه

وقد فرق بين الاستقراء عند الاصوليين والمناطق بان المقصود بالذات بالاستقراء  
عند المناطق الحكم على الكل بخلافه عند الاصوليين فانه الحكم على الجزئ لمتعلق  
غرضهم باحكام الجزئيات وبانه لا بد من الحصر حقيقة او ادعاء عند المناطق والا لما  
ثبت الحكم للكل حقيقة او ادعاء بخلافه عند الاصوليين فانه يكفي قضاء العادة بالحق



ما بقي بما ثبت فيه الحكم قطعاً او ظناً وثمة البحث في المطولات

### الفصل الثالث عشر

(في الاستدلال بالعرف والتعامل على العمل بالتلفراف)

من الحجج التي عول عليها المجتهدون فيما لا يخص من المسائل العرف والعاوات حتى عدت من ادلتهم في الاصول وليست خاصة بمذهب بل هي عند الاستقراء عامة قال القرافي في شرح التنقيح : ينقل عن مذهبننا ( يعني المالكية ) ان من خواصه اعتبار العوائد والمصلحة المرسله وسد الذرائع ثم اوضح انه مشتركة بين المذاهب ومراده بالعوائد العرف ( قال ) العوائد والعادة غلبة معنى من المعاني على الناس في اقليم او في سائر الاقاليم ( قال ) فهذه العادة يقضي بها :

وفي شروح المنار من اصول الخفية : العرف ما اشتهر بشهادة العقول وتلقته الطبائع السليمة بالقبول ، والعادة ما استمر الناس عليه وعاودوه مرة بعد اخرى :

وفي مجامع الحقائق من أصول الخفية للعلامة الخادمي في القواعد الكلية من خاتمة ما مثاله : الخامسة استعمال الناس حجة يجب العمل بها قال شارحه كذا نقله المصنف عن التلويح كما يقال العادة محكمة والاصل فيه ما رواه احمد في كتاب السنة « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله تعالى حسن » وفي شرح مجامع الحقائق ايضاً : ان التعارف والتعامل بمعنى واحد يذكر احدهما في بعض الكتب والاخر في بعضها ، والتعامل هو استعمال الناس فيما بينهم بالاخذ والاعطاء وغيرهما ( ثم قال ) التعامل في زمن الاجتهاد ان كان كلياً فاجماع عملي وان كان — ابلدة خاصة — فكذا هو اجماع عملي عند بعض والاصح لا يكون اجماعاً بل يعتبر ذلك التعامل الخاص فيما لا نص فيه ، واللاحق بالكلي او لرجوعه الى نص . والاصح ان التعامل الكلي في غير زمن الاجتهاد معتبر فيما لا نص فيه كالتعامل الكلي في زمنه ولهذا قالوا استعمال الناس حجة ( ثم قال ) والحقه بعضهم وصاحب المرأة وكذا المصنف في الاجماع لانه لما كان مدار حجة الاجماع الشرعي — وهو عصمة الكل عن الكذب — هو مدار حجة التعامل والعرف الحق بالاجماع العملي اه

فانظر قوة العرف والتعامل في مذهب الخفية رحمهم الله حتى اوصله البعض منهم الى الاجماع العملي تجده مأخذاً جلياً لمسألة التلفراف

وذكر الامام السبوطي في كتابه الاشياء والنظائر في المسألة الثالثة في فروع الاعتماد على الخط والكتابة في الفرع التاسع ما مثاله : قال الماوردي والرويانى : لو كتب له ورقة بلفظ الحوالة ووردت على المكتوب اليه لزمه ادائها اذا اعترف بدين الكاتب وانه خطه اراد به الحوالة ودين المكتوب له فان انكر شيئاً من ذلك لم يلزمه ومن اصحابنا من الزمه اذا اعترف بالكتابة والدين اعتماداً على العرف ولتعذر الوصول الى الارادة اه وتعليل بعض الاصحاب الشافعية المذكور ينطبق تمام الانطباق على مسائلنا في التلغراف اعني العرف وتعذر الوقوف على الارادة الا به وبالله التوفيق

### الفصل الرابع عشر

( في الاستدلال بالمصلحة على العمل بالتلغراف )

قال بعض فقهاء الاجتماع وعلماء السياسة ما مثاله :

مما يوجب العمل بالتلغراف لزوم ملاحظة المصلحة العامة وقد جاءت الفتوى بالمصالح المرسلة باجماع المذاهب الاربعة واية مصلحة للامة اعظم من التواصل بسرعة البرق وايقاف القاضي على اخبار القاضي بحيث يصيران متدانيين ارواحاً وان كانوا متتائين اشباحاً وفي هذا التواصل مزربط اوصال الامة بعضها ببعض وتقوية جسمها ما لا يخفى على احد ولا يمارى فيه الا من حرمه الله العقل السليم . هذا مع تعامل الامم المجاورة للامة الاسلامية كلها بالتلغراف واعتمادها عليه واستمناعها لثمرات هذا الاختراع البديع وكونها مترابطة متواصلة بسببه ترابط الجسد الواحد لا ينبض فيه عرق الا شعر بحركته مجموع الجسد فلتنصور هذه الامة معتزلة التلغراف من دون الام وهي محيطة بها : لاخبار السريعة والمواصلات البرقية وهذه الامة معتمدة على رفضها على تأويل الشدة في التحري أفلا تكون النتيجة هي سقوط هذه الامة في مهواة الدمار وتغلب الام عليها من جميع الاطراف بحيث تذهب هي ضحية الجود وهي تظن انها انما تعمل بالشرع والشرع يري من كل ما يؤول الى الدمار . انظروا لوجاء نأ يرقى بورود العدو ثغراً من ثغور الاسلام بعد اياماً عن العاصمة وتختلف المسلمون عن سد ذلك الثغر بالعساكر توقفاً عن العمل بموجب خبر التلغراف وتحرياً للخبر على السن الثقات من الشهود الخ أفلا تكون النتيجة هي سقوط ذلك الثغر وما جاوره في يد العدو وربما كان ذلك سبيلاً الى وقوع الملك كله في الخطر والعياذ بالله نعم انه لا شيء احبه بهذا التعمت في التلغراف

من الانقار لان الامة التي لا تعتمد في هذا العصر انما تقتل نفسها بيدها  
ولنورد لك مثالا على اهمية الخبر بالتلغراف لتعلم انه مناط المصالح العظمى ومدراء  
المفاسد الكبرى وانه من الاسباب الحيوية للدول في هذا الزمان وبفقده تفقد سلامتها  
فضلا عن سعادتها

لما حصلت كائنة مصر وثار العرابيون على الخديوي توفيق وقررت الدولة الانكليزية  
ازال عساكرها في القطر المصري بحجة المحافظة على مصالحها المالية وتأييد سلطة  
الخديوي ارسلت اسطولها الى بحر الاسكندرية وابلغت الدولة العلية بانها عازمة على  
ضرب المدينة بالمدافع وكان عبدالرحمن باشا صدرا اعظم فاستعفى السلطان السابق من  
منصبه اقرارا بعجزه عن حل هذه المعضلة مع الانكليز فاستدعى السلطان سعيد  
باشا الملقب بكوجك وجعله صدرا وفوض اليه حل المسألة بما بقي الاسكندرية من  
الضرب والقطر المصري من ازال الجنود الانكليزية فقال سعيد باشا انه لا يعلم  
شيئا مما دار بين الدولتين بهذه المسألة وانه لا بد له من الاطلاع على الاوراق  
السياسية المتعلقة بها والتمس اعطاءه فرصة ١٢ ساعة لاجل الاطلاع عليها فلما اطاع على  
ما هناك رأى وجه التسوية وكشف به سفير الدولة الانكليزية واقنعه بقبوله فلم يمكن  
السفير التعنت فيه وابدى الرضا عملا بالحقوق الدولية فطلب منه سعيد باشا اشارة  
تلغرافية الى امير البحر سيمور بالتوقف عن ضرب الاسكندرية فكذب له امرا  
تلغرافيا وذهب ناظر الخارجية العثمانية بنفسه الى بيت التلغراف لاجل سحبه منه فوجد  
السلك مقطوعا وضربت الاسكندرية قبل وصول الامر وحل بالاسلام هذا الرز  
الجسيم بقطع سلك التلغراف عمدا او اتفاقا وفاتت تلك المصلحة العظمى التي لا يجبل  
مكانتها أحد . هذا مارواه الثقات عما جرى يوم هذه النازلة وعلى فرض لم تكن هذه الرواية  
بتمامها صحيحة أفلا يوجد امثال كثيرة لوقوع الطامات الكبرى بفوت التلغراف كأن  
تعاظم الفتنة في قطر من اقطار الاسلام قبل وصول الانباء البرقية التي لو امكن وصولها  
في حينها لامكن رتق الفتق قبل اساعه او بين عضوين اعضاء جسم المملكة الاسلامية  
بعدم ورود اخبار اقتطاع العدو اياه في حينه ولو ورد ذلك الخبر في وقته لما فاتته النجدة  
المؤدية الى بقاء الاتصال فيا لله من هؤلاء الذين بلغ بهم الجحود الى المكابرة في هذه  
المحسوسات وفوق ادلتهم الواهية وشبههم السخيفة الحقيقة الظاهرة والمصلحة المرسله  
وحفظ كيان الامة وعندهم اه كلامه مخروقه



## ١ الفصل الخامس عشر

( في سرد ادلة اخرى يحنج بها للعمل بالتلغراف )

من ادلة الشرع المعروفة في الاصول ( الاخذ بالاحتياط ) و ( قول الاكثر ) و ( فقوى العالم ) بالنسبة للعامي و ( شهادة القلب ) لحديث : استفت قلبك : وكلها عدا عما قدمنا من البراهين مما يصح للمجتهد ان يستدل بها لصحة العمل بالتلغراف لقوتها وظهورها فيه والله الهادي

### ❖ الباب الثاني ❖

( في مدارك وماخذ فروعية لمسألة التلغراف وتحتة فصول )

#### ( الفصل الاول )

( في مأخذ للتلغراف الموثوق به مما قاله الفقهاء في العمل بخبر الثقة في دخول وقت الصلاة وبالساعات ونحوها )

في الاقناع وشرحه من كتب الحساب ان من اخبره مخبر عارف بدخول الوقت عن يقين قبل قوله وجوباً ان كان ثقة ( لانه خبر ديني فقبل فيه قول الواحد كالرواية ) او سمع اذ ان ثقة ( يعني انه يلزم العمل باذان ثقة عارف لان الاذان شرع للاعلام بدخول وقت الصلاة فلو لم يخبر بتقليد المؤذن لم تحصل الحكمة التي شرع الاذان لها ولم تزل الناس يجتمعون للصلاة في مساجدهم فاذا سمعوا الاذان قاموا الى الصلاة وبنوا على قول المؤذن من غير مشاهدة للوقت ولا اجتهاد فيه من غير تكبير فكان اجماعاً ) وان كان المؤذن يعرف الوقت بالساعات ( وهو العالم بالتسيير والساعات والدقائق والزوال ) او كان يؤذن بتقليد عارف بالساعات عمل باذانه اذا كان في الغيم وغيره

وقسم فقهاء الشافعية مراتب الوقت الى ثلاثة الاولى ( العلم بنفسه ) قالوا ( وفي مرتبته اخبار الثقة عن علم والمؤذن العارف في الصحوة فيخبر الشخص بين هذه الثلاثة ) قالوا ( وفي معناها المزولة " والساعات والمناكب الصحيحة كما نقله الجيزمي في حواشي المنهج

وصرح فقهاء الشافعية ايضاً ان من اخبره ثقة بدخول وقت الصلاة اعتمد قوله

(١) المزولة آلة للمخمين يعرف بها زوال الشمس والجمع مزاول اذ تلج العروس

لاداء الصلاة كاعتماده على علم بنفسه بل صرحوا بما هو اقوي من ذلك فقالوا : اذا خبره ثقة عن علم لا يجوز الاجتهاد لان محل جواز الاجتهاد عند القدرة على اليقين هو قبل حصول اليقين له باخبار الثقة المذكور او بعلم نفسه واما بعد حصول اليقين بما ذكر فلا يجوز له الاجتهاد المخالف لما ذكر ومقتضى كلام الروضة — الامام النووي — العمل بقول المخبر عن علم ولو امكنه هو العلم بنفسه : كذا نقله الجيبري في حواشي شرح المنهج في باب اوقات الصلاة فانت ترى ان خبر الثقة بدخول الوقت اكتفى به في اداء فريضة الصلاة اذا كان يخبر عن علم وهكذا تنازع في الثقة المخبر عن يقين بدخول الشهر بالرؤية ينبغي ان يعتمد قوله اذ لا فارق ما دام المخبر ثقة في دخول وقت الفريضة — الصلاة والصوم — لا بل زادوا ان لا اجتهاد ولا توقف في الامر بعد كون المخبر ثقة لحصول العلم وهل بعد العلم من مطلب وهذا هو الفقه في الحقيقة فرضي الله عن الفقهاء

### ( الفصل الثاني )

( في مدرك الاستيقان بالتلفراف الرسمي مما قرره في المجلات )

قرر علماء الميزان ( المنطق ) في بحث مواد الحجج ان من انواعها اليقينية المجلات وهي القضايا التي يحكم العقل بمشاهدات متكررة مفيدة لليقين بواسطة قياس خفي وهو ان الوقوع المتكرر على نهج واحد لا بد له من سبب

قال القاضي زين الدين في البصائر التصيرية : واما المجلات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس وشركة من القياس فان الحس اذا تكرر عليه اقتران شيء بشيء مراراً غير محصورة وتكرر ذلك في الذكر حصل في الذهن مع هذه الاذكار قياس طبيعي وهو ان اقترانها لو كان اتفاقاً لا وجوباً لما اطرده في اكثر الامور وهذا مثل الحكم بان السقمونيا ( نبات معروف ) مسهل للصفراء فاننا اذا رأينا حدوث الاسهال وتكرره مع تكرر شرب السقمونيا علمنا قطعاً تكرر سبب موجب له اذ لا يحدث حادث الا بسبب فهو اما شرب السقمونيا او امر مقارن له اذ لو لم يكن كذلك لم يتكرر الاسهال مع تكرره على الاكثر فان ما يكون بالاتفاق لا يدوم او لا يقع على الاكثر فحكمنا بواسطة الحس وهذا القياس ان السقمونيا المتكرر عليه التجربة مسهل للصفراء اه وهكذا يقال في التلفراف الرسمي فانه مع المصدق متيقن المحمى بواسطة تكرار

المشاهدة لما يحقق المراد منه مثلاً يبرق من عاصمة الخلافة صانها الله الى بلدة ما بتعيين وال عليها او قاض او قائد فلا يلبث ان يحقق الخبر الخبر وهكذا منذ اسس التلغراف الى عهدنا هذا والى ما شاء الله في كل الامور الرسمية التي تبرى الحكام بها الى البلاد او القرى فلم يعهد في تلغرافاتها الرسمية اختلال او مين ولما دل العقل على ان التجربة مفيدة لليقين في مثل ذلك وانها ارقى في افادته من خبر الواحد في غيره كان مستحياً في قواعد الشريعة السمحة رفضه وقدهول الفقهاء في كثير من الاحكام على التجربة حتى اعتمدوا في اوقات الصلوات على الديك المحرب فقالوا يعول على صوت الديك المحرب اي الذي جربت اصابته للوقت بحيث غلب على الظن عدم تخلفه فمن جهل الوقت لعارض غيم او حبس او غير ذلك وسمع صوت الديك واداه اجتهداه الى ان صباحه في الوقت صلى اعتماداً على التجربة وهكذا شرع حل الصيد المقتول بالجوارح المعلمة وهي التي تنزجر بزجر صاحبها وتسترسل بارساله ولا تأكل من فريسته اذا تكرر ذلك منها بالتجربة قال الغزالي في الوجيز: وليتكرر منه ترك الاكل مراراً حتى يظهر به تعلمه: وللمجربات في الفروع مسائل لا يأتي عليها الحصر ومردوها الى الثقة وطأ نبنة القلب

### (الفصل الثالث)

( في مأخذ للتلغراف مما قاله الفقهاء في وقوع طلاق المرأة بخبر واحد ولو غير عدل واعتدادها وتزوجها به بكتابه وفي صحة ولاية القضاء والبيع ونحوه بالكتابة )  
في الدر المختار — من كتب الحنفية الشهيرة — في اواخر باب العدة عن الجوهرية مانصه : اخبرها ثقة ان زوجها الغائب مات او طلقها ثلاثاً او اتاها منه كتاب على يد ثقة بالطلاق ان اكبر رأيها انه حق فلا بأس ان تعتد وتزوج : وفي حاشية ردالمحتار ان قيد الثقة ليس بشرط كما في الوالوية وفي جامع الفصولين : اخبرها واحد بموت زوجها او برده او بتطليقها حل لها التزوج . ولو سمع من هذا الرجل آخر له ان يشهد لانه من باب الدين فيثبت بخبر الواحد بخلاف النكاح والنسب . اخبرها عدل او غير عدل فاتاها بكتاب من زوجها بطلاق ولا تدري انه كتابه او لا الا ان اكبر رأيها انه حق فلا بأس بالتزوج انتهى . فتأمل كيف عولوا على خبر ولو من غير عدل او مع فقد يثقها به في حل عقدة النكاح وناهيك بها من عقدة ما اقواها وعروة ما وثقها واباحوا لها التزوج بغير زوجها مع انها لم تصل في الخبر الى حق اليقين عملاً بقلبة الظن وطأ نبنة



القلب في الجملة وهذا الفرع من ادهش الفروع التي تؤيد مسألتنا او تجل الحكم فيها بالاولى منه لانه في حقوق المباد وفي الاشباه والنظائر للسيوطي حكاية قول في حل النكاح بالمكاتبة وعبارته في ( القول بالكتابات ) هذه : واما النكاح ففيه خلاف مرتب والمذهب منه بسبب الشهادة فلا اطلاع للشهود على النية ولو قالوا بعد الكتابة نوينا كان شهادة على اقرارهما لا على نفس العقد ومن جوز اعتمد الحاجة . وحيث جوزنا انعقاد البيع ونحوه بالكتابة فذلك في حال الغيبة فاما عند الحضور بخلاف مرتب والاصح الانعقاد . وحيث جوزنا انعقاد النكاح بها يكتب زوجته بناتي ويحضر الكتاب عدلان ولا يشترط ان يحضرا ولا ان يقول اشهدا فاذا بلغه يقبل لفظاً او يكتب القبول ويحضره شاهدا الايجاب ولو كتب اليه بالوكالة فان قلنا لا يحتاج الى القبول فهو ككتابة الطلاق والا فكالبيع ونحوه . ولاية القضاء كالوكالة فالمذهب صحتها بالمكاتبة وكذا يقع العزل بالكتابة الى آخر ما بسطه رحمه الله

وفي الدر — من فقه الحنفية — ومن شرائط الايجاب والقبول في النكاح اتحاد المجلس لو حاضرين : قال ابن عابدين احتزبه عن كتابة الغائب لما في البحر ان قراءة الكتاب بمنزلة خطاب الحاضر فانصل الايجاب بالقبول فصح : وفي الدر ايضاً : وشرط سماع كل من العاقدين لفظ الآخر : قال في الحاشية اي ولو حكما كان كتاب الى غائبة لان قراءته قائمة مقام الخطاب

وفي الاقناع وشرحه — من كتب الخبالة — وان كتب صريح طلاقها بما يبين وقع الطلاق وان لم ينوه لان الكتابة حروف يفهم منها الطلاق اشبهت المطلق ولان الكتابة تقوم مقام قول الكاتب بدليل انه عليه الصلاة والسلام كان مأموراً بتبليغ الرسالة فيبلغ بالقول مرة وبالكتابة اخرى ولان كتاب القاضي يقوم مقام لفظه في اثبات الديون ويتوجه عليه صحة الولاية بالخط ذكره في الفروع اه

وفي المنهج وشرحه — من كتب الشافعية — ومن الكناية كتابة من ناطق او أخرس فان نوى بها الطلاق وقع لانها طريق في افهام المراد كالعبارة وقد اقترنت بالنية ( قال الزيادي ) وضابط المكتوب عليه كل ما ثبت عليه الخط كرق وثوب سواء كتب بحبر او نحوه او نقر صورة الاحرف في حجر او خشب او خطها على ارض فلو رسم صورتها في هوا او ماء فليس كناية في المذهب اه

ما علل به شارح الاقناع من العلل الثلاث وما علل به شارح المنهج من ان الكتابة

طريق في افهام المراد كالعبارة تجدهما جميعها منطبقة على التلغراف الموثوق به اشهد  
الانطباق وقد نقرر ان الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا وفي فتاوى الامام الغزالي: (١)  
السؤال الخامس والعشرون : هل يصح ان ينمقذ البيع من الفائين بالمكاتبه  
كما يصح ان يكتب الى المرأة بالتخير ويعتبر مفارقة المكتوب اليه مجلسه ( والجواب )  
انه يصح البيع بالمكاتبه واذا قبل المكتوب اليه ثبت له الخيار في مجلس القبول ويتمادي  
خيار الكاتب ايضاً الى ان يتقطع خيار المكتوب اليه حتى لو حفظ فيه التاريخ وظهر  
ان الكاتب بالايجاب كان قد رجع عن الايجاب والعقد قبل مفارقة المكتوب اليه  
المجلس يصح رجوعه اه

### الفصل الرابع

( في اعتبار التلغراف الرسمي بكتاب القاضي الى القاضي )

لفقهاء المذاهب عليهم الرحمة باب متعدد الفصول في حكم كتاب القاضي الى القاضي  
وقد استدلوا على مشروعيته بالاجماع وسنده آية « اني التي كتاب كريم انه من سليمان »  
وما تواتر من كتابة النبي صلى الله عليه وسلم الى كسرى وقيصرو والنجاثي وملوك الاطراف  
يدعوم الى الاسلام وكتابته الى عماله وسماهاته ثم ان الحاجة داعية الى قبوله فان  
من له حقاً في بلد غير بلده لا يمكنه اثباته ولا مطالبته الا بكتاب القاضي وذلك  
يقضي وجوب قبوله هذا ما ذكره في مشروعيته نقلاً وعقلاً

ثم ان اكثر ائمة الفتوى ذهبوا الى انه يشترط ان يشهد بكتاب القاضي الى القاضي  
شاهد ان عدلان وانه لا تكفي معرفة خط القاضي وختمه وذهب ابو ثور وكثير من  
التابعين الى انه ان كان يعرف خطه وختمه قبله بدون اشهاد قل الامام البخاري في صحيحه في  
كتاب الاحكام ( باب الشهادة على الخط المختوم وما يجوز من ذلك وما يضيئ عليه وكتاب  
الحاكم الى عماله والقاضي الى القاضي ) وقد كتب عمر الى عامله في الحدود وكتب عمر  
بن عبد العزيز في سن كسرت ( ٢ ) وقال ابراهيم : كتاب القاضي الى القاضي جائز  
اذا عرف الكتاب والخاتم : وكان الشعبي يميز الكتاب المختوم بما فيه من القاضي ويروي

( ١ ) كتاب نفيس موجود في مجموع فيه فتاويه وفتاوي حسين وفتاوي ولي  
الدين العراقي في فقه الشافعية عدد ٣٧٤ من المكتبة العمومية في دمشق بالتربة الظاهرية

( ٢ ) اي كتاباً اجاز فيه شهادة رجل على سن كسرت اه فتح الباري

عن ابن عمر نحوه وقال معاوية بن عبد الكريم الثقفي شهدت عبد الملك بن يعلى قاضى  
البصرة واباس بن معاوية والحسن وثمامة بن عبد الله بن انس وبلال بن ابي بردة وعبد  
الله بن مسعود بن عامر بن عبد الله بن منصف بن يحيى بن كعب بن النضر بن  
محضر من اليهود فان قال الذي جى عليه بالشباب انه زور قيل له اذهب فالتمس المخرج من  
ذلك (١) واول من سأل على كتاب القاضى البيهقي ابن ابي ليلى وسوار بن عبد الله، وقال لنا  
ابو نعيم حدثنا عبيد الله بن محرز قال جئت بكتاب من موسى بن انس قاضى البصرة  
واقمت عنده البيهقي ان لي عند فلان كذا وكذا وهو بالكوفة وجئت به القاسم بن عبد الرحمن (٢)  
فاجازه انتهى كلام البخاري

قال الامام ابن بطال رحمه الله في شرحه : ما ذكره البخاري عن القضاة من التابعين  
من اجازة ذلك مجتهد فيه ظاهرة من الحديث لان النبي صلى الله عليه وسلم كتب  
الى الملوكة ولم ينقل انه اشهد احدا على كتابه ( قال ) ثم اجمع فقهاء الامصار على ما ذهب  
اليه سوار وابن ابي ليلى من اشتراط الشهود لما دخل الناس من الفساد فاحتيط للدماء  
والاموال اه ومراده بالاجماع اتفاق ائمة الفتوى المتأخرين عن عصر من تقدم ذكره  
من التابعين لا الاجماع الحقيقي كيف وقد ذهب الى خلافه عشرة من التابعين وهم  
الذين عدم البخاري كما رأيت ووافقهم الامام ابو ثور كما نقله ابن قدامة في المغني فهل  
ثمة اجماع مدخول هو لا على ان ما ذهبوا اليه هو الاظهر حجة كما قاله ابن بطال  
قال الحافظ ابن حجر : والفرق بين الشهادة على الخط وبين كتاب القاضى الى  
القاضى في ان القائل بالاول اقل من القائل بالثاني تطرق الاحتمال في الاول وندوره  
في الثاني لبعده احتمال التزوير على القاضى ولا سيما حيث تمكن المراجعة ولذلك شاع  
العمل به فيما بين القضاة ونوابهم اه

ومن قول ابن حجر : لبعده احتمال التزوير على القاضى الخ . يعلم ان المدار في اشتراط  
معرفة خطه وختمه او الاشهاد عليه انما هو الوثوق ودفع التهمة ولا طريق لذلك .  
وقفت لا ما ذكره اما وقد اوجد الحق تعالى من مظاهر قدرته ما تقف به على اليقين  
( ١ ) اي اطلب الخروج من عهدة ذلك اما بالقدح في البيهقي بما يقبل فتبطل الشهادة  
واما بما يدل على البراءة من التشديد به اه فتح الباري  
( ٢ ) وكان على قضاء الكوفة زمن عمر بن عبد العزيز وكان لا يباخذ الى القضاء  
اجرا وكان ثقة صالحا وهو تابعي اه فتح الباري



في هذه الاعصار مما يماثل ما ذكره او يفوقها كالتعارف الرسمي المرسل من حاكم الى حاكم فاي مانع يمنع من العمل به وابواب القياس مفتوحة والاشباه والنظائر ثابتة بالاولى اللهم لامانع لذلك فان ما عانيت به الحكومات من اقامة الموظفين في ذلك الذين هم بمثابة الشهود واشترط ما شرطه على مرسل التعارف من حفظ خطه وختمه وتاريخه واسمه ولقبه وبلده بذهب كل لبس ولذلك عولت الملوك عليه في اهم مهماتها والشرع لا يرد امراً ما وجدت فيه حكمته وسر تشريعه سواء كان مماثلاً او اولى منه

### الفصل الخامس

( في مأخذ للتعرف الموثوق به مما قاله مشاهير الشافعية امام الحرمين وابن برهان والاستاذ ابو اسحق الاسفرايني وسليمان العلماء العزيز بن عبد السلام والماوردي والرويان والنووي والقاضي حسين والبيكي في ان مرجع القبول او الرد للكتب والاعبار والرسائل الى ظهور الثقة او انحرافها )

قال ابن برهان في الاوسط <sup>(١)</sup> : ذهب الفقهاء كافة الى انه لا يقوقف العمل بالحديث على سماعه بل اذا صح عنده النسخة جاز له العمل بها وان لم يسمع وحكى الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني الاجماع على جواز النقل من الكتب الممنوعة وانه لا يتعطل اتصال السند الى مصنفها وذلك شامل لكتب الاحاديث والفتن وقال الطبري : من وجد حديثاً في كتاب صحيح جاز له ان يرويه ويحتج به : وقال قوم من اصحاب الحديث : لا يجوز له ان يرويه لانه لم يسمعه : وهذا غلط وكذا حكاها امام الحرمين في البرهان عن بعض المحدثين ورده

وكتب الشيخ عز الدين بن عبد السلام جواباً عن سؤال : واما الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة الموثوق بها فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها والاستناد اليها لان الثقة قد حصلت بها كما تحصل بالرواية وبعد التدليس ومن اعتقد ان الناس قد اتفقوا على الخطأ في ذلك فهو اولى بالخطأ منهم ولولا جواز الاعتماد على ذلك لتعطل كثير من المصالح <sup>(٢)</sup> المتعلقة بها . وقد رجع الزارع الى قول الاطباء في

( ١ ) العطار على جمع الجوامع ج ٢ ص ١٩٠

( ٢ ) تأمل علل عز الدين ابن عبد السلام الملقب بسليمان العلماء ومطابقتها لما كثر

من مثله في هذه المسألة بتغيير ما قاله واحمد الله على الموافقة

صور وليست كتبهم مأخوذة في الاصل الا عن قوم كفار ولكن لما بعد التدليس فيها اعتمد عليها<sup>(١)</sup> كما اعتمد في اللغة على اشعار العرب وهم كفار لبعده التدليس ( قال ) وكتب الحديث اولى بذلك من كتب الفقه وغيرها لاعنائهم بضبط النسخ ونحو غيرها فمن قال ان شرط التخرج من كتاب يتوقف على اتصال السند اليه فقد خرق الاجماع وغاية المخرج ان ينقل الحديث من اصل موثوق بصحته وينسبه الى من رواه ويتمكلم على علمه وغريبه وفقهه ( قال ) وليس الناقل للاجماع مشهوراً بالعالم مثل اشتها هوؤلاء الائمة بل نص الشافعي في الرسالة على انه يجوز ان يحدث بالخبر وان لم يعلم انه سمعه فليت شعري اي اجماع بعد ذلك اه كلام ابن عبد السلام

وقد ذكر السبكي في كتاب الاشباه والنظائر فروعاً جليلاً متفرعة على اعتماد الكتابة ( منها ) ان عمل الناس اليوم على النقل من الكتب ونسبة ما فيها الى مصنفها<sup>(٢)</sup> قال ابن الصلاح : لا يقول قال فلان الا اذا وثق بصحة النسخة والا فليقل بلغني عن فلان قال السبكي : ومن ثم بعث القاضي بكار شاهدين الى المزي ليشهدا عليه ان هذا كلام الامام الشافعي في كلام رآه في المختصر فلما شهدا قال الآن وثقت نفسي ( قال السبكي ) وهذا كان منه ورعاً وكان في اوائل الحال حيث لم ينتشر كلام الشافعي انتشاره الآن واما الآن فالتحري في مثل ذلك وسوسة

( ومنها ) قال الماوردي والرويان في آخر الضمان : اذا كتب سفينة بلفظ الحوالة ووردت على المكتوب اليه لزمه ادائها اذا اعترف بالكتاب والدين اعتماداً على العرف ولتعذر الوصول الى الاداء<sup>(٣)</sup>

( ومنها ) قال النووي في الاذكار : من كتب سلاماً في كتاب وجب على المكتوب اليه رد السلام اذا بلغه قاله المتولي والواحدى وغيرهما وزاد في شرح المذهب انه يجب الرد على الفور وعزاه الى المتولي والواحدى والرافعي ( ومنها ) انه يجوز الاعتماد على خط المفتي قاله القاضي حسين في فتاويه

( ١ ) هنا محط الاستدلال ( اعني بعد التدليس ) على مسائلنا  
( ٢ ) تأمل تعليله بعمل الناس وتذكر ما سبق في الاستدلال بالعرف  
والتعامل المصدق لما هنا

( ٣ ) هذا نظير ما عليه عمل الناس من التجار فاضلمهم ومفضولهم في التفراف وانظر قوله اعتماداً على العرف تفهم المدرك فيه

( ومنها ) انه يجوز اعتماد الراوي عَلَى سماع جزء وجد اسمه مكتوباً فيه اذا ظن ذلك بالمعاصرة والتي ونحوهما مما يغلب عَلَى الظن وان لم يتذكر عليه العمل وتوقف فيه القاضي حسين في فتاويه ولا وجه للتوقف فهذه ظنون معتمدة بالقرائن ربما انتهت الى القطع <sup>(١)</sup> اه كلام السبكي في الاشياء والنظائر

وذكر امام الحرمين في البرهان <sup>(٢)</sup> انه اذا وجد الناظر حديثاً مستنداً في كتاب صحيح ولم يسترب في ثبوته واستبان انتفاء اللبس والريب عنه ولم يسمع الكتاب من شيخ فهذا رجل لا يروي ما رآه ولكن الذي اراه انه يتعين عليه العمل به ولا يتوقف وجوب العمل عَلَى المجتهدين بموجبات الاخبار عَلَى ان تنتظم لهم الاسانيد في جميعها والمعتمد في ذلك ان روجعنا فيه الثقة والشاهد ان الذين كانوا يرد عليهم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعين عليهم الانتهاء اليه والعمل بموجبه ومن بلغه ذلك الكتاب ولم يكن مخاطباً بمضمونه ولم يسمعه من مسمع كانت كالذين قصدوا بمضمون الكتاب ومقصود الخطاب ولو قال هذا الرجل رأيت في صحيح محمد بن اسماعيل البخاري رحمه الله وقد وثقت باشمال الكتاب عليه فعلى الذي سمعه يذكر ذلك ان يثق به ويلحقه بما تلقاه في نفسه ورآه او رواه من الشيخ المسمع ( ثم قال امام الحرمين رحمه الله ) واذا نظر الناظر في تفاصيل هذه المسائل صادف جميعها جارية في الرد والقبول عَلَى ظهور الثقة وانجرامها وهذا هو المعتمد الا صولي فاذا صادفناه لزماناه اه كلامه رضى الله عنه ولو لم يكن في هذا الباب الا كلامه الاخير هذا الكفى . فقد كفى وشفى .

#### الفصل السادس

( في مأخذ للتأخراف الرسمي مما قاله الفقهاء في البرآات السلطانية والدفاتر الخاقانية

ووثائق النضاة اعني الحجج والاعلامات )

في شرح التنوير — من كتب الخفية — نقلا عن الاشياء انه لا يعمل بالخط الا في صور منها البرآات السلطانية المتعلقة بالوظائف ومثلها — كما في حواشيه لابن عابدين — منشور القاضي والوالي وعامة الاوامر السلطانية <sup>(٣)</sup>

( ١ ) يتأمل هذا التفريع ففيه الكفاية في هذا الباب وماذا عسى يد العاد من

المدارك والاشياء والنظائر . والحق لا يحصى ماله من ظهير

( ٢ ) نقله العطار في حاشية جمع الجوامع ج ٢ ص ١٨٨

( ٣ ) هنا موضع الاستشهاد



( قال بعد ان قدم العلة في ذلك وهي امن التزوير ) : مع جريان العرف والعادة بقبول ذلك بمجرد كتابته وامكان تزويرها على السلطان لا يدفع ذلك لانه وان وقع فهو امر نادر قلما يقع وهو اندر من امكان تزوير الشهود وهو اولى بالقبول من دفتر الصراف ونحوه فانهم عملوا به للعرف وذكر العلامة البعلي في شرحه على الاشياء ان للشارح العلامة الشيخ علاء الدين رسالة حاصلها بعد نقله ما في الاشياء ان ابن الشحنة وابن وهبان جزموا بالعمل بدفتر الصراف ونحوه لعله ان التزوير كما جزم به البزازي والسرخسي وقاضيخان ( قال ) ان هذه العلة في الدفاتر السلطانية اولى كما يعرفه من شاهد احوال اهلها حين نقلها ( الى ان قال ) فالامن من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع اهل الدولة والكتبة اه وزاد في تنقيح الفتاوي الحامدية قوله : فالحاصل ان المدار على انتفاء الشبهة ظاهراً اه وهذا مستند ما جاء في مجلة الاحكام العدلية التي عليها العمل في القضاء والفتاوي في مادة ( ١٠٨١ ) انه يجوز الحكم والعمل بمضمون الاعلام الذي اعطي من طرف حاكم محكمة بالابينة اه وهكذا مذهب المالكية في شرح التنقيح للقرافي : واما الاعتماد على الخط فمعي مسألة ذات اقوال اعتبره مالك في الرواية والشهادة بناء على ان الانسان قد يقطع بصور الحروف وانها لم تبدل بقرائن حالبة عنده لتلك الحروف لا يمكن التعبير عن تلك القرائن كما ان المنقذ للفضة والذهب يقطع بجيدها وردئها بقرائن في تلك الاعيان لا يمكنه ان يعبر عنها وفي فتاوي الشيخ عليش سفي المالكية بمصر وقد سئل عن اظهر ورقة مكتوباً فيها ان والده اشترى بتيمة البستان فهل يعمل بها فاجاب : ان كانت الورقة وثيقة فاض وفيها علامة الثبوت عنده عمل بها ولو مات شهودها وجعل حالم اذ الاصل الصحة ( تم قال ) قال خاتمة المحققين الامير رحمه الله تعالى : الرسوم التي جعلها القضاة الماضون وعلوها علامة الثبوت عندهم ممول بها محافظة على قاعدة حفظ الحقوق مع تطاول الازمنة وتغايي البيئات ولو جعل حالم فان الاصل الصحة وذلك من المصالح العامة في حفظ الاموال : ونقل الشيخ عليش ايضاً عنه في مسائل الطلاق ان وثيقة القاضي التي عليها علامة الثبوت يعمل بها ولو لم توجد شهودها اه وسيأتي بعد عن الحائلة ما يؤيده مفصلاً وكذلك حكى حجة الاسلام الغزالي في الوجيز وجهها للشافعية في اعتماد الخط في الحكم والشهادة اذ كان محفوظاً عنده وامن التحريف وكذا حكى السيوطي في الاشياء وجهها للشافعية في اعتماد الحاكم الكتاب المحفوظ عنده اذ بعد احتمال التزوير والتحريف كالمحضر والسجل وبه يعلم ان المدار

عند الفقهاء على الثقة وطهارة البينة القلب والامن من التزوير والتخريف وكله مخفق في التلغراف الرسمي والموثوق به .  
قد ذكر الفقهاء سراً جزوا فيها الشهادة بما لم يره اعتماداً على الثقة بالخبر وناهيك بمقام الشهادة قال في البحر : ولا يشهد بما لم يعاين الا في النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف فله ان يشهد بها اذا أخبره بها من يوثق به استغساناً دفعاً للخرج وتعطيل الاحكام انتهى فتأمل الشرط وعلته تجده من لباب الفقه وهكذا ما يماثله والله اعلم

### الفصل السابع

( في بيان ان الشارع الاعظم لا يرد حقاً ظهر بدليله ابدأ وان البينة الشرعية هي كل ما ابان الحق كما ذهب اليه ثلة من السلف والمحدثين )

ينفرع العمل بالتلغراف المرسل من ثقة حاكم او غيره على مسألة جلية يجب العناية بها واتخاذها دستوراً في سائر الاقضية والاحكام وهي ( مسألة البينة الشرعية ) وقد جود الكلام عليها الامام ابن القيم الدمشقي رحمه الله في كتابه اعلام الموقعين واطال فاطاب واليك كلامه بحروفه : قال رحمه الله في شرح قول عمر رضي الله عنه : البينة على المدعي واليمين على من انكر : ما مثاله : البينة في كلام الله ورسوله وكلام الصحابة امم لكل ما بين الحق فهي اعم من البينة في اصطلاح الفقهاء حيث خصوها بالشاهدين او الشاهد واليمين ، ولا حجر في الاصطلاح ما لم يتضمن حمل كلام الله ورسوله عليه فيقيم بذلك الغلط في فهم النصوص وحملها على غير مراد المتكلم بها ، وقد حصل بذلك للتأخرين اغلاط شديدة في فهم النصوص ، ونذكر من ذلك مثلاً واحداً وهو ما نحن فيه لفظ البينة فانها في كتاب الله اسم لكل ما يبين الحق كما قال تعالى « لقد ارسلنا رسلنا بالبينات » وقال « وما ارسلنا من قبلك الا رجالاً نوحى اليهم فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات » وقال « وما نفرق الذين اتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة » وقال « قل اني على بينة من ربي » وقال « افمن كان على بينة من ربه » وقال « أم آتيناكم كتاباً فهم على بينة منه » وقال « اولم تأتاهم بينة ما في الصحف الاولى » وهذا كثير لم يختص لفظ البينة بالشاهدين بل ولا استعمل في الكتاب فيهما البينة ، اذا عرف هذا فقول النبي صلى الله عليه وسلم للمدعي : لك بينة : وقول

عمر : البينة على المدعي : وان كان هذا قد روي مرفوعاً المراد به الك ما يبين الحق من شهود او دلالة ، فان الشارع في جميع المواضع بقصد ظهور الحق بما يمكن ظهوره به من البينات التي هي ادلة عليه وشواهد له ، ولا يرد حقاً قد ظهر بدليله ابدأ فيضيع حقوق الله وعباده وبعطلها ، ولا يقف ظهور الحق على امر معين لا فائدة في تخصيصه به مع مساواة غيره في ظهور الحق او رجحانه عليه ترجيحاً لا يمكن مجده ودفعه كترجيح شاهد الحال على مجرد اليد في صورة من على رأسه عمامة ويده عمامة وآخر خلفه مكشوف الرأس بعدو اثره ولا عادة له بكشف رأسه فيبينة الحال ودلالته هنا تفيد من ظهور صدق المدعي اضماف ما يفيد مجرد اليد عند كل احد فالشارع لا يهمل مثل هذه البينة والدلالة ويضيع حقاً يعلم كل احد ظهوره وجمته بل لما ظن هذا من ظنه ضيعوا طريق الحكم فضاع كثير من الحقوق لتوقف ثبوتها عندهم على طريق معين وصار الظالم الفاجر ممكناً من ظلمه وجوره فيفعل ما يريد ويقول لا يقوم عليّ بذلك شاهدان اثنان فضاعت حقوق كثيرة لله وعباده وحيث اخرج الله امر الحكم العلمي عن ايديهم وادخل فيه من امر الامارة والسياسة ما يحفظ به الحق تارة ويضيع به اخرى ويحصل به العدوان تارة والعدل اخرى ، ولو عرف ما جاء به الرسول على وجهه لكان فيه تمام المصلحة المغنية عن التفريط والعدوان

وقد ذكر الله سبحانه نصاب الشهادة في القرآن في خمسة مواضع فذكر نصاب شهادة الزنا اربعة في سورة النساء وسورة النور ، واما في غير الزنا فذكر شهادة الرجلين والرجل والمرأتين في الاموال فقال في آية الدين « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان » فهذا في التحمل والوثيقة التي يحفظ بها صاحب المال حقه لافي طريق الحكم وما يحكم به الحاكم فان هذا شيء هو هذا شيء ، وامر في الزجعة بشاهدين عدلين ، وامر في الشهادة على الوصية في السفر باستشهاد عدلين من المسلمين او آخرين من غيرهم وغير المؤمنين هم الكفار ، والآية صريحة في قبول شهادة الكافرين على وصية في السفر عند عدم الشاهدين المسلمين وقد حكم به النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده ولم يجس بعد ما ينسخها

وهو سبحانه ذكر ما يحفظ به الحقوق من الشهود ولم يذكر ان الحكم لا يحكمون الا بذلك ، فليس في القرآن نفي الحكم بشاهد ويمين ولا بالنكول ولا باليمين المردودة ولا بايمان القسامة ولا بايمان اللعان وغير ذلك مما يبين الحق ويظهره وبدل عليه



( الى ان قال ) فالطرق التي يحكم بها الحاكم اوسع من الطرق التي ارشد الله صاحب الحق الى ان يحفظ حقه بها وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سأل عتبة بن الحارث فقال اني تزوجت امرأة فجات امة سوداء فقالت انها ارضعتنا فأمره بفراق امرأته فقال انها كاذبة فقال : دعها عنك ففي هذا قبول شهادة المرأة الواحدة وان كانت أمة وشهادتها على فعل نفسها وهو اصل في شهادة القاصم والخارص والوزان والكيال على فعل نفسه

وهذا اصل عظيم ، فيجب ان يعرف غلط فيه كثير من الناس فان الله سبحانه امر بما يحفظ به الحق فلا يحتاج معه الى يمين صاحبه وهو الكتاب والشهود لئلا يحدد الحق او ينسى ويحتاج صاحبه الى تذكر اما مجهوداً او نسبياً ، ولا يلزم من ذلك انه اذا كان هناك ما يدل على الحق لم يقبل الا هذه الطريق التي أمره ان يحفظ حقه بها

( الى ان قال )

والمقصود ان الشارع لم يقف الحكم في حفظ الحقوق البتة على شهادة ذكرين لافي الدماء ولا في الاموال ولا في الفروج ولا في الحدود بل قد حد الخلفاء الراشدون والصحابة رضي الله عنهم في الزنا بالحبل وفي الخمر بالرائحة والقي وكذلك اذا وجد المسروق عند السارق كان اولى بالحد من ظهور الحبل والرائحة في الخمر ، فهذا محض الفقه والاعتبار ومصالح العباد وهو من اعظم الادلة على جلالة فقه الصحابة وعظمته ومطابقته لمصالح العباد وحكمة الرب وشرعه وان التفاوت الذي بين اقوالهم واقوال من بعدهم كالتفاوت الذي بين القائلين

( والمقصود ) ان الشارع صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله لم يرد خبر العدل قط لا في رواية ولا في شهادة بل قبل خبر العدل الواحد في كل موضع اخبر به كما قبل شهادته لابي قتادة بالقتيل ، وقبل شهادة خزيمه وحده ، وقبل شهادة الاعرابي وحده على رواية هلال رمضان ، وقبل شهادة الامة السوداء وحدها على الرضاة ، وقبل خبر نعيم وحده وهو خبر عن امر حسي شاهده وراه فقبله ورواه عنه ، ولا فرق بينه وبين الشهادة فان كلا منهما عن امر مستند الى الحس والمساعدة فتميم شهد بما رآه وعينه واخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فصدقه وقبل خبره ، فأي فرق بين ان يشهد العدل الواحد على امر رآه وعينه يتعلق بشهود له وعليه وبين ان يخبر بما رآه وعينه مما يتعلق بالعموم ،

وقد اجمع المسلمون على قبول اذان المؤذن الواحد وهو شهادة منه بدخول الوقت وخبر عنه  
يتعلق بالخبر وغيره ، وكذلك اجمعوا على قبول فتوى المفتي الواحد وهي خبر عن حكم  
شرعي يعم المستفتي وغيره

ومر المسألة انه لا يلزم من الامر بالتعدد في جانب التحمل وحفظ الحقوق الامر  
بالتعدد في جانب الحكم والثبوت

فالخبر الصادق لا تأتي الشريعة برده ، وقد ذم الله في كتابه من كذب بالحق  
وردد الخبر الصادق تكذيب بالحق

وكذلك الدلالة الظاهرة لا ترد الا بما هو مثلها او اقوى منها  
والله سبحانه لم يأمر برد خبر الفاسق بل بالثبوت والتبين ، فان ظهرت الادلة على  
صدقه قبل خبره وان ظهرت الادلة على كذبه رد خبره ، وان لم يتبين واحد من  
الامرين وقف خبره ، وقد قبل النبي صلى الله عليه وسلم خبر الدليل المشرك الذي  
استأجره ليدله على طريق المدينة في هجرته لما ظهر له صدقه وامانته  
فعلى المسلم ان يتبع هدي النبي صلى الله عليه وسلم في قبول الحق ممن جاء به من  
ولي وعدو وحبيب وبغيض وبر وفاجر ، ويرد الباطل على من قاله كائناً  
من كان .

( والمقصود ) ان الحاكم يحكم بالحجة التي ترجح الحق اذا لم يعارضها مثلها اه كلامه  
في اعلام الموقعين

( وقال في كتابه السياسة الشرعية ) : ومن ذلك انه يجوز للحاكم الحكم بشهادة  
الرجل الواحد اذا عرف صدقه في غير الحدود ، ولم يوجب الله على الحكام ان لا  
يحكموا الا بشاهدين اصلاً وانما امر صاحب الحق ان يحفظ حقه بشاهدين او بشاهد  
وامرأتين وهذا لا يدل على ان الحاكم لا يحكم باقل من ذلك بل قد حكم النبي صلى الله  
عليه وسلم بالشاهد واليمين وبالشاهد فقط قال ابن عباس : قضى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بشاهد ويمين رواه مسلم ( ثم قال ) وقال شيخ الاسلام ابن قيمية : القرآن لم يذكر  
الشاهدين والرجل والمرأتين في طرق الحكم التي يحكم بها الحاكم وانما ذكر هذين النوعين  
من البينات في الطرق التي يحفظ بها الانسان حقه ، وما تحفظ به الحقوق شيء وما يحكم  
به الحاكم شيء ، فان طرق الحكم اوسع من الشاهدين والمرأتين فان الحاكم يحكم بالانكول  
واليمين المردودة ولا ذكر لها في القرآن ، ويحكم بالقرعة بكتاب الله وسنة رسوله الصحيحة ،

ويحكم بالقافة بالسنة الصحيحة التي لا معارض لها ، ويحكم بالقسامة بالسنة الصحيحة الصريحة ،  
ويحكم بشاهد الحال

( ثم قال ابن القيم )

وقد ذهب طائفة من قضاة السلف العادلين الى الحكم بشهادة الشاهد الواحد اذا علم صدقه من غير يمين منهم شريح ووزارة بن ابي اوفى ، والنبي صلى الله عليه وسلم لما حكم بالشاهد واليمين لم يشترط اليمين بل قوى بها شهادة الشاهد وقد قال ابو داود في السنن ( باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له ان يحكم به ) ثم ساق حديث خزيمه ابن ثابت ( الى ان قال ) والحديث صريح فيما ترجم عليه ابو داود رحمه الله ، وليس هذا الحكم بالشاهد الواحد مخصوصاً بخزيمه دون من هو خير منه او مثله من الصحابة ، وقد قبل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة الاعرابي وحده على رؤية هلال رمضان ، وتسمية بعض الفقهاء ذلك اخباراً لا شهادة امر لفظي لا يقدح في الاستدلال ولفظ الحديث يرد قوله ، واجاز شهادة الشاهد الواحد في قصة السلب ولم يطالب القاتل بشاهد آخر ولا استخلفه وهذه القصة صريحة في ذلك ففي الصحيحين عن ابي قتادة في قصة قتيله بجيبر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه : قال فقمت ثم قلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال ذلك الثانية فقمت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مالك يا اباقتادة : فقصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القاتل عندي فأرضه منه فقال ابو بكر الصديق لاها الله لا يمد الى اسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صدق فاعطه اياه : قال ابو قتادة فاعطانيه ( قال ابن القيم ) وهذا يدل على ان البيعة تطلق على الشاهد الواحد ولم يستخلفه النبي صلى الله عليه وسلم اه  
وقال الامام ابن القيم ايضاً <sup>(١)</sup> البيعة في الشرع اسم لما يبين الحق ويظهره وهي تارة تكون اربعة شهود وتارة ثلاثة بالنص في بيعة المفلس وتارة شاهدين وشاهداً واحداً وامرأة واحدة ونكولاً ويميناً او خمسين يميناً او اربعة ايمان وتكون شاهد الحال فقوله صلى الله عليه وسلم : البيعة على المدعي : اي عليه ان يظهر ما يبين صحة دعواه فاذا ظهر صدقه بطريق من الطرق حكم له وقال رحمه الله ايضاً <sup>(٢)</sup> البيعة في كلام الله ورسوله

( ١ ) في السياسة الشرعية

( ٢ ) في اعلام الموقعين



وكلام اصحابه اسم لكل ما يبين الحق فهي اعم من البينة في اصطلاح الفقهاء حيث خصوصها بالشاهدين تارة والعدل اخرى ولو عرفت ما جاء به الرسول على وجهه لكان فيه تمام المصلحة المنجية عن التفريط والعدوان اهـ

### الباب الثالث

( في الاستدلال على العمل بخبر التلغراف في الصوم والفطر وتحتة فصول )

### الفصل الاول

( في اصل هذا الباب من الاخبار النبوية )

روى ابو داود عن ابن عمر قال تراءى الناس الهلال فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رأيت فصام وأمر الناس بصيامه واخرجه ابن حبان والحاكم وصححه والبيهقي وصححه ابن حزم

وعن ربيع بن حراش عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
اختلف الناس في آخر يوم من رمضان فقدم امر ايبان فشهدا عند النبي صلى الله عليه وسلم بالله لاهل الهلال امس عشية فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس ان يفطروا رواه احمد وابو داود قال النووي في شرح مسلم لا تجوز شهادة عدل واحد على هلال شوال عند جميع العلماء الا ابا ثور فجوزه بعدل انتهى ونقل النووي في الروضة عن صاحب التقریب انه قال : ولو قلت به لم اكن مبعداً : ولذا اجاب ابو ثور بان مجرد قبول شهادة الاثنين في واقعة لا يدل على عدم قبول الواحد وقبوله صلى الله عليه وسلم لخبر الواحد في اول الشهر وبالقياس عليه في آخره لعدم الفارق وايضاً التعبد بقبول خبر الواحد يدل على قبوله في كل موضع الا ماورد الدليل تخصيصه بعدم التعبد فيه بخبر الواحد ومما يؤيد القول بقبول الواحد مطلقاً ان قبوله في اول رمضان يستلزم الافطار عند اكمال العدة استناداً الى قوله ، وقد بسط ذلك الشوكاني في نيل الاوطار فارجع اليه  
اذا تقرر هذا علم ان خبر التلغراف المرسل من حاكم او ثقة هو من الخبر الذي يشمل الحكم في الصوم والافطار لانه من نوعه كما تقدم اول الكتاب وسنريده ايضاً

### التمصل الثاني

( في مأخذ صحة العمل بالتلغراف في الصوم والفطر بما قاله فقهاء الحنفية )

قال الامام علاء الدين الكاساني — من كبار ائمة الحنفية — في كتابه بدائع

الصنائع في كتاب الصوم : نقبل شهادة واحد عدل على شهادة واحد عدل في هلال رمضان لان هذا من باب الاخبار لا من باب الشهادة ويجوز اخبار عدل من رجل عدل كما في رواية الاخبار بدليل ان حكمه يلزم الشاهد وهو الصوم وحكم الشاهد لا يلزم الشاهد والانسان لا يتهم في ايجاب شيء على نفسه فدل على انه ليس بشهادة بل هو اخبار والعدد ليس بشرط في الاخبار اه فيدخل في ذلك من يرسل تازافاً بشهادة واحد عدل لانه من اخبار عدل من عدل وهو جلي معقول ونقدم عن العلامة الخادمي في مجامع الحقائق - من اصول الحنفية - ان استعمال الناس حجة يجب العمل بها: وذكرنا شرحه في الاستدلال بالعرف والعادة

### الفصل الثالث

( في مأخذ مما قرره فقهاء الشافعية )

في فتح المعين: وبشوت هلال رمضان عند القاضي يجب الصوم على جميع اهل البلد المرئي فيه . وكالثبوت عند القاضي الخبر المتواتر بروايته ولو من كفار لافادته العلم الضروري . وظن دخوله بالامارة الظاهرة التي لا تختلف عادة كروية القناديل المعلقة بالمتائر . ويلزمه العمل برواية نفسه . وكذا من اعتقد صدق نحو فاسق ومراق في اخباره برواية نفسه له وثبوتها في بلد متحدمطالعه سواء اول رمضان وآخره على الاصح . والمعتمد ان له بل عليه اعتماد الالامات بدخول شوال اذا حصل له اعتقاد جازم لصدقها كما اتفق به شيخنا ابن زباد وحجر كجمع محققين اه هذا ما قاله الشيخ زين الدين الملباري في فتح المعين

وفي الاقناع للخطيب الشربيني وحواشيه : يجب صوم رمضان باحد امور اربعة (١) بروية الهلال في حق من رآه (٢) او باكمال شعبان ثلاثين (٣) وبشوت رمضان عند الحاكم بعدل شهادة في حق من لم يره (٤) وبظن دخوله بالاجتهاد فيمن اشبهه عليه رمضان كأن كان اسيراً او محبوساً :

هذا ما ذكره ومنه يعلم ان مرسل التلفراف بدخول رمضان لبلد اخرى انما يبرق به بعد ثبوته عند الحاكم وشيوعه وحيثئذ فيلزم من لم يره وهم المرسل اليهم حكم ذلك الحاكم لانه لا فرق في شيوعه بين ان يثبت في البلد او خارجها باي واسطة كانت لاطلاق كلامهم وعدم نقيده الا بالعدل وهل يرسل تلفراف بصوم او فطر الا بالعدل

وناهيك أنه قد يكون المرسل حاكماً على أنهم الزموا الصوم بخبر الفاسق لمن صدقه  
 فأولى بغيره وقال الزياتي — من محتج بالشافعية المتأخرين — يجوز اعتماد ما اعتيد  
 من القناديل المعلقة بالمتأثر ليلة أول رمضان إذ المدار على حصول الاعتقاد الجازم اه  
 ولا يرتاب المرسل اليه تلغراف في استهلال رمضان أو انسلاخه في اعتقاد صدقه وهذه  
 النكته اعني الاعتقاد الجازم الذي المدار عليه قال الزياتي ايضاً يجب على المنجم والحاسب  
 الاخذ بعلمهما في دخول رمضان وكذا من اعتقد صدقهما ( قال ) ولا ينافيه من عبر  
 بالجواز لان ما جاز بعد الامتناع يصدق بالواجب كما تراه في حواشي المنهج وهكذا قال  
 السبكي في كتابه العلم المنشور في اثبات الشهور <sup>(١)</sup> في الفصل الحادي عشر : اذا احلنا  
 رؤية هلال رمضان بدليل قام عندنا لم تقبل تلك الشهادة وحملناها على الغلط والكذب  
 ولم نكن بذلك خارجين عن القانون الشرعي الى آخر ما احل به رحمه الله وذكره  
 نفقها في اصول الشافعية مما بين مأخذ مسائلنا في اعتمادهم التيقن والقطع له  
 ومن الحنفية من وافق الشافعية في ان للحاسب ان يعمل بحساب نفسه قل الحساب  
 او كثروا ومنهم من قال باعتباره ان كثروا وانفقوا عليه والعمدة في ذلك عندهم  
 هو التيقن وان الحساب قطعي كما تراه في كتبهم

### الفصل الرابع

( في مأخذ من فقه الحنابلة )

في الاقناع وشرحه : ( ويقبل فيه اي في هلال رمضان ) قول عدل واحد نص  
 عليه — احمد — وحكاة الترمذي عن اكثر العلماء لانه عليه الصلاة والسلام صوم  
 الناس بقول ابن عمر رواه ابو داود والحاكم وقال على شرط مسلم وقبوله خبر الاعرابي  
 به رواه ابو داود والترمذي من حديث ابن عباس ولانه خبر ديني وهو احوط ولا  
 تهمة فيه بخلاف آخر الشهر ولا اختلاف حال الرأي والمرئي ولهذا لو حكم بشهادة واحد  
 عمل بها وجوباً و ( لا ) يقبل فيه قول مستور ولا يميز لعدم الثقة بقوله ( في الغيم  
 والصحو ولو ) كان الرأي ( في جمع كثير ) ولم يره منه غيره ( وهو خير ) لا شهادة  
 ( فيصام بقوله ) رأيت الهلال ولو لم يقل اشهد او شهدت اني رأيت ( ويقبل فيه المرأة  
 والعبد ) كسائر الاخبار ( ولا يعتبر ) لوجوب الصوم ( لفظ الشهادة ولا يختص بحاكم

(١) طبع في مصر هذا العام على نسخة التي قالنا بها على نسخة المؤلف مع تعليقاتنا عليه



فيلزم الصوم من سمعه من عدل ( احتياطاً للعبادة اه ومنه يعلم ان كل من يصل اليه تلغراف باهلال رمضان من عدل انه يلزمه صومه احتياطاً للعبادة ولو لم يكن من حاكم ويدخل فيه ايضاً تلغراف ارسله عدل من بلد لا حاكم فيها الى حاكم باهلال الشهر اه يلزمه صومه والامر به علي مذهب الحنابلة ومدرتهم المذكور قوي جداً والله اعلم

### الفصل الخامس

( في مأخذ من فقه المالكية )

في كتاب الشيخ خليل له لامة الدردير ما مثاله : ثبت رمضان عند الحاكم بأحد امور ثلاثة اما بكال شعبان او برواية عدلين الهلال او برواية جماعة مستفيضة وعم الصوم سائر البلاد قريباً او بعيداً ان نقل ثبوته بالعدلين او بالمستفيضة عن العدلين او المستفيضة ( ثم قال ) — وهو موضع الشاهد — : واما النقل عن الحكم بثبوت الهلال برواية العدلين فانه نعم ولو نقل الثبوت عند الحاكم واحد على الراجع : قال الدسوقي : والحاصل ان الاقسام ثلاثة نقل عن الحاكم او عن المستفيضة او عن العدلين فالتعدد شرط في الاخير دون الاولين والمراد بالنقل عن الحاكم ما يشمل النقل لحكمه او لجرد الثبوت عنده اه وبه يعلم ان التلغراف الرسمي في رمضان انما ينقل عن الحاكم ثبوت رمضان حتى انه يكفي فيه واحد فكيف اذا تعدد وروده بذلك كما هو الغالب فهذا نص المالكية في اشهر كتبهم المعول عليها

### الفصل السادس

( في مأخذ من مذهب الظاهرية )<sup>(١)</sup>

( ١ ) الظاهرية نسبة للإمام داود بن علي الاصمغاني الظاهري قال ابن خلكان في تاريخه في ترجمته : كان زاهداً متقللاً كثير الورع اخذ العلم عن اسحق بن راهويه وابي ثور وغيرهما وكان صاحب مذهب مستقل وتبعه جمع كثير يعرفون بالظاهرية وانتهت اليه رئاسة العلم ببغداد وهو امام اصحاب الظاهر وكان يحضر درسه كل يوم اربعائة صاحب طيلسان اخضر ولد بالكوفة سنة ٢٠٢ وذا ببغداد وتوفي بها سنة ٢٧٠ وقال السبكي : كان داود جبلاً من جبال العلم والدين له من سداد النظر وسعة العلم ونور البصيرة والاحاطة باقوال الصحابة والتابعين والقدرة على الاستنباط ما يعظم وقعه وقد دونت كتبه وكثرت اتباعه . وذكره الشيخ ابو اسحق الشيرازي في طبقاته من الائمة —

ذكر الامام ابو محمد ابن حزم رحمه الله في كتابه الفصل ان خبر الواحد الثقة موجب للعلم اي العلم الضروري واليه ذهب المحدثون كما نقله الفزالي في المستصفي وغيره وهاك ما قاله ابن حزم :

وقد يضطر خبر الواحد في بعض الاوقات الى التصديق بعرف ذلك من تدبر امور نفسه كمنذر بموت انسان لهفته وكرسالة من عند السلطان بأقربها يريد وككتاب وارد من صديق بديهة وكخبر يخبرك ان هذا فلان وكمنذر بعرض عند فلان وكرسول من عند القاضي والحاكم وسائر ذلك من الاخبار بان هذا فلان بن فلان ومثل هذا كثير جداً وهذا لا ينضبط باكثر مما يسمع ومن راعى هذا المعنى لم يمض له يوم واحد قطعاً حتى يشاهد في منزله وخارج منزله من خبر الواحد ما يضطر الى تصديقه ولا بد كثيراً جداً، واما في الشريعة فغير الواحد الثقة موجب للعلم انتهى كلامه ومن تمثله برسول الحاكم وتصريحه اخيراً يعلم ان مثل التلغراف الرسمي مما يشمله كلامه لانه مما يضطر الى تصديقه دون تردد ولذلك لا يحتاج الحكم ادنى ارياب فيه بل بعد توقفهم جريمة كبرى لتعويق المصالح المأخوطة به ومثله تلغراف الثقات الذين ربطت شؤون معاملاتهم به

### الفصل السابع

( في تحقيق مفيد في امثال هذه المآخذ الفقهية )

ما ذكرناه من التفقه في المآخذ المقدمة لمسألة التلغراف من فروع المذاهب المدونة قصدنا به افتناع من سلموا بذلك وهم جمهور الفقهاء المتأخرين فان المسائل المخرجة على قواعدهم تربو على الألوف

قال العلامة الشيخ عlish في مسائل الوقف من فتاويه في خلال فتوى له عن نور الدين الشيخ علي الاجهوري رحمه الله تعالى ما مثاله : يجوز للمفتي اذا لم يجد نصاً في الحادثة ان يخرجها على النصوص اذا كان شديد الاستحضار لقواعد مذهبه وقواعد الاجماع ( الى ان قال ) وقد وقع العلماء مذهبنا المعتمد عليهم كابن هرة والبرزلي وابن ناجي العمل بما جرى عليه عمل شيوخهم مما ليس بمنصوص عليه : فهذا ونحوه يفيد انه

— المتبوعين في الفروع وقد كان مشهوراً في زمن الشيخ وبعده بكثير لا سيما في بلاد فارس شيراز وما والاها الى ناحية العراق وفي بلاد المغرب اه كلام السبكي ونقله عنه الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع اه جمال الدين

يجوز للمفتي ان يفتي بما خرجه غيره على النصوص ممن فيه اهلية للتخريج ومما يستأنس به في هذا المقام حديث « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » اه كلام الشيخ عليش وعليه بقية الفقهاء ومعلوم ان هذا في المفتي المنتسب لا المطلق كما بيناه في كتاب الفتوى في الاسلام ■

والقصد ان تخريج مسألة التلغراف على قواعد المذاهب المعروفة في نظائرها ليس بدءاً من التخريج بل هو جار على ما أقروه وافتوا به وعملوا عليه الاجيال الطوال نعم بقي هنا التنبيه على امر دقيق وهو ان امثال هذه التخريجات هل تضاف الى اربابها او لا يثبتهم فالذي عليه المحققون من الاصوليين الاول . قال الامام ابو اسحق الشيرازي في كتابه الملمع <sup>(١)</sup> فصل فاما ما يقتضيه قياس قول المجتهد فلا يجوز ان يجعل قولاً له ومن اصحابنا من قال يجوز ان يجعل ذلك قولاً له وهذا غير صحيح لان القول ما نص عليه وهذا لم ينص عليه فلا يجوز ان يجعل قولاً له اه

وقال الشيرازي في مقدمة كتابه كشف الغمة : وغالب اشتغالهم وبحوثهم انما هو في فهم تراكيب كلام بعضهم بعضاً واخذ الاحكام من عطفه ومفاهيمه ثم انهم يفتنون بذلك ويعملون به كأن ذلك الذي فهموه دليل شرعي ثم انهم يمد ذلك بضيفون ما فهموه من العطف والمفاهيم الى مذهب ذلك الامام الذي قلده ويسمونه مذهبهم ، ومذهب الاذن انما هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات لا ما فهم من كلامه وقد يكون صاحب الكلام الذي فهموا منه تلك الاحكام لا يرضى ما فهموه ولا يقول به انتهى ملخصاً وبه يعلم صحة ما رجحه الشيرازي من نسبة ذلك لقائله وحده وعده من فتاويه خاصة وهو الاورع والاحوط

### الفصل الثالث من

( في ان العمل بالتلغراف في الصوم والفطر هو في البلاد المتحدة مطاعها )

كل ما ذكرناه من العمل بالتلغراف في الصوم والفطر محله في البلاد المتحدة المطالع واما البلاد التي تختلف مطالعها عن البلاد الاخرى فلا نحدد معها في حكمي الصوم والافطار ، واختلاف المطالع اصح من بدائه المسائل اكل من شدا طرفاً من فن الهيئة والميقات والجغرافيا وبالجملة فكل اقليم حكمه

( ١ ) طبع مع بعض تعليقاتنا



قال الامام علاء الدين القاساني في كتابه بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع في كتاب الصوم : فاما اذا كانت — المسافة بين البلدين بعيدة — فلا يلزم احد البلدين حكم الآخر لان مطالع البلاد عند المسافة الفاحشة يختلف فيعتبر في اهل كل بلد مطالع بلدهم دون البلد الآخر ( قال ) وحكي عن ابي عبدالله بن ابي موسى الضرير انه استفتي في اهل اسكندرية ان الشمس تقرب بها ومن على منارها يرى الشمس بعد ذلك بزمان فقال : يحل لاهل البلد الفطر ولا يحل لمن على رأس المنارة اذا كان يرى غروب الشمس لان مغرب الشمس يختلف كما يختلف مطلعها فيعتبر في اهل كل موضع مغربه انتهى

وقال الزيلعي في شرح الكنز : والاشبه ان يعتبر لان كل قوم مخاطبون بما عندهم وانفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما ان دخول الوقت وخروجه يختلف باختلاف الاقطار حتى اذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه ان تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فتلك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لآخرين وغروب لبعض ونصف ليل لغيرهم ( ثم قال الزيلعي ) والدليل على اعتبار المطالع ماروي عن كريب ان أم الفضل بعثته الى معوية بالشام قال كريب فقضيت حاجتها واستهل علي شهر رمضان وانا بالشام فرأيت اخلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني عبدالله بن عباس ثم ذكر الهلال فقال : متى رأيتم الهلال قلت ليلة الجمعة فقال : انت رأيته قلت نعم وراه الناس وصاموا وصام معوية فقال لكنا نحن رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل الثلاثين او نراه فنقلت اولا نكتفي بروية معوية وصيامه فقال لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم واهل السنن

وبالجملة فمسألة اختلاف المطالع اصبحت من الواضحات لمن درس تخطيط الكرة الارضية ومصوراتها ولم بطرف من مواقع عروض البلاد واحوالها ، وبالله التوفيق

### الفصل التاسع

( في ان على الحكام ارسال التلغراف الى البلاد المتفقة مطالعها باهلال رمضان

او شوال )

اجمع علماء الهيئة على اختلاف مطالع القمر : وبني عليه جمهور الائمة ان البلاد التي

مطالعها لتتفق في وجوب الصوم بحيث اذا روي في احدها وجب الصوم في الثانية لان حكم الجميع حينئذ حكم البلد الواحد وقد تقدم ان ابن عمر رضي الله عنه لما اخبر النبي صلوات الله عليه برواية هلال رمضان صام وامر الناس بالصوم وكذلك لما رأى الاعرابيان هلال شوال واخبرا النبي صلوات الله عليه امر الناس بالفطر فاستفيد من هذين الحديثين ان الخبر اذا قبل الحاكم خبره في رواية الهلال انه يفضيه ويأمر الناس بالعمل به وجلي ان النبي عليه السلام اعتمد في الصوم والفطر على الخبر ولم يشاهد هو ولا احد من اصحابه الهلال غير الشاهدين فدل على الاكتفاء بالاحاد في هذا الباب وعلى ان الناس تبع في الصوم والفطر للخبر ولو لم يبلغ التواتر وعلى وجوب امر الناس بالعمل بمقتضاه لان المأمور به واجب موقت ولا طريقة لمعرفة دخول وقته لمن لم يره الا الخبر وقد وجد فوجب الاعلام به ، والاعلام طرق مثل المناداة وايقاء القناديل في المنائر وضرب المدافع او الطبول للبلد المرئي فيها ومثل ارسال التلغراف الرسمي او الموثوق به لغير البلد المرئي فيها لاعلام اهلها بفريضة دخل وقتها وشملهم حكمها لاتفاق مطالعهم مع مطالعها ومعلوم انه لا طريقة لا بلاغهم اذ انماوا عن بلد الرواية الا ان التلغراف فلزم اعلامهم وتنبههم على فرض حتم اداؤه وجلي انه لو يؤمرها بواسطة التلغراف للزم اما فطرم يوماً من رمضان يجب عليهم صومه ويحرم فطره او صومهم يوم عيد يجب عليهم فطره ويحرم صومه واذا كان ما لا يتم الواجب الابه فهو واجب فكيف ما لا يتأدى الواجب الابه في الضرورة يكون واجباً عدا عما فيه من الامر بالمعروف وهو اداؤه الواجب بالصوم والنهي عن المنكر وهو فعل المحرم بصوم يوم العيد ففي قول الراوي ( وامر الناس بالصوم ) في الحديث الاول ( وامرهم بالفطر ) في الثاني اوضح دليل على وجوب امر الناس بذلك ليأدوا الواجب عليهم ، وجلي ان الطرق التي يؤمر بها الناس تختلف باختلاف الاعصار كما عولت الناس الآن على المدافع بلا تكثير وعلى مصابيح المآذن فكذلك الآن يعول على التلغراف الرسمي او الموثوق به لانه طريق من طرق الاعلام وبيئة صحيحة لا ريب فيها لا سيما اذا تواتر ورودها فصح ما ذكرنا من وجوب ذلك على الحاكم اخذاً من الحديثين وفي الفتاوى الهندية : اذا رأى الواحد العدل هلال رمضان يلزمه ان يشهد بها ليلته حراً كان او عبداً ذكرأ كان او انثى حتى الجارية المخدرة تخرج وتشهد بغير اذن مولاهما والفاسق اذا رآه وحده يشهد لان القاضي ربما يقبل شهادته الى آخره : وتما لزم الواحد لما ذكرناه ومثله اخبار غير بلد الرواية بالحكم بالحكم من الفطر او

الصوم وقد نص الأصوليون على أن الوسائل حكم المقاصد قال الامام القرافي في شرح التنقيح : واعلم ان الدريعة كما يجب سدها يجب فتحها ويكره ويندب وبإباح فان الدريعة هي الوسيلة فكما ان وسيلة المحرم محرمة فوسيلة الواجب واجبة كالسبي للجمعة والحج وموارد الاحكام على قسمين مقاصد وهي الطرق المفضية للمصالح وانقاسد في انفسها ووسائل وهي الطرق المفضية اليها وحكمها الحكم ما أفضت اليه من تحريم او تحليل غير انها اخفض رتبة من المقاصد في حكمها . فالوسيلة الى افضل المقاصد افضل الوسائل والى اقمج المقاصد اقمج الوسائل والى ما هو متوسط متوسطه ومنه يعلم ان التلغراف اذا كان وسيلة لاداء الصوم في وقته والصوم واجب كان ارساله واجباً وكان افضل الوسائل لانه وسيلة الى افضل المقاصد في وقته ووسيلة الافضل افضل الوسائل والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

### الفصل المباشر

( في بيان ان التلغراف المرسل من قاض لقاض في ثبوت رمضان او انسلاخه من باب الحسبة بالخبر لا من باب كتاب القاضي الى القاضي )  
قد يقول قائل ان اكثر الفقهاء على ان عمل القاضي بكتاب القاضي مشروط بان يكون محتوماً بختمه ومشهوداً عليه بذلك ولا يتأقن هذا في التلغراف فتقول . ا قاله الاكثر فيما اذا كان القصد فيه عزم القاضي الثاني ان يثبت الحكم كما اثبتته القاضي الاول كما هو موضوع كتاب القاضي الى القاضي اعني تنفيذ الحكم به في مثل الديون والبيع ومساألنا لست من هذا القبيل بل هي من باب ان القاضي الاول اثبت الهلال بالروية اثباتاً شرعياً وارسل خبراً الى القاضي الثاني بالتلغراف يعلمه انه قد ثبت عنده روية الهلال فالقاضي الثاني امر باعلان علامات الصوم او الفطر من ضرب المدافع او غيرها حسب المؤلف عندهم اعتماداً منه على ثبوت ذلك عند القاضي الاول ولم يحتاج هو الى اثبات جديد وحكم مستأنف فهذا من واد وماقلوه من واد آخر وغاية ما في الامر ان القاضي الثاني قبل الخبر المرسل اليه وعمل بموافقه وأعلن عنه لانه ابتداء اثبات الحكم فاختلف الموضوع في المسألين والامر بالاعلان المذكور غير ابتداء الحكم فتعل القاضي الثاني مثلاً لاميير المدفعية اضرب المدافع ايذاناً بحلول رمضان وشوال ليس حكماً منه بدخول الشهر فانه لم يجعل حكماً بذلك اذ لا دعوى لديه ولا شهود وانما اعتمد على

حكم القاضي الاول فامر باخبار الناس بحكم القاضي الاول بدخول رمضان او شوال  
فاخبار القاضي للناس مبني على خبر القاضي الاول له بواسطة التلغراف الرسمي فصار  
القاضي الثاني مخبراً ( بالفتح ) كما نحن مخبرون ( بالفتح ) اذ اخبره القاضي الاول  
بشهر الهلال فاخبرنا هو بذلك فلم يكن حاكماً ليقال لم تتوفر شرائط العمل بكتاب  
القاضي الى القاضي ليمرتب الحكم وبالجملة فكان القاضي الثاني يبين امراً مفروغاً منه  
مقضيّاً به على اصوله يحسب بذلك امراً معروفاً ونهياً من منكر وهو الصوم او الفطر على  
انك قد عرفت ان الذي عول عليه محققو الفقهاء من المذاهب كافة في كتب القضاة  
ومراسلاتها هو امن التزوير وطمانينة القلب بالوثوق وبالله التوفيق

( بقي ) انه قد يقول بعضهم انه ربما يرد على بعض القضاة ليلة هلة شوال تلغراف  
واحد رسمي من بلدة متفقة مطالعها مع مطالع بلدة فهل يكفي هذا التلغراف الواحد  
لاعلان الافطار ام لا بد من تلغرافين ( والجواب ) انا قدمنا ان التلغراف ليس شاهداً  
حتى يشترط فيه التعدد للفطر اي انه لا يرد اثبات حكم الافطار به لان الحكم ثبت  
في بلدة اخرى وانما هو مخبر وناقل للحكم والمخبر والناقل لا يشترط فيه الا العدالة والثقة  
فهو كالدافع او اطفاء المصابيح ايذاناً بالفطر فتعدد بعض القضاة في ذلك سببه نوم ان  
التلغراف شاهد والجمهور على اشتراط اثنين في شهادة هلة شوال احتياطاً للخروج من  
العبادة خلافاً لابي ثور في اكتفائه بواحد كما قدمنا وبالجملة فالتلغراف مخبر عن  
حكم قضى به وبث وفرغ منه وليس شاهداً فليقتبه للفرق وقد اشرنا اليه مراراً ولا  
نزال نكرره تأكيذاً لعدم تظن كثير له ، وخبر الواحد المعدل عن امر ديني مقبول  
اتفاقاً وقد اخبر بعض الصحابة اهل قباء وهم يصلون نحو بيت المقدس بان النبي صلى  
الله عليه وسلم انزل عليه قرآن وامر ان يستقبل الكعبة فتحرف القوم حتى توجهوا  
نحو الكعبة رواه البخاري في صحيحه من طرق وغيره

على ان التلغراف في هلة الفطر لو فرض انه كالشاهد فللحاكم اذا اداه اجتهاده الى  
العمل به موافقة للامام ابي ثور ان يحكم به ويعلم الافطار به لا سيما اذا احتفت  
القرائن القاطعة بصدقه وكونه رسمياً لا يرتاب فيه . وكل مسألة خلافية ليست باجماعية  
فللحاكم ان يجتهد في اقوالها لا بل عليه ذلك كما اتفق عليه الاصوليون قاطبة في مسألة  
القولين واوضحناه في كتاب ( الفتوى في الاسلام )<sup>(١)</sup> وما تعبد الله الحاكم بقول معين

(١) مطبوع راجعه في عمران وجوب تحري المعنى من الاقوال ارجحها صفحة (٣٨)



لغير معصوم بل ربما يراه الحق من قول اي امام من الائمة صحابة ومن بعدهم رضوان الله  
عليهم اجمعين كما كان عليه قضاء السلف وقد تقدم ذلك في الفصل الاول من الباب  
الثالث

### الفصل الحادي عشر

( في ان الكلام في تلغراف الحاكم او الثقة )

سيقول بعض الناس ان من التلغرافات ما يقع الخطأ فيها او يظهر التعريف في  
كلماتها فكيف يوثق بها ( فالجواب ) ان هذا اشتباه او مغالطة فان التلغراف لا يخطئ  
ابداً في جميع احواله لانه ينقل العبارة التي حملها بل هو انص على مضمونه من كلام  
المخبر في غيره لانه قد يخبر بالمعنى واما التلغراف فلا يروي بالمعنى ابداً فهو كالصدى  
والحاكي والطبع والنقش ثبت الاصل بتمامه . واما الخطأ الذي ينسب اليه بحسب  
الظاهر فليس منه بل هو من غيره ككاتب او معرب على ان كلامنا كله انما هو من  
التلغراف الموثوق به وهو ما لا يرتاب فيه كالمرسل من حاكم او ثقة واما غيره وان  
كان تلغرافه لا يخطئ . ويؤدي ما حمله بحروفه وتبعية خطاه على غيره كما قدمنا فليس  
البحث فيه . وبالجملة فليحمن النظر في هذا من شك او شكك ليري ان الخطأ لا يكون  
من نفس التلغراف بل من غيره كما او ضحنا

ومما يكن فالظن المستفاد من التلغراف لا يقصر عن الظن المستفاد من شهادة  
البينة والافتراء فيه وهو رسمي او من عدل في غاية الاستبعاد بل لا يتصوره عقل سليم  
قال ابن القيم : الاحكام الظاهرة تابعة للدلالة الظاهرة وكونها في نفس الامر قد  
تقع غير مطابقة او لا تنضبط امر لا يقدح في كونها طرقاً واسباباً للاحكام والبينة لم  
تكن موجبة بذاتها للحكم وانما ارتباط الحكم بها ارتباط المدلول بدليله فان كان هناك  
دليل يماثلها او اقوى منها لم يلغ الشارح وظهور الامر بخلافه لا يقدح في كونه دليلاً  
كالبينة والافواراه

وقال الغزالي في المستصفى : قد امرت الامة بالعمل بخبر الواحد وما تعبدوا الا بالعمل  
بخبر يغلب على الظن صدقهم فيه كالتماضي اذا قضى بشهادة عدلين فلا يكون مخطئاً  
وان كان الشاهد كاذباً بل يكون محققاً لانه لم يؤمر الا به اه

وقال الترمذي في شرح التمهيد : الظن — المستفاد من خبر الواحد — اولى غلبة

وخطوه فادر ومقنضى القواعد ان لا نترك المصالح الغالبة للمفسدة النادرة فلذلك اقلم صاحب الشرع الظن مقام العلم لغلبة صوابه وندرة خطئه انتهى  
وهذا كله فيما عدا التلغراف بالارقام واما هي فلا يمكن ان يقع فيها خطأ ولا اشتباه  
فاذا اعتمدت فيما نحن فيه زال الريب ولم يبق شبهة ولا التباس كما اشرنا لذلك سيفي  
الفصل العاشر من الباب الاول

### الفصل الثاني عشر

( في ذكر مواد من نظام التلغراف وما اشترطه رجال الحل والعقد في الدولة العلية  
ايدها الله لاوثوق به ورفع الاشتباه فيه )

جاء في ترجمة نظام التلغراف من الدستور في المادة الثامنة ان مجهولي الاسماء والذوات  
عند مدير التلغراف لا تقبل محاسباتهم بالتلغراف ما لم يعرف بهم عرفاً لهم او وجوه  
محلتهم

وفي المادة التاسعة اذا اشتبه المدير بان المخبر مصنع يرده الى حامله  
وفي المادة العاشرة اذا اراد احد ان يرسل تحريراً على انه وكيل شخص فيلزمه ان  
يثبت وكتابه بورقة موثوق بها او بشهادة يقبلها مدير التلغراف رسمية او غير رسمية  
وفي المادة الحادية عشرة انه لا يقبل التلغرافات الغير الرسمية بالارقام بل لا بد ان  
تكون مقروءة بعبارات مفهومة وتكون كلماتها وحروفها مكتملة ويوضع عليها الامضاء  
والتاريخ وتسلم الى مدير التلغراف من يد اصحابها وكل تلغراف لا تكون عبارته مفهومة  
وكتب بصورة مجهولة فلا يجوز قبوله في بيوت التلغراف

وفي المادة الثانية عشرة ان موظفي ارسال التلغراف يسألون في التلغرافات الغير  
الرسمية التي تتضمن حوادث مكذوبة وعمما يكون مدعاة لاشاعة المسائل الغير المشروعة  
بقدر ما يسأل صاحبها المرسل اليها

وفي المادة الخامسة عشرة ان التلغرافات الغير الرسمية لتحقيق بعض الخصوصيات  
المتعلقة بالجنايات تبرز لاجل المراقبة عند ما تطلب من طرف محاكم الدولة العلية  
وحكوماتها رسماً وتحريراً

وفي المادة السابعة والعشرين انه عند ما ترسل ورقة التلغراف لصاحبها يرسل معها  
ورقة اخرى ليوقع عليها بانها وصلت اليه ويحترق في الورقة الوقت والساعة التي ارسلت فيها

وفي المادة الثامنة والعشرين انه اذا لم تكن مكتوبة على التلغرافات الايضاحات اللازمة لوصوله الى المرسل اليه فيحق لموظفي التلغراف ان لا يقبلوه  
وفي المادة الخامسة والاربعين ان كل موظف يتشبه بتغيير كلمة او تأخير ارسال التلغراف يجازى بما هو مبين في المادة السادسة والاربعين اولاً بالشكدير ثانياً بتقطع مرتبه ثالثاً بطرده من وظيفته

وفي المادة الحادية والخمسين ان كل من يتقدم ليكون تلميذاً سيفي بيوت التلغراف فلا بد من تقديمه شهادة شخصين باء من اصحاب الفطنة والاستقامة ولم يهتم بتهمة ما  
وفي المادة السادسة والخمسين انه لا يمكن تعيين تلميذ في وظيفة المخبرة بالتلغراف ما لم يتمتع بحضور امتدته ويثبت مهارته ويستكمل سائر الشروط المطلوبة منه  
وفي المادة السادسة والسبعين ان من وظيفة الخادم المعين لا يصل التلغراف ان يأخذ صورة التلغراف مبيضة لصاحبه ليحضي او يختم له سند المقبوض اولاً ثم يسلمه له ثم يرجع الخادم بالسند الى بيت التلغراف ويعطيه للموظف بدون توقف ليحفظه ثم وجاء في نظام وظائف القيمين على التلغراف ان رئيس قلم سوق الرسائل التلغرافية يكون معه ثلاثة موظفين يهضون الرسائل التلغرافية التي يحصل التراسل بها وبقيدون صورها في الدفاتر ومصادرهما وموارد ما ومقدار اجورها

وبالجملة فقد كتب في نظام التلغراف وقوانينه مواد اتفقت على السبعين كما وضع لموظفيه وخدامه وتلاميذه قواعد وتعاليم مما يدل على شدة العناية به ولذلك اصبح عمدة للملوك والسلاطين في الاخبار الرسمية به غيرهم وما كان عمدة للملوك والسلاطين فاني يعقل محاولة الشك او التشكيك فيه ومما وجدت ثقة او اطمئنان في امر فلا يصل الى ما نثق به السلاطين والملوك في مشارق الارض ومغاربها لانه نهاية النهايات ، وغاية الغايات ، ولقد شرطت للوثوق به في قوانينها ما لم يشترط في قبول خبر الواحد ولا في شهادة الرجلين كما رأيت محكيًا ومعزواً ولم يعهد في تلغراف رسمي او تلغراف من عدل ظهور الكذب فيه اذا انفرد فكيف اذا تعدد وتواتر كما اسلفنا مراراً والله الهادي

### الفصل الثالث عشر

( في ان الوثوق بالتلغراف معروف حتى للعامة من التجار وان التعامل به ليس من اكل اموال الناس بالباطل )

من المعلوم ان اكثر التجار حتى الفقهاء منهم والورعين اذا بحثت عن تعاملهم في البيع

والشراء والاخذ والعطاء ترى معظمه مبنياً على تلغرافات شركائهم ووكلائهم في البلاد فان جمهورهم لهم طوابع عليها عنوانات التلغرافات اليهم فلا يرتابون في التعامل بها ولا في تناول الارباح بسببها اعتماداً على ان امرها من اليقينيات وكم باعوا وقبضوا وارسلوا وتصرفوا استناداً على التلغراف مما لا حاجة الى الاسهاب فيه لكونه عماد التجارة الآن وركن المعاملة ثم ترام مند الداعي والتقاضي الى القضاة او المحكمين يعولون على قيود التلغرافات التي ترسلوا بها ويظهرون صورتها وتاريخها الموجود في دفاترهم ويستعملون بذلك محكمة الخصم والقضاء عليه <sup>(١)</sup> وحينئذ فمن ادعى منهم جديلاً انه لا يثق بخبر التلغراف وانه لا يجوز التعامل به تدبئاً فلا يلزمه ان يستحل اكل اموال الناس بالباطل اذا كان يتعامل به في البيع والشراء والاخذ والعطاء ومعلوم ان الايمان يزعم صاحبه عن اقتحام ما لا يجوز الشرع واهو سمحت بل وما يريب ايضاً والمعاملات شقيقة العبادات اذ بناء الفقه في الدين عليهما وقد قال الامام الشاطبي في الموافقات : ان تكاليف الشريعة ترجع الى حفظ مقاصدها في الخلق ( قال ) وانا استقرينا من الشريعة انها وضعت لمصالح العباد استقراء لا ينازع فيه انتهى ( وقال ) حجة الاسلام الغزالي سبغ الاحياء : ولا ينبغي للتاجر ان يشغله معاشه عن معاده فيكون عمره ضائعاً وصفقته خاسرة وما يفوته من الربح في الآخرة لا ينبغي به ما ينال في الدنيا فيكون ممن اشترى الحياة الدنيا بالآخرة بل العاقل ينبغي ان يشفق على نفسه بحفظ رأس ماله ورأس ماله دينه ( ثم قال ) وانما تم شفقة التاجر على دينه بمراعاة سبعة امور قال في سادسها ان لا يقتصر على اجتناب الحرام بل ينبغي مواقع الشبهات ومطافئ الريب ولا ينظر الى الفتاوي بل يستفي قلبه فاذا وجد فيه حرازة اجتنابه الى آخر ما ارشد اليه رحمه الله وعليه نقول ان لم يثق التاجر ذو الدين بالتلغراف فكيف يتعامل به فيبرق الى شريكه

(١) ان القانون لا يبين صورة قطعية للبيوع التجارية بل يعتبرها صحيحة بالحالة التي اتفق عليها الجانبان كما في شرح قانون التجارة يقول بعض العلماء اهل اصل هذا آية « انما البيع عن تراض » والله اعلم

وفي شرح القانون المذكور : المراسلات ودفاتر الجانبين هي من الحجج المثبتة حصول البيع والشراء ويشترط في المراسلات ان يتبين منها قبول المتبايعين وتراضيها هـ  
ونقدم في آخر الفصل الثالث عشر من الباب الاول عن الامام الماوردي والرويانى من ائمة الشافعية ما يؤيده في فرع الحوالة فتأمل تمام انطباقه على ما هنا



او وكيله في بيع بضاعة او ابتاعها او اخذ ربح او ارسله والحال في المعاملة وما يجب فيها ما رآته عن حجة الاسلام افليس عمله حينئذ حجة عليه  
ثم يقال ايضاً لمنكر التعامل به لو فرضنا ان المعاملات التي تجري بالتلغراف ابطلت او حكم باطلها اما يضيع كثير من مصالح الناس وما يرتفقون به ؟ او ما تعطل اموال كثيرة ؟ او ما يصبغ المستأثرون بالارباح وادارة دولاب المكاسب غيرنا ؟ كيف تقوم حينئذ قائمة لتجارنا في هذا الزمان ويتبعها من صنوف المنافع الوف ؟ ومعلوم ان شريعة من بهرت شريعته العقول وفاق كل شريعة واشتملت على كل مصلحة وعطلت كل مفسدة تأتي ذلك كل الابداء وجلي ان كل محرم في المعاملات انما حرم لما فيه من الضرر والضرار واما ما فيه مصلحة ورحمة وخير ويسر فحاشا لشريعة هي ارق الشرائع ان تحظره ونحوه . ولذلك فانا لا نحكم على معاملات التجار الآن بالتلغراف بالفساد ولا بان الارباح واسطتها محرمة ولا ان فيها اكل اموال الناس بالباطل ماداموا يثقون بالتلغراف وثوقهم بخطوط معاملتهم وشركائهم ووكلائهم لما قدمنا من اقوال فقهاء المذاهب عليهم الرحمة في مثل ذلك . وكيف يمكن الحكم على معاملات التجار بالتلغراف في مشارق الارض ومغاربها بالبطان واكل السحت وفيهم العالم والصالح والورع بل اعلم في التجار من لا يشك في ولايته لتورعه في التعامل وسوآله اهل الذكر عن كل مشكلة وملازمة . الجماعة واستغفاره بالاسحار واخراجه من فضل ماله الزكاة المفروضة وتبرعه فوقها بحقوق آخر طول سنته وعدم رده سائلاً قط واستجابته لكل بر وثقوى وطوافه على بيوت البائسين في ظلم الليالي وامثاله كثير وكلهم ممن يتعاملون بالتلغراف اذ يقول ان ارباحهم به سحت وانهم يجتريحون بتعاملهم به الاثم كلالا ان الامة لا تجتمع على ضلالة وهكذا يقال ان يجادل في التلغراف هل يختلج في قلبك كذب التلغراف المرسل اليك من وزير او محسن بقبض دنائير حوالة على مصرف او تاجر افكنت تسارع لاخذه وتبرق لمرسله عبارات الشكر وتصوغ له عقود المحامد والدعوات او تحجم تورعاً لاحتمال كذبه او شك فيه . لاجرم انك لا ترتاب فيه كما لا ترتاب في الشمس طالعة والنجم ثاقباً وهذا ما نبحث فيه اعني ما بطلان له القلب وينشرح له ونفق به النفس وبالله التوفيق

#### الفصل الرابع عشر

( في اجوبة شبه على العمل بالتلغراف )

هذا الفصل كالفلذكة لما تقدم لان اكثر ما سنقله من الشبه مضي في الفصول

المنقدمة اجوبتها مفصلة ومبرهنة عليها الا ان المقام لما كان يحتاج لفضل تأكيده وتكريره احتجنا الى تنويع الفصول وتلوين النقول — ارشاداً للحق وهداية للاوثق وهماك ملخص شهيهم :

( الشبهة الاولى ) قال بعضهم <sup>(١)</sup> لا يعتبر خبر التلغراف في صيام رمضان وان كان خبره خبر الواحد لاشتراط الشهادة فيه وهو ليس من اهل الشهادة فلا يجوز ان يحكم بصيام رمضان بخبره بل لابد لاثباته من عدل واحد يشهد بروية هلاله ان كان في السماء علة او جمع عظيم بدونها اهـ

( والجواب ) ما قدمناه في الفصل العاشر من الباب الثالث من ان العمل بالتلغراف ليس من باب الشهادة بل من باب الاخبار وذلك انه بعد ثبوت هلال رمضان في مصر ما بالينة السرعة يرد التلغراف الموثوق به الى مصر اخري او القرى التي يجوانبها انه ثبت الشهر فيصوم هؤلاء بذلك الخبر الصحيح وليس السلك نفسه شاهداً بروية القمر او حكم الحاكم حتى يقال ليس هو من اهل الشهادة بل هو بمنزلة عدل جاء من مصر واخبر في بلدة غيرها او في نفس البلدة التي حكم فيها بالصوم بان الحاكم اثبت رمضان ليلة كذا فيأخذ الناس بخبره ويصومون اعتماداً على الاثبات في محله لا ان السلك شاهد الهلال او الحكم اذ هذا لا يتوهمه قائل وبالجملة فهو مثل ضرب المدافع وايقاد القناديل في المنارات التي يستدل بها الحاضر والبادي على اهللال رمضان فهي والسلك بمنزلة اخبار عدل باثبات الصوم فان من يشاهد الاثبات اقل القليل بالنسبة لمن لا يشاهده ومع ذلك يكتفي من لا يشاهد بضرب المدافع ونحوها فلم لا يعتبر اخبار التلغراف الموثوق به في الصوم لمن نأى عن بلد الرواية مع انه من المجرىبات الصادقة التي في حكم اليقين <sup>(٢)</sup> على ان اشتراط الشهادة بالرواية او الشهادة على شهادة الغير والنقل عن قضاء القاضي كل ذلك امر مختلف فيه غير مجمع عليه فقد ذهبت الحنابلة الى انه لا يعتبر لوجوب الصوم لفظ الشهادة ولا يختص بحاكم بل يلزم كل من سمعه من عدل لانه خبر ديني كما تقدم في الفصل الرابع من الباب الثالث وهو المنهج مدركاً نعم يرتفع الاشكال

( ١ ) هو الشيخ عبد الباقي الافغاني في رسالته الفوائد النافعات في احكام السلك

والساعات .

( ٢ ) هذا ملخص ما كتبه احد فضلاء الحنفية على حاشية رسالة الافغاني موافقاً

لنا في هذه المسألة

إذا ابرق القاضي أو شهوده أو من حضر الحكم وهو الأول والاحوط فإن الوفاق اثلج  
للصدر

( الشبهة الثانية ) قول بعضهم أن العمل بالكتساب في مثل تلك الأمور لا يجوز  
عند الفقهاء فإن الخط يشبه الخط وإنما يثبت العمل به في كتاب القاضي إلى القاضي  
بشرط أن يحمل الكتاب شاهدان عالمان بما فيه وشرط الحمل مفقود في التلغراف  
( والجواب ) ما قدمناه أيضاً في الفصل العاشر من الباب الثالث من أن التلغراف الناقل  
لا هلال رمضان أو شوال ليس من باب كتاب القاضي إلى القاضي في القضاء بما فيه  
فصل القضايا والخصومات وإنما هو من باب الاخبار والاحتساب في الاشهار فما نحن فيه  
غير ما قالوه في كتاب القاضي إلى القاضي على أن قدمنا في الفصل الرابع والخامس  
والسادس والسابع من الباب الثاني ما يستفاد من مجموع تلك النقول أن الذي عول  
عليه محققو الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة والظاهرية والمحدثين هو  
أن البيئته كل ما أبان الحق وقد عولت القضية عندنا الآن على قبول وثائق القضية  
المسماة بالحجج بدون بيئته وهكذا التلغرافات الرسمية في شؤون الاحكام كما تقدم  
مراراً

( الشبهة الثالثة ) قولهم أن التلغراف لا يؤمن عليه الخطأ والتحريف ( والجواب )  
أن التلغراف نفسه أي الحروف المرصلة يستحيل تغييرها وتبديلها لأنها كالصدى  
والطبع فهو يحمل ما حمل من صواب أو خطأ والتحريف الموهوم هو من غيره كناقل لا  
منه ومهما يكن فإن البحث في التلغراف الموثوق به لا مطلقاً كما أوضحناه في الفصل  
الحادي عشر من الباب الثالث فانظر تيممه على أنه يمكن الابراق به بالارقام كما قدمنا  
في دفع حينئذ كل اشكال

( الشبهة الرابعة ) قول بعضهم لا سبيل إلى العلم بأن المرسل هل حضر نفسه في  
الادارة التلغرافية أم بمثل رجلاً وأمره بإرسال التلغراف فإن كان الثاني فلا يعلم حال  
هذا الرجل المبعوث هل هو عدل أم فاسق ( والجواب ) أن المدار في الأمور على الظاهر  
والله يتولى السرائر فالكتاب الوارد إلى الإنسان بخطه أو بعلامة يعرف أنها منه ترفع  
الريبة بلا اشكال ولا يقدح في رد كتاب الثقة المطبوع بطابعه أن يحمله إليه أي شخص  
كان ما دام واثقاً بصحته فالمدار على طائفة القلب في الكتاب نفسه لا على حامله وناقله  
وهو ظاهر

( الشبهة الخامسة ) قول بعضهم يشترط في خبر الآحاد والمستفيض الاسلام لأن العدل مأخوذ في تعريفه الاسلام وخبر التلفراف انما يتلقاه من مخبره من هو قائم بدق السلك ونقره فيخبر به من كان في الجانب الآخر بنقراته فيستبطن منها هذا الخبر ويكتبه ويؤديه الى من ضرب له التلفراف وهو لاء قد يكونون من المخالفين للملة الاسلام في بلاد نظير بلاد الهند والبلاد التي تغلب على المسلمين فيها غيرهم وانا طوا شؤون التلفراف بابتاء جلدتهم ( والجواب ) ان الخبر ما ينسب لمخبره ولمرسله فالمدار على اسم مرسله والخبر به متى كان عدلاً مسلماً قبل والتلفراف الذي ارسل باسم عدل يقبل ولو بلغنا فخواه كافر لان هذا الخبر لم ينسب اليه ولا يمكن نسبته اليه بوجه ما وانما هو واسطة في ايصاله ونقله والواسطة المذكورة في ايصاله لا فرق في ان تكون عدلاً او غير عدل فهو بمثابة حامل البريد وموصله بمن لا دخل له في الخبر ولا يعزى اليه البتة فلا يشترط فيه الاسلام قطعاً

نعم قد بدخل هذا في مسألة اخرى وهي مسألة الترجمة وقد تقدم الكلام عليها في الاصل التاسع من الباب الاول

وقد منا ايضاً ان المدار على غلبة الظن والوثوق وطأينة النفس وهذا كله في تلفراف الآحاد اما التلفرافات المتواترة فيجب العمل بمضمونها بلا توقف لان التواتر لا يشترط في خبره الاسلام اتفاقاً وهكذا في الآحاد التي قامت القرائن على صدقها كالرسمية فانها تقبل كالتواتر كما اسلفنا

( الشبهة السادسة ) قول بعضهم ان التعويل على التلفراف مطلقاً ليس بمنعارف في المعاملات ما لم يتحقق الخبر بطريق آخر كتكرير التلفراف فاننا نرى ان رجلاً اذا نعي ابوه او اخوه على الاسلاك البرقية فلا يثق به ولا يقسم ماله على الورثة ما لم يتحقق الخبر فانه لا يعرف من اخبره بذلك وعمل هو صادق فيه او كاذب ( والجواب ) ان هذا مردود بداهة لان التعويل عليه في امر التجارات والمخبرات الرسمية في مشارق الارض ومناربها امر لا يختلف فيه اثنان ولولا التعويل عليه لم تقم للتجارة قائمة ولا للسياسة ايضاً في بعض المهمات وما عهد قط طلب تكرير التلفراف في امر الا اذا ارتبب سيفه مضمونه وهذا من اندر النوادر كما لا يخفى واما دعوى ان لا يوثق به في الوفيات ففيها نظر فان كلامنا في تلفراف الثقة كما اسلفنا مراراً وما عهد قط كذب مصداق تلفرافه ولذا نقام الصلاة عليه غائباً وتعزى اهله ويقفل محله وبطبيع على امواله الى غير



ذلك مما هو اثر تلغراف الثقة الذي الكلام فيه

( الشبهة السابعة ) قول بعضهم : ان حديث صوموا لرؤيته الخ ينافي الصوم بالتلغراف ( والجواب ) ان هذا المشتبه عليه كأنه فهم انا نقول صوموا للتلغراف ولم يدرا ان الصوم للرؤية بسبب خبر التلغراف بها كما يخبر عدل او عدول من لم يروا الهلال باهلاله كمن في ضواحي البلدة ومن لم يحضروا الحكم ولم يشهدوا الهلال وهم السواد الاعظم فان من لم ير الهلال بالنسبة لمن رآه كالواحد بالنسبة الى الألوف على ان حديث صومه عليه الصلاة والسلام يخبر ابن عمر وامر الناس بالصوم نص في ان من لم ير يومه بالصيام يخبر من رآه وكل ذريعة بتوصل بها الى امر من لم ير الهلال تجب اتخاذ الامر بقدر الطاقة ولذلك عولوا على المدافع وقناديل المنائر وامثالها تسهلاً لشيوع الخبر ونشره لمن نأى عن محل الحكم بروية الهلال وقد قدمنا ما أخذ ذلك من فقه الاثمة الاربعة وغيرهم بما اغني عن اعادته وبالجمل فلا فرق بعد ثبوت الشهر في الافادة عنه بين المفاداة به او دق الطبول او ضرب المدافع او ايقاد المنائر وكلها مما نص عليها الفقهاء واجمعوا عليها مع انها لم تكن في العهد النبوي الكريم وهكذا يقال في التلغراف انه مثلها وهكذا في كل ما يجحد ويكون طريقاً للعلم وطأ نينة القلب الى آخر الدوران فلو سألت المشتبه عليه ما ذكرنا عن قرية او ظاهر بلد سمع اهلها المدافع ليلة رمضان او شوال هل يجب عليهم العمل بما تشير اليه فان قال نعم قل له ان هؤلاء لم يروا الهلال فكيف جاز لم فما كان جوابه كان جوابنا وبالله التوفيق

وكتب بعض فقهاء الاجتماع وعلماء السياسة في الجواب عن هذه الشبهة ما مثاله : ليس معنى الحديث انه تجب رؤية كل صائم وصائمة للهلال حتى يلزم الصوم بل اذا رأى شاهداً للهلال واخبر بذلك لزم بقية الناس الصوم وان لم يشهدوا باعينهم فاذا صححت شهادة شاهدين للهلال في احد الامصار وجب على اهل ذلك المصر ان يصوموا واذا انتقل الخبر بالتلغراف الى مصر آخر وجب ان يقتدي بهم اهل هذا المصر ولا يكون ذلك صيماً بالتلغراف ولكن صيماً بالرؤية نفسها وانما كان التلغراف واسطة للنقل كواسطة اللسان الذي شهد به الشاهد فان قيل انه قد يقع الخطأ في التلغراف فكيف بنى العمل على ما يجوز فيه الخطأ اجبتا بانه لا عبرة بالنادر وقد جاز الخطأ في كل وسائل العلوم وطرق الاخبار ولم يقتض ابطالها وتزبد على ذلك انه يجوز للشاهد الذي شاهد رأساً الهلال ان يخطئ ويكون قد تخيل هلالاً وليس ثمة هلال ويجوز ايضاً ان ذلك الشاهد يكذب

والله اعلم بسريته ونحن مع ذلك مضطرون ان نحكم بظاهر الامر ونقبل قوله اذا لم يصح الطعن في شهادته فهذا الاعتراض وارد على نفس الشهود وروده على التلغراف وقولهم ان الصيام يقع حينئذ بالتلغراف هو سفهة وما وقع الصيام حينئذ الا على وجهه الشرعي وما انتقل خبره الا بطريقة مقبولة معقولة كسائر الطرق التي نستعمل بها الاخبار ويجري تصديتها والبناء عليها اه بحجوفه

( الشبهة الثامنة ) قول بعضهم : ان شواهد غلط التلغرافات عديدة فكيف يوثق به في امر شرعي ( والجواب ) ان هذا يشبه ما ذكر في الشبهة الثالثة وقلنا ان الكلام عليه بسطناه في الفصل الحادي عشر من الباب الثالث فراجع به بدقة وحاصله ان التلغراف نفسه لا يمكن فيه الخطأ لانه كالصدى والحاكي وانما الغلط من غيره كالناقل والمغرب ومع ذلك فنحن عمدنا تلغراف الثقات الذي لا يكذب في خبر ما كتلغراف الحاكم وامثاله واما تلغرافات العامة وما شاكلهم فليس البحث فيها حتى ترد كما ان الحاكم لا يعول في الحكم على مطلق شاهد بل على الشاهد الثقة العدل

واجاب بعض فقهاء الاجتماع واهلاء السياسة عن هذه الشبهة بما مثاله :

اذا تطرق الخطأ الى شئ من العلم لم يستلزم ذلك بطلان العلم من حيث هو وعدم جواز العمل به فالأخبار بالكتب ايضا قد يقع فيها الخطأ ناشئاً عن تحريف او تصحيف او تزوير مقصود وقد تفلت الحقيقة أحياناً من بين جميع قيود الاحتياط والاستيثاق ولا يكون ذلك داعياً الى ردها في سائر مواطن اشرافها ومشارق علمها فان الخطأ المنطوق لسبب معين انما يقع نادراً والنادر لا يعتد به ولا يقاس عليه ولا يتخذ قاعدة ولا اصلاً ولو كان ذلك كذلك لبطل وجوب العمل بالعلم باجمعه لانه مأخوذ امان الرواية ويجوز فيها النسيان او عن الكتابة ويجوز فيها التحريف كما قلنا والحال انه مع جواز وقوعها واجب الاخذ بالكتابة مع التحري ولك ان تأخذ بالتلغراف وتحرى جهده لا سيما انه ان كان الخبر التلغرافي مهماً وعرضت فيه شبهة تذاكر به اهل العقول واصحاب الحل والعقد ووزنوه بميزان النقد ليعرفوا امكانه من عدم امكانه فلا يلبث ان يتبين لهم وجهه الصحيح لا سيما مع امكان المراجعة والاستيضاح بنفس التلغراف وبالمسرة البرقية التي لا نفوت في انتظار المراجعة فيها المصلحة وان كان هناك مسألة اثبات هلال رمضان فينظر في التلغرافات العديدة الواردة من الجهات والتي يترجم عدم تواطؤها على الكذب وهم يرون التسهيل في امر الدخول في الطاعات والقيام على العبادات فما بالم

يذهبون الى هذا التحريج والتشديد فيما لا ضرر منه وما لا يقع الخطأ فيه الا في التدرجات بحروفه  
( الشبهة التاسعة ) قول بعضهم ان التلغراف لم يستوف شروط الشهادة فكيف  
يقضى به ( والجواب ) ان هذا يرد على من يسميه شاهداً ومارأينا في كلام من بحث فيه ادخاله  
في باب الشهادة او جعله من الشهود وكل من عول على التلغراف في الصوم والفطر آراء من نوع  
الاخبار عن الشهادة او عن الحكم او عن الثبوت فهو خبر ثقة عمن شهدوا برواية الهلال  
او عن حاكم قضى بدخول الشهر او عن ثبوته بالاستفاضة او التواتر والخبر غم الشهادة  
لانه لا يشترط فيه ما يشترط فيها كما أوضحه الامام القاساني في بدائع الصنائع ونقدناه بحروفه  
عنه في الفصل الثاني من الباب الثالث فاعره نظرك ونقدم في الفصل السابع من الباب  
الاول تحقيق في الشهادة والخبر فتدبره بقلب سليم

( الشبهة العاشرة ) قول بعضهم : ان التلغراف يشبه المتكلم من وراء جدار ومثله  
لا يعتبر في الشرع للاشتباه والالتباس ( والجواب ) منع صحة هذا التشبيه لان  
المتكلم من وراء جدار انما لا يعول على خبره لما فيه من الاشتباه في الكلام او المتكلم  
والتلغراف مفقود فيه ذلك لتحقق الكلام والمتكلم فيه تحقّقاً لا بخالجه شك . وشأن  
بين متكلم لا يعرف من هو ومتكلم معروف الاسم والوصف واللقب واللهجة موقع على  
خطابه بخاتمه مشهد على ذلك قوام التلغراف بتوقيعه في دقّره فاين هذا من ذلك على  
ان نظير هذا الوام فاسد من جهة اخرى اذ لا جامع يشتركان فيه لان التلغراف خبر  
والتكلم مخبر ومضى صح تشبيه المعنى بالذات وقد انفقوا على ان التشبيه لا يصح الا بتحقّق  
وجه الشبه وهو الجامع الذي يشتركان فيه ويعبر عنه علماء الاصول في بحث التباس  
بالعلة وبالمعنى المشترك بين الاصل والفرع وبالوصف الجامع بينهما واين الخبر من المخبر  
على ان الوام في ذلك يلزمه ان يقول ذلك في مثل الرسائل والكتب لانها من وراء حجاب  
ايضاً وهل يقول ذلك احد . نعم ربما يرد هذا في التلفون ويقال ان المتكلم فيه كالتكلم  
من وراء الجدار فيحتاج الامر الشرعي فيه الى دقة نظر وحالة يؤمن فيها اشتباه  
الاصوات والوقوف من صوت المتكلم على حق اليقين وذلك كالتلفون الرسمي  
والتلفون عند العدول الثقة فزوال الجهالة فيها قطعي وقد اشار في البحر — من  
كتب الحنفية — الى هذه العلة في مسألة من باب النكاح لا بأس بايرادها لمناسبتها  
لما نحن فيه وهي قوله <sup>(١)</sup> ولا بد من تمييز المنكوحة عند الشاهدين لتنفّي الجهالة فان كانت

حاضرة منتقبة كفى الاشارة اليها والاحتياط كشف وجهها فان لم يروا شخصها وسمعوا كلامها من البيت ان كانت وحدها فيه جاز ولو معها اخرى فلا لعدم زوال الجهالة وكذا اذا وكلت بالتزويج فهو علي هذا اهـ

وروى البخاري<sup>(١)</sup> عن الزهري في الشهادة على المرأة من السر<sup>(٢)</sup> ان عرفتها فاشهد والا تعرفها فلا تشهد: قال الحافظ ابن حجر في شرح: ومتمنضة انه لا يشترط ان يراها بحالة الاشهاد بل يكفي ان يعرفها بأي طريق فرض اهـ وقد يؤيد هذا بان الصحابة رووا عن امهات المؤمنين من وراء الحجاب وميزوهن باصواتهن كما اشار له القسطلاني في الاستدلال على قبول شهادة الاعمى قال العيني: ولان الاقدام على الفروج اعلى من الشهادة بالحقوق والاعمى له وطء زوجته وهو لا يعرفها الا بالصوت وهذا لم يمنع منه اهـ والاصل في الباب الثوثق واليقين بما يطمأن اليه القلب كما قلناه مراراً

وكتب بعض فقهاء الاجتماع وعلماء السياسة جواباً عن هذه الشبهة بما مثاله:

قيل انهم توقفوا عن العمل بالتلفراف لكونه من قبيل التكلم من وراء جدار وهو غير معمول به ولو اتقنوا لعلوا ان سر رفض الكلام من وراء جدار انما هو امكان الحضور بالذات والتكلم في الوجه فالانتباذ من وراء الحائط والكلام من بعيد مع امكان الكلام بالوجه على قرب مدعاة الى الريبة والشرع انما ينهى عن المريبات عند امكان التحقيق فالوقوف مواقف الريبة مع سهولة الوقوف مواقف الصحة غير معقول ولولا هذا المقصد والله اعلم لما حق رفض الكلام من وراء جدار مع تحقق الصوت وصاحبه فلما الكلام بالتلفراف من الابعاد البعيدة فلا يقاس بالكلام من وراء الجدار عن قرب اذ هناك لم يتيسر الكلام عن قرب وجرى العدول عنه الى الكلام من وراء جدار فتقع فيه الريبة بل هو مما دعت اليه الضرورة واوجبه الطبيعة والارض لا تطوى لمن شاء والصوت البشري لا يسمع من المكان الواقع على هذه الابعاد فليس ثمة من مظنة ريبة في ورود الخبر بدون رؤية وجه المخبر والقياس لا يصح الا اذا توفرت في المقيس شروط المقيس عليه واين هذا من ذاك واين الرقمتان من وادي الفضاء وهذا الشرع شرع المصالح والاباحة في الضرورات وعدم التحريم عند تعين الضرر والتيسير لدى ضيق الأمور

(الجهة الحادية عشرة) قول بعضهم: لا يصح نظير تلفراف بسماع المدافع ورؤية القناديل لان جواز الاعتماد على نحو القناديل والمدافع معلل باطلاع عموم الناس عليها

(١) في كتاب الاحكام في باب الشهادة (٢) اي من ورائه (فتح الباري)



وسماعهم لها مع توفر الدواعي على الإنكار ولذلك افادت غلبة الظن ولا كذلك التلغراف  
لانتفاء جميع ذلك فيه ( والجواب ) ان هذا من دفع بما قدمناه من فائدة التلغراف الموثوق  
به اليقين لا غلبة الظن وحدها فهذا التفسير اريد به مجرد التمثيل بامر متيقن للخاصة  
والعامة لا التساوي والتماثل من كل وجه والا فان التلغراف اقوى من ذلك لان المدافع  
والقناديل انما هي علامة على ثبوت الحكم واما التلغراف فانه ناقل لنفس الحكم او  
تقرير رؤيته لا علامة عليه فهو لا فادته اليقين بما تقدم او ثنى واولى مما يفيد غلبة الظن  
وبالجملة فالتلغراف ان كان من حاكم فهو من اليقينيات التي لا تختمل الخطأ بوجه كما قدمنا  
مراراً وان كان من عدل غير حاكم فهو ان لم يفق خبر الواحد فلا ينزل عنه لان العدل  
لا يبرق الا عن يقين كشاهدة حكم الحاكم او رؤية الهلال او سماعه من طريق الاستفاضة  
على ان تلغراف الثقة في ذلك قد يفوق خبر الواحد في الركون اليه لان خبر الواحد  
مصدره واحد لم يشايخ ولم يتابع على مرويه واما التلغراف المرسل في الصوم او الفطر  
فمصدره وان كان واحداً الا انه في الحقيقة لسان حال بلد بثامها وكتاب موجز عن  
امة باسرها اذ لا يمكن للثقة ان يبرق الا بعد ان ثبت في البلد ثبوتاً يدر به الصغير والكبير  
والمأمور والامير ولا يوجد فيه ادنى تكبر ولذا قد يتفق ان يكتب في توقيع التلغراف  
« اهالي بلد كذا او فريق كذا او لجنة كذا او محكمة كذا » هذا كله اذا كان واحداً واما اذا  
كان متعدداً وهو الغالب لكثرة توارده فهو من باب التواتر الذي لا ريب فيه كما تقدم  
وحاصله ان المشتبه عليه ان كان يعول على القناديل ونحوها لغلبة الظن فانتعويل على  
التلغراف لليقين به على كل حال كما اوضحنا

( الشبهة الثانية عشرة ) قول بعضهم : لا سبيل الى العلم بان مرسل التلغراف هل  
حضر بنفسه في الادارة التلغرافية ام بعث رجلاً وأمره بارسال التلغراف فان كان  
الثاني فلا يعلم حال هذا الرجل المبعوث هل هو عدل ام فاسق ( والجواب ) ان هذا  
التلغراف مرسل الى دائرة الاوراق الثانية تحت توقيع وختم الحاكم الشرعي الذي  
ثبت عنده الهلال بوجهه الشرعي او توقيع وختم العدل الثقة غير الحاكم الرائي للهلال  
او السامع للحكم بالاستفاضة او التواتر وتوقيع كل منهما لا يشتبه بغيره ولا يلتبس بالمعهود  
ان امثال هذا التلغراف لا يقبله مدير الادارة التلغرافية الا بعد تحقق الامر وثبوت  
وعلمه بمرسله وحاله علماً لا اشتباه فيه فسقط هذا الاشتباه وقد قدمنا في الفصل الثاني  
عشر من الباب الثالث ان من نظام التلغراف الذي وضعته الدولة ايدها الله ان من

اراد ارسال تلغراف على انه وكيل شخص فيلزمه ان يثبت وكالته بورقة موثوق بها او بشهادة يقبلها مدير التلغراف رسمية او غير رسمية اه ولذلك كان مدير ادارة التلغراف يحفظ التلغراف عنده ليكون وثيقة على مرسله وبالجملة فالمدار على توقيع الموقع في الرسائل والكتب ولا دخل لحاملها بوجه من الوجوه لانها خطاب مرسلها لا حاملها رأيت لو كتب رجل الى امرأته كتاباً بطلاقها لضر في وقته ان يحمله اليها فاسق ما دامت ثقی بأنه كتابه فالمرجع الى المرسل لا الحامل وهو جلي لا يحتاج لدليل او شاهد وقد تواتر في السيرة النبوية ان الذي كان يحمل كتب الملوك الغير المسلمين الى النبي صلى الله عليه وسلم انما هم سفراءهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يتقبلها و يقرأها ما فيها وقد يجيب عنها كما رواه البخاري في «باب كتاب الحاكم الى عماله» وعلما السيرة في بريد هودة صاحب اليمامة والمقوقش عظيم القبط وغيرهما وثوقاً بتوقيع مرسلها واعتماداً على نفي الكذب فيها لان القرائن وشواهد الحال من اقوى ما يفيد اليقين وطمانينة القلب معروف ذلك في فطر الناس وما ركز في جبلتهم ولذا ادرج الفقهاء في احكام الامارات والقرائن فرداً عديدة كما يعلم ذلك من شدا طرقاً من الأصول والفروع وكتب السياسة الشرعية واحكام القضاة وادب الحكم مما ليس هنا موضع بسطه وقد ذكر الزركشي في قواعده في حرف الظاء قاعدة ظهور امارات الشيء تنزل منزلة تحققة وبنى عليها فروغاً يخرج مثلها فيما نحن فيه على ان من القواعد المقررة ايضاً ان اليقين لا يزال بالشك وقد ذكرها السيوطي في الاشباه والنظائر في القاعدة الثانية وقال : هذه القاعدة تدخل في جميع ابواب الفقه ( قال ) والمسائل المخرجة عليها تبلغ ثلاثة ارباع الفقه واكثر ثم نقل عن الشافعي انه قال : اصل ما ابني عليه الاقرار اني اعلم اليقين وا طرح الشك ولا استعمل الغلبة اه وهو شاهد لما اوضحناه وبالله التوفيق

(الشبهة الثالثة عشرة) قولهم : كيف يعمل المسلمون به في البلاد التي يحكم فيها غيرهم اذ لا يقيمون على عمله الا من كان منهم وقد قال الفقهاء خبر غير المسلم لا يعمل به في الديانات ( فالجواب ) ان يقال ان هذا ليس بخبر غير مسلم وانما هو خبر مسلم عدل وغير المسلم القائم على ارساله هو بمثابة آفة الافادة كالقلم فليس الخبر خبره وانما هو ناقل وموصل والدليل عليه انه لا ينسب اليه نفسه بل الى مرسله واجاب بعض فقهاء الاجتماع وعلماء السياسة بما مثاله :

الاثبات هو غير نقل الخبر ومق ثبتت رؤية الهلال في مصر من الامصار الحاكم فيها غير المسلمين لم يلزم نقل خبر الثبوت معاملة شرعية ثابتة فان قيل انه يحتمل وقوع

التحريف او التبديل في النقل اجيب بمآل الاجوبة السابقة وهو عدم استلزام هذا الاحتمال رفض الروايات والاعول هو تلي الاغلب والتادر غير مقيس عليه وان المأمورين القائمين بامر المراف لهم ادارة مخصوصة يتوخى فيها الضبط التام والتدقيق البالغ ومأخوذة عليهم كفالات قوية لدى الدول التي هم في خدمتها بان لا يخونوا ولا يخالفوا واذا تجرأوا على مخالفة النظام وارتكاب التزوير وقعوا في جزاء هائل وعرضوا بانفسهم الى انواع الهوان فلهم من هذه المسؤولية الثقيلة ضمانة كافية وقيد حصين يحول دون الاخبار بالكذب لاسبابا انه ان لم يحصل التحريج في هذا الامر واقدم مأمورو التلغراف على التلاعب بافادته تعطلت المصالح السياسية الكبرى وتخربت البيوت وذهبت الاموال فاحتياط هذه الدول لتأمين سلامة النقل التلغرافي من التحريف والتلاعب هو احتياط كلي لا يمكنها المجازفة فيه ولا الغفلة عنه ولا يعقل ان مثل هذه الدول الباسطة ايديها على كثير من قطع المعمور والتلغراف هو من اركان قوتها وقواعد مدنياتها نقصر في شيء من الاستيثاق لصحة اخباره وهو مدار سياستها وتجارتها ومناط اخذها وعطائها ان ذلك الغرض هو مردود بالبداهة العتامة

( الشبهة الرابعة عشرة ) ( ١ ) يقول بعضهم انه قد يتواتر عدم رؤية الهلال بعد الثلاثين من رمضان مما يدل على كذب التلغراف المرسل (والجواب) ان هذا الخطأ الذي تبين في اثبات الشهر ليس من التلغراف المرسل بل مما بني عليه وهو الشهود ونبد العتابة بما يدل عليه فن الحساب مع وجود نتائج الاعوام الصحيحة الحساب ووجود رجال الفلك الماهرين كما نبه على ذلك السبكي في كتابه العلم المنشور في اثبات الشهور ومعلوم ان هذا البحث لا يختص بالتلغراف فان هذه المسألة ذكرها فقهاء المذاهب كلهم على خلاف فيما بينهم قبل حدوث التلغراف بقرون ( فمذهب المالكية ) ان هلال شوال اذا لم ير بعد الثلاثين في الصحيح يجب البقاء على الصوم وترد شهادة من شهد اولاً قال الشيخ خليل : فإن لم ير بعد ثلاثين صحواً كذبا :

( وفصل الخنابلة ) بين الثبوت بثنتين او واحد وعبرة الاقتناع مع شرحه من كتبهم : ( واذا صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوماً فلم يروا الهلال افطروا ) في الغيم والصحو لان شهادة العدلين يثبت بها الفطر ابتداء فتبعاً لثبوت الصوم اولى ولان شهادتهما بالزوجة ( ١ ) هذه الشبهة فمابعد هالي الاخيرة سألتنا عنها من مدينة ( وادمدي ) في السودان

السابقة اثبات اخبار به عن يقين ومشاهدة فكيف يقابلها الاخبار بنفي وعدم ولا يقين معه وذلك ان الرؤية يحتمل حصولها بمكان آخر ولحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : وان شهد شاهدان فصوموا وافطروا : رواه النسائي و ( لا ) يفطروا ( ان صاموا ) الثلاثين يوماً ( بشهادة واحد ) لانه فطر فلا يجوز ان يستند الى واحد كما لو شهد بهلال شوال اهـ

( ونحوه مذهب الحنفية ) قال الامام الكاساني في بدائع الصنائع ( ١ ) فان غم على الناس هلال شوال فان صاموا رمضان بشهادة شاهدين افطروا بتمام العدة ثلاثين يوماً بلا خلاف لان قولهما في الفطرية قبل . وان صاموا بشهادة شاهد واحد فروى الحسن عن ابي حنيفة انهم لا يفطرون عند كمال العدد . وروى ابن سماعة عن محمد بن محمد انهم يفطرون عند تمام العدد اهـ وفي غاية الاثقاتي انه الاصح :

( ومذهب الشافعية ) وجوب الفطر مطلقاً في المنهج وشرحه ( واذا صمنا بها ) اي بروية عدل او عدلين ( ثلاثين افطروا ) وان لم نزالهلال بعدها ولم يكن غيم لاث الشهر يتم بمضي ثلاثين اهـ قال القليوبي ومثل ذلك من صام بخبر من يثق به او من صدقه ولو فاسقاً او بحسابه او من صدقه او رأى هلال شوال وحده اهـ قال القاضي زكريا : ولا يرد لزوم الافطار بواحد لان الشيء يثبت ضمناً بما لا يثبت به مقصوداً : قال الجبيري : والمتمم ان هلال شوال يثبت بعدل استقلالاً لاشتماله على العبادة وهو فطر يوم العيد لوجوبه والاحرام بالحج لان كل شهر اشتمل على عبادة يثبت بواحد بالنظر للعبادة اهـ

وبالجملة فعلى القاضي ان يجتهد بان يبدل غاية وسعه في هذا وفي كل مسألة مخلف فيها اذ لم يتعبد الله الناس بمذهب دون آخر كما كان عليه قضاة السلف رضوان الله عليهم ومعلوم ان الاصل رفع الحرج ولا يلزم الناس تراءي الهلال بعد اكمال العدة بل ذلك من التنطع المنكر والغلو المنهي عنه ومعلوم ان الناس لا يزالون في عافية حتى يشددوا فاذا شددوا على انفسهم شدد الله عليهم

( الشبهة الخامسة عشرة ) قال بعضهم : ان اهالي السودان في كل سنة يجدون هذا الثبوت — لرمضان وشوال — والنتائج الحسابية — المطبوعة — متوافقتين ولم يختلفا في سنة واحدة قط تم الشهر او نقص ونظراً لذلك مع عدم علم اهل السودان



بكيفية الثبوت الشرعي لهلال رمضان في المحاكم الشرعية بمصر تطرق الى قلوب  
الكثير منهم ان هذا الثبوت مبني على الحساب الفلكي بواسطة شهود يعدم اهل النتائج  
لا ثبات رؤية الهلال امام المحاكم الشرعية لتصحيح حسابهم ناقلين لذلك عن بعض من  
يأتيهم من جهة مصر

( والجواب ) من المعلوم ان المحاكم محتاطة لاثبات الصوم او الفطر غاية الاحتياط  
ولا يقضي بذلك الا بعد تزكية التهود وحكم الحاكم لا يظن فيه نفسه لانه لو فتح  
هذا الباب لما حكم قاض بحكم الا وظن في حكمه وذلك ضروري البطلان فالظن  
فيما امضاه الحاكم وقبله لا يعول عليه وتخرصات العامة في مثل ذلك من الرجم بالغيب  
ولمز الافضية الشرعية وذلك موجب لوبال مختلفه ومشيعه

( الشبهة السادسة عشرة ) يقول بعضهم ان التلغراف المرسل الى بعض البلاد  
القاصية بثبوت رمضان ليس فيه ابضاح ان ذلك القطر الذي حصل فيه الثبوت مما  
تنفق مطالعه مع القطر المبلغ

( والجواب ) ان اهل ذلك القطر يلزمهم للتحويل على خبر البرق ان يسألوا علماء  
الحساب والفلك عن ذلك فان كل فن يرجع فيه الى علماءه فاذا افتوهم بانفاق المطالع  
عملوا بخبر البرق او باختلافه لم يعملوا به وعلماء الفلك في كل مصر وعصر كثيرون وطلب  
العلم فريضة على كل مسلم ومعلوم ان صوم رمضان واجب وفطر يوم العيد واجب وما  
لا يتم الواجب الا به فهو واجب

( الشبهة السابعة عشرة ) قول بعضهم : ان التلغراف المرسل بثبوت رمضان او  
العيد قد لا يرسل بتوقيع القاضي الشرعي نفسه بل يرسل بتوقيع الحاكم السياسي  
( والجواب ) ان خبر الحاكم السياسي وحكمه اذا كان مبنياً على حكم الحاكم الشرعي  
فانه يكون مقبولا وممولا به لانه مبلغ عنه وناهيك به من مبلغ عليه تدور امور البلاد  
وجلي ان في مثل هذا الحال — حال الاهتمام بعبادة هي من اعظم شعائر الدين —  
يستحيل ان يفتات الحاكم السياسي كما هو معلوم ضرورة بل من دون الحاكم لا يحسم  
على ذلك الا بعد الاستيقان بثبوت الشهر بطرقه الشرعية وقد اسلمنا ان المدار على  
الوثوق وطأينة القلب مبرهاً عليه

وبالجملة فالحاكم السياسي المرسل للتلغراف ليس هو الحاكم بثبوته او المخبر ابتداءً  
به بل هو مبلغ الحكم فرغ منه بواسطة لايصاله ومنصبه الخطير وحالته نقضي باستحالة

الكذب في تبليغه لانه في امر ديني عظيم لامة مسلمة تعد بالملايين وخبر الواحد اذا احتفت به قرائن الصدق افاد العلم كما قلناه مراراً قال الامام ابن الحاجب في مختصر المنتهى في مباحث الخبر: مسألة قد يحصل العلم بخبر الواحد العدل بالقرائن: وقيد العدل لان خبره هو الغالب والا فثله غيره ولذا قال شارحه العضد: واعلم ان العدالة ليست شرطاً في افادة مثله للعلم على ما لا يخفى: وقال السمد التفتازاني في حواشيه ايضاً: واما افادة الخبر العلم عند القرائن فلا ينقيد بالعدالة لان التعويل فيه على القرائن اه وتقاءه القرائن ايضاً في تنقيح الفصول وقد بسطنا اول الكتاب

### ( الفصل الخامس عشر )

( فيمن قضى بالعمل بالتلغراف من قضاة الاسلام )

اول من قضى بالعمل بالتلغراف في الصوم والفطر قضاة مصر في القرن المتقدم ووافق على هذا القضاء المفتون في مصر واول فتوى ظفروا بها في ذلك يرجع تاريخها الى نصف قرن من عهدنا هذا وهي فتوى الشيخ عlish عام ( ١٢٨١ ) كما تراه في فتاويه ثم جرت مصر على هذا الترتيب وهو انه اذا ثبت عند القاضي رؤية الهلال وحكم بحلول شهر رمضان ووجوب الصيام انتدب المحكمة احد كتابها فيركب مركبة تحيط بها الجنود ونقصد ديوان المحافظة فينتلق رئيسها البلاغ الشرعي بثبوت الرؤية فيبلغه في الحال الى حكومة الاسكندرية بالتلغراف او التلفون ويبلغه ايضاً تلغرافياً للاقاليم كما ترويه صحف مصر وليست هذه العادة قاصرة على القاهرة وحدها بل العادة في الاقليم المصري كله متى ثبت دخول رمضان بالبينة الشرعية في بلد لدى قاضيه يرسل على اثره تلغرافات الى قضاة البلاد الاخر لتعلن ذلك وبهذا يتأتى ان يصبح القطر المصري كله من العريش الى السودان ممتماً او مفطراً

اين هذا مما عليه عمل غير المصريين من التساهل في ارسال التلغراف حتى ترس مراكر الاولوية والاقضية مختلفة مع مركز الولاية في الصوم او الفطر وبالله كم في هذا التساهل في الابراق من افطار يوم واجب صومه او صوم يوم واجب افطاره فحيا الله حكومة تحتفظ بالاحكام الشرعية بما منح الله من الارتفاق بالاختراعات العصرية ( ثمرة هذا القضاء الشرعي والفتوى بموجبه )

ان ما قضى به اولئك القضاة وافق به المفتون الاعلام له ثمرات وفوائد عديدة (منها) الاعلام بأن كثيراً من علماءنا وقضاتنا لم يزالوا يفكرون في تطبيق كثير من الامور المتجددة

في العمران على الاحكام الشرعية وتنفيذها عملاً بمقتضاها مما يحقق ان الاسلام دين يوازر المدنية ويساعد على نموها ورفقها ويسهل تعزيز اركانها في المجتمع البشري رحمة به وعناية بخيره ومن تنبع الشريعة وجدها مشتملة على التسوية بين المتماثلين والحق النظير بنظيره واعتبار الشيء بمثله وهو من قضاياها المعروفة في حكمة القياس احد اصول الشرع كما بيناه في التمهيد الاول في طليعة الكتاب وبذلك كانت شريعة سمحة تناسب كل عصر ولو روعي الزمان في احكام المعاملات القضائية لما اضطر الحكماء الى العمل بالتوازن الوضعية فان الشريعة الغراء اوسع من ذلك واصولها تلائم كل زمان ولذا كانت اكمل الشرائع واقومها وكان المرسل بها خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم

وقد حقق ان الاصول المنصوص عليها تحيط باحكام الحوادث الغير المتناهية اعمومها لها وعليه فلا يقال ان النصوص منتهية وحوادث العباد غير متناهية واحاطة المتناهي بغير المتناهي ممنوع لما تبين من ان كلامنا في القواعد المحكمة . وما لا تتناهى افراده لا يمنع ان يجعل قواعد وانواعاً فيحكم لكل قاعدة ونوع منها بحكم واحد فتدخل الافراد التي لا تتناهى تحت تلك القاعدة وذلك النوع ( قال ابن القيم ) الصواب ما عليه المحققون من ان النصوص محيطة باحكام الحوادث والنصوص كافية وافية بها والقياس الصحيح حق مطابق للنصوص . انظر كلامه في اعلام الموقعين <sup>(١)</sup> وقال بعض علماء الاشراف في بيان محي النبي صلوات الله عليه بهداية البشر الى اصول شريعة كاملة يصلح بها نظام اجتماعهم واملهم ما مثاله : من حكمة هذه الشريعة انه لم ينص فيها على كل فرع لان الامور تتغير . وتحدث احياناً في بلاد امور وشؤون اجتماعية لا يحدث مثلها في بلاد اخرى ولذلك اختبر الرسول صلى الله عليه وسلم ذكاء قاض <sup>(٢)</sup> اراد ارساله الى بلاد فسأله كيف يحكم فكانت خلاصة جوابه انه اذا لم يجد في القضية نصاً في القرآن المجيد او خبراً عن لسان الرسول صلوات الله عليه يحكم باجتهاده فسر الرسول بجوابه ( قال ) وهذا اساس عظيم في جعل ما يجتهد به علماء الامة واهل الرأي فيها شريعة معتبرة نافذة الاحكام فاذا سمعت بتوسع حكومات الاسلام في المدنية والحضارة فاعلم ان ذلك كان بالبناء على هذا الاساس واذا سمعت بتوقفها في ذلك فاعلم انه من اهمال هذا الاساس نعم لم يأت النص في هذه الشريعة على كل فرع ولكن قد احكمت فيها الاصول ومكنت الاسس اه

( ١ ) جزء ٢ ص ٢٤ ( ٢ ) هو معاذ رضي الله عنه المتقدم تخرج حديثه في التمهيد

( ومن ثمرة القضاء بالتلفراف ) الايدان ببقاء الاجتهاد وانه لا تزال طائفة من هذه الامة تجتهد وتبذل الوسع لتعرف الاحكام رغماً عن زعم سد باب الاجتهاد فان في هذا الزعم والعياذ بالله من قطع طريق العلم وابطال جميع الله ودينائه والزهد في كتابه وسنة رسوله وتلقي الاحكام منهما وخلق الارض من قثم لله بمحنة ما يبطله وبدحضه، وبأبى الله الا ان يتم نوره ويصدق قول رسوله في انه ان تزال طائفة من امته على محض الحق الذي بعث به وانه لا يزال يبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الامة من يجدد لها دينها

قال التاج السبكي : والمختار انه لم يثبت وقوعه : اي وقوع خلو الزمان عن مجتهد <sup>(١)</sup> وقال العلامة عبد العلي الانصاري — من كبار الحنفية — في شرح مسلم الثبوت : ثم ان من الناس من حكم بوجوب الخلو من بعد العلامة النسفي واختتم الاجتهاد به وعنوا الاجتهاد في المذهب واما الاجتهاد المطلق فقالوا اختتم بالائمة الاربعة حتى اوجبوا تقليد واحد من هؤلاء على الامة ( قال ) وهذا كله هوس من هوساتهم لم يأتوا بدليل ولا يعبأ بكلامهم وانما هم من الذين حكم الحديث انهم افتوا بغير علم فضلوا واضلوا ولم يفهموا ان هذا اخبار بالغيب في خمس لا يعلمها الا الله تعالى اه كلامه رحمه الله بحروفه <sup>(٢)</sup>

( ومن ثمرة القضاء بالتلفراف ) ايضاً الايدان بفجزيء الاجتهاد فان ممن قضى او اتفق به قد يكون غير مجتهد الاجتهاد المطلق وتبعض الاجتهاد جائز بل واقع قال — التاج السبكي في جمع الجوامع : والصحيح جواز تجزء الاجتهاد : وقال القرافي — في التنقيح — ولا يشترط ( للمجتهد ) عموم النظر بل يجوز ان يحصل صفة الاجتهاد في فن دون فن وفي مسألة دون مسألة اه

( ومن ثمرة القضاء بذلك والفتيا به ) رفع الخلاف ورجوع العامة الى ذلك عند التساؤل : اذ لم يختلف الاصوليون في وجوب رجوع العاقل الى المفتي وانه يلزمه قبول قوله لانه غير متمكن من العلم باحكام الحوادث . ومثل المفتي الحاكم لان الحاكم لا يلزم الحكم حتى يتبين صحته وطريقة العلم به والمسألة معروفة في الاصول وبالجملة فقد انفقوا على عمل العاقل بفتوى العالم في الاحكام الشرعية لانفاق الاعصار على الاذن للعوام

(١) راجعه في الكتاب السابع في الاجتهاد من جمع الجوامع

(٢) جزء ٢ ص ٣٩٩ من النسخة التي طبعت في مصر مع مستصفي الغزالي



في العمل بفتوى العلماء من غير تناكر وقد ثبت ان اجماع كل عصر حجة والمراد بالمفتي هنا اعم من المجتهد ولذا قال في جمع الجوامع ويجوز استفتاء من عرف بالاهلية — للافتاء — او ظن باشتهاره بالعلم والعدالة وانتصابه والناس مستفتون له اه واستدل في مسلم الثبوت <sup>(١)</sup> بوقوع الافتاء من العلماء المتبحرين في جميع الاعصار بلا تكثير فكان اجماعاً وذلك اعتباراً بتجزئ الاجتهاد كما تقدم ثم قال : على ان اتفاق العلماء المحققين على ممر الاعصار وان كانوا غير مجتهدين حجة كالاجماع فان العقل بأبى اجتماعهم من غير ان يكون واضحاً لديهم اه وهذه المسألة من فروع ما للتفتي والمستفتي من الآداب المعروفة في مطولات الاصول وقد لخصناها في كتاب « الفتوى في الاسلام » فانظرها ثمة ( ومن ثمرة القضاء بذلك ) القيام بما ينقضاه العقل من النظر والبحث ونبذ التكاسل والتواكل فان حياة القوة المفكرة ونموها بآدمان النظر وادمان الذهن ، ومن لم يوف كل عضو حقه فانه يسمى بامائه ومن هذا استعيز من الفراغ والعود بدون عمل قال بعض السادة الحكماء : ان الفراغ لا لذة فيه الا لمرضى الاذواق وان البشر مهما استغنوا عن العمل من جهة احتياجهم الى ما يقوتهم ويكسوم فهم في احتياج اليه من جهة ما يقتضيه الفكر من الابداع والتوليد ومن حيث ما تقتضيه سائر الاعضاء من الارتياح للحركة اه وكما عادت العناية بتحرير الفكر بفوائد كبرى ، وجنت الامة من آثاره ما به حياتها في الدين والدنيا ، ( هذا ) وقد رأينا ان نكتفي من فقه هذه المسألة بما ذكرناه . فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ،

( الخاتمة )

( في طرف تاريخية ولطائف ادبية )

( الاولى )

( في معنى التلغراف وتاريخ حدوثه وبقية الآلات التي اخترعت لتقريب النقل عن بعد )  
( التلغراف ) لفظة يونانية معناها الكتابة عن بعد ثم غلبت على الآلة التي تبلغ بها الاخبار الى بعد ولما كان مصدرها الكهربائية سميت التلغراف الكهر بآئي وتسمى ايضاً السلك الكهر بآئي والسلك البرقي  
واول من استعمل الكهر بآء في المخبرة عن بعد رجل فرنساوي يدعى جينيف

( من بلاد سويسرا ) اسلاكاً على عدد الحروف فكما اراد حرفاً ارسل في السلك المعد له مقدار من الكهرباء فيجذب ذلك السلك كرة خفيفة فيعلم المخاطب ( بالفتح ) الحرف الذي قصده المخاطب ( بالكسر ) وكان ذلك سنة ( ١٧٧٤ ) م و ( ١١٩٥ ) ■ ويقال ان في سنة ( ١٢٣٦ ) م و ( ١٠٦٤ ) هـ خطرت خواطر لبعض المفكرين فيه تماثله الا ان ذلك لا يستحق ان يعد كشفاً سابقاً للاكتشاف الحقيقي

واما ( تلفون ) فكلمة يونانية مركبة من اها الصوت البعيد وحاصلها الاسماع عن بعد وهي اسم لآلة حديثة الاختراع تكون بالنسبة الى الصوت كالتلغراف بالنسبة الى الكتابة فانها تستخدم لنقل الصوت كما هو من مكان الى آخر ومخترعها من اميزكا وهي من الاختراعات النفيسة المفيدة كالتلغراف ( وثمة الكلام عليهما في دوائر المعارف والمعاجم )  
واما تاريخ حدوث ( التلغراف اللاسلكي ) فذكر بعضهم انه في سنة ١٩٠٨ م و ١٣٢٦ هـ خطر لعالم من الغرب وجوب الاتصال مع الاقطار النائية بواسطته فعالم كاذمية العلوم الفرنسية برأيه هذا وطلب منها ان تنصب سارية للتلغراف اللاسلكي في قمة جبل في تاناريف ارتفاعها ٣٧٠٠ فاستصوبت الجمعية رأيه وما عتمت ان عملت به ولكنها استعاضت عن جبال تاناريف ببرج ايفل

( قال الراوي ) وقد بلغ التلغراف اللاسلكي في بضع سنين من الارتقاء والنجاح مبلغاً كبيراً وشهد العالم المتمدن من منافعه ما لم يكن يخطر ببال فهو الحامل لانباء البشر من مشارق الارض الى مغاربها والناقل للجنود اوامر قادتها عن بعد سحيق والمعارف حالة البواخر الماخرة في عرض البحار بين تلاطم الامواج وعنف العواصف

( قال ) الم ببلغك نبأ السفينة الانكليزية التي قذفتها في بدء سنة ( ١٩١١ ) العواصف الشديدة الى شواطئ فلوريدا وسجنتها بين الصخور وكادت تهطم فشرعت حينئذ تحاول جهداً للتخلص من الاخطار والهلكة فاجتهدت ولما اعيتتها الحيلة عمدت الى اللاسلكي فطيرت عليه الى كل سفينة في البحر مجهزة بهذه الآلة نبأ موقعها الحرج تستغيث مستمدة العون والاسراع الى نجدها والا ذهبت بمن فيها الى قاع البحر . وانفق لسفينة اميركية ان تلقت اشارة الاستغاثة فاشققت لمصاب وبرزت لها على اللاسلكي ان تبثها عن مكان وجودها لتبادر الى اسعافها ، ولما لبثت الانكليزية الطلب وعينت لها المكان اقلعت الاميركية صوبها بسرعة كل الاسراع وما وصلت اليها حتى كانت على وشك الفرق فمدت لها يد المعونة وساعدها من الخطر

( ثم قال ) وان جماعة من العلماء اليوم يحاولون استعمال التليفون اللاسلكي وسوف  
ينجحون ولئن كانت صناعته تتطلب من الدقة في العمل مالا تتطلبه صناعة التلغراف  
اللاسلكي فان صبر المجتهدين فوق كل صعوبة اه  
( واما التلسكرويتور ) فهي آلة تستخدم لنقل الكتابة والرسوم عن بعد وقد  
ذكرت بعض المجلات انها جربت سنة ١٨٦٥ م و ١٢٨١ هـ على الخطوط بين باريس  
واميانس وبين باريس ومرسيليا فجاءت بنتائج خطيرة ولكن الناس لم يتوفروا على  
استخدامها كما استخدموا التلغراف والتليفون حتى رأت الادارة المركزية في لندن ان  
تدخل هذه الآلة في معاهد البريد فتستعمل كما يستعمل التليفون فكلاهما حاويان  
جهازا واحدا ولا يوجد حتى الآن سوى مائة مشترك بالتلسكرويتور ولكن الخط يستطيع  
نقل رسائل ١٧٥٠ اه

#### الثانية

( فيما كانت تستعمله الملوك الاقدمون قبل حدوث التلغراف من وسائل سرعة  
الاخبار )

من ذلك ( المشاعل اليلية ) فقد كان قواد الرومان يستعملون انواع نيران مختلفة المواد  
يقرونها بواسطة الكلمات . وكان سكان اميركا الشمالية الاصليون يقيمون مراكز منتظمة  
لاستعمال العلامات الاخبارية وبها تمكن هنود اميركا في البلاد الشمالية الغربية من  
الانذار بقدم فرينت بينما كان يجتاز قطره ، وفي الكتاب المعنون بالزئبق او الرسول  
السري السريع نقل طريقين للكتابة عن بعد بواسطة المشاعل وفيه ذكر طريقة  
للتكلم من مسافة الى أخرى بثلاثة انوار او مشاعل توقد ليلاً ويمكن استعمالها للدلالة  
على حروف الهجاء وهي عندهم ٢٤ حرفاً تنقسم الى ٣ اقسام كل منها ثمانية وبدل على  
كل منها بمشعل او مشعلين او ثلاثة وعلى عدد الاحرف بالمرات التي ترفع بها المشاعل هذا  
بعض ما جاء في كتاب دائرة المعارف وفيه بيان انواع شتى فليراجع

#### الثالثة

( في مناوور الجبال )

قالت القاضي شهاب الدين ابن العمري في كتاب التعريف بالمصطلح الشريف  
في القسم السادس في مناسك البريد والحمام والمناوور ، مثلاً :

فأما المناور فهي مواضع رفع النار في الليل والدخان في النهار للاعلام بحركات النار اذا قصدوا البلاد للدخول لحرب او لاغارة . ولما يرفع من هذه النيران او يدخن من هذا الدخان ادلة تعرف منها اختلاف حالات رؤية العدو والمخبر به باختلاف حالاتها تارة في المدد وتارة في غير ذلك ، وقد اُرصِد في كل منور الدياباد<sup>(١)</sup> والنظارة لرؤية ما وراءهم وايراء ما امامهم ولم على ذلك جوامك مقررة فمنذ اُصلح الله بين الفتيين وميز جانب الجهتين ، قل بذلك الاحتفال ، وصرف البال

والمناور المذكورة تارة على رؤوس الجبال وتارة تكون في ابنية عالية ومواضعها تعرف بها اكثر السفارة وهي من اقصى ثغور الاسلام كالبيرة والرحبة الى حضرة السلطان بقلعة الجبل حتى ان المتجدد بكرة بالفرات كان يعلم بها عشاء ، والمتجدد بها عشاء كان يعلم بها بكرة

فأما طريق الرحبة فكان بنور بمدينة عانا فتري ناره اودخانته بخربة الروم وبالجراف ايضا ويرفع فيها او في احدهما فيرى من كل منهما بوادي الهيكل ويرفع فيه فيرى بالقناطر ويرفع بالقناطر فيرى بالرحبة وقاه الله ويرفع بها فيرى في كواتل ويرفع بها فيرى في منظرة فيساقب ويرفع بها فيرى بحفير اسد الدين . ويرفع بها فيرى بالسحنة ويرفع بها فيرى بمنظرة ارك ويرفع فيها فيرى بالبويت وهو قنطرة بين ارك وتدمر ويرفع فيها فيرى بمنظرة البيضاء ويرفع فيها فيرى بالحير ويرفع فيها فيرى بجبلجل ويرفع فيها فيرى بالفر بتين ويرفع فيها فيرى بالمعنة ويرفع فيها فيرى بثنية العقاب ويرفع فيها فيرى بمأذنة العروس ويرفع فيها لما حولها اندار الرعايا وضمم الاطراف ويرفع حول دمشق بالجبل المطل على برزة فيرى بالمانع ويرفع به فيرى بتل قرية الكتبية ( ثم عدد المناور بعدها الى اعالي الحذب بغزة )

ثم قال : ثم لا منور ولا اخبار بلسان النار الا على الجناح والبريد ( قال ) فأما هذه المناور الآن ( ايام شهاب الدين ابن العمري ) فرسوم قد عفت وجسوم أكل شعل النار ارواحها فانطفئت ، والحمد لله على امن اطفاء نارها ، واخفاء منارها

قلت ولم يزل لهذه المناور آثار باقية لكنها مدروسة على قمم الجبال والمتجول في ضواحي الشام اذا اجتاز بجبالها قد يرى شيئاً منها والله الباقي



### الرابعة

( في حمام الرسائل )

قال القاضي شهاب الدين ابن العمري في كتابه التعريف بالمصطلح الشريف في القسم السادس في مراكز البريد والحمام ما مثاله : فأما مراكز الحمام فأول ما نقول انه نشأ من بلاد الموصل وحافظ عليه الخلفاء الفاطميون بمصر وبالعوا حتى افردوا له ديواناً وجرائد بأنساب الحمام وللفاضل محيي الدين بن عبد الظاهر في ذلك كتاب سماه ( حمام الحمام ) فأما أول من اعثنى به من الملوك ونقله من الموصل فهو الشهيد نور الدين محمود ابن زنكي رحمه الله سنة ٥٦٥

ثم ذكر تدريجه من مصر الى مراكزه في البلاد فقال : يدرج من القاهرة الى بلييس ومنها الى الصالحية ومنها الى قطيا ومنها الى الواردة ومنها الى غزة ومنها الى الخليل والقدس الشريف ومن غزة الى نابلس ومنها الى لد ومنها الى قاقون ومنها الى جينين ومنها الى صفد ومنها الى بيسان ومنها الى اربد ومنها الى طفس ومنها الى الصنمين ومنها الى دمشق ومن كل واحدة من هذه المراكز الى ما جاورها ثم من دمشق يسرح الحمام الى بعلبك ويسرح الى قارا ويسرح الى القريتين ثم من قارا الى حمص ومنها الى حماه ومنها الى المعرة الى حلب الى غيرها من الممالك الاسلامية اه ملخصاً

وقال الحافظ السيوطي في حسن المحاضرة : قال ابن كثير في تاريخه : في سنة سبع وستين وخمسمائة اتخذ السلطان نور الدين الشهيد الحمام الهوادي وذلك لامداد مملكته واتساعها فانها من حد التوبة الى همدان فلذلك اتخذ قلعة وحبس الحمام التي تسري الآفاق في اسرع مدة وايسر عدة وما احسن ما قال فيهن القاضي الفاضل : الحمام ملائكة الملوك : وقد اظنبت في ذلك العباد الكاتب واظرب واعجب واغرب

وفي سنة احدى وتسعين وخمسمائة اعثنى الخليفة الناصر لدين الله بحمام البطافة اعتناءً زائداً حتى صار يكتب بأنساب الطيور المحاضر انه من ولد الطير الفلاني وقيل انه بيع بالف دينار

وقد ألف القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر في امور هذه الحمام كتاباً سماه حمام الحمام وذكر فيه فصلاً فيما جرت العادة به في ذلك فقال : كان الجاري به العادة انها لا تحمل البطافة الا في جناحها لامور منها حفظها من المطر ولقوة الجناح ، والذي استقرت

عليه قواعد الملك ( يعني في عهده ) ان طائر البطاقة لا يلهو الملك عنه ولا يغفل ولا  
يمهل لحظة واحدة فتفتوت مهمات لا تستدرك اما من واصل واما من هارب واما من  
متجدد في الثغور ولا يقطع البطاقة من الحمام الا السلطان بيده من غير واسطة أحد  
فان كان بأكل لا يميل حتى يفرغ وان كان نائماً لا يميل حتى يستيقظ بل ينبهه ، وتكتب  
البطائق في ورق الطير المعروف بذلك ، وتؤرخ بالساعة واليوم لا بالسنين ، ولا يكثر  
في نعوت المخاطب فيها ولا يذكر في البطائق حشو الالفاظ ولا يكتب الا لب الكلام  
وزبدته وما قاله في وصفها ابن الاثير كاتب الانشاء : طالما جادت بها فأضحت مخلفة  
وراءها تبكي عليها السحب ، وصدق من سماها انبياء الطير لانها مرسله بالكتب ، وفيها  
يقول ابو محمد القيرواني :

خضر نفوت الريح في طيرانها      يا بعد بن غدوها ورواحها  
تأني باخبار الغدوة عشية      لمسير شهر تحت ريش جناحها  
وكاننا الروح الامين بوحيه      نفت اهداية منه في ارواحها

وقال غيره مطلع قصيدة

يا حذا الطائر الميمون يطرقنا      في الامر بالطائر الميمون ننبها  
فاقت على الهدى المذكور اذ حملت      كتب الملوك وصانتها اعاليها  
تلقي بكل كتاب نحو صاحبه      تصون نظره صوتاً وتخفيها  
فما تمكن عين الشمس لتظره      ولا تجوز ان تلقيه من فيها  
منسوبة لرسالات الملوك فبال      منسوب تسمو ويدعوها تسميها  
اكرم بجيش سعيد ما سعادته      مما يشكك فيها فكر جاليها

وقال في وصفها شيخ الكتاب ذو البلاغ عثين ابو القاسم شيخ القاضي الفاضل : واما  
حمام الرسائل فهي من آيات الله المستنطقه اللسان بالتسبيح ، العاجز عن وصفها اعجاز البليغ  
الفصيح ، فيما تحمله من البطائق ، وتردبه مسرعة من الاخبار الواضحة الحقائق ، الى آخر  
ماقاله . ثم نقل السيوطي في وصفها عن القاضي ابن عبد الظاهر وتقي الدين ابن حجة فانظره

( الخامسة )

( مما نظم في التنازاف قول بعض الادباء )

سعى ركضاً رسول الكهرباء      على اسلاكه فوق الهواء  
جرى متدفقاً من دون صوت      كما تجري الاشعة من ذكاء

وطار بارضنا برآ وبحراً  
وقد اوحى برمز جاء خطاً  
اصم سامع اقوال دان  
جماد كاتب من غير كف  
به التلميح تصريح جلي  
وليس يربيه حر وبرد  
يقابل ضغط اعصار بحر  
تجاري في الضياء وفي الدياجي  
فيشبه في سكينته فؤاداً  
كذا اسلاكه تحكي عروفاً  
واعصاباً بها الاحساس يجري  
تسير بطيها الانباء تحي  
فبحان الذي امدى عقولاً

ومن قصيدة اخرى<sup>(١)</sup>

ما اماط الغموم غير يريد الـ  
مهرباً باللسان وهو حديد  
هو نبض الحياة انعش بالتحري  
هو طب النفوس منه شفاها  
والرسول الامي جاء بشيراً  
ونذير ينلو لقلب الاعادي  
اعجمي النجار وهو حجازي  
والخطيب الذي رقى صهوة الا  
درراً عن نظيرها ما تشظى  
تلك بشري مرت بجاحتيه  
تلك درياق كل قلب لسيح

هذا آخر ما قدر لنا جمعه من هذا الكتاب والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب

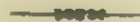
(١) للشينخ عبد الحسين صادق

فتاوي الاشراف

في

العمل بالتلغراف

انتخب من عدة فتاوي مصدقة لما جاء في الكتاب المنقدم  
للشيخ جمال الدين القاسمي





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( هذا ما جاء مصدقاً للكتاب المتقدم من فتاوي الاشراف في العمل بالتلغراف )

## الفتوى الاولى

للامام العلامة الاشهر ، شيخ مشايخ الازهر ، الشيخ محمد عlish رحمه الله تعالى  
جاء فتاويه المطبوعة في مسائل الصيام ما مثاله :

ما قولكم في حادثة في سنة احدى وثمانين ( بعد المائتين والالف ) هي انه بعد صلاة  
الجمعة حضر خبر من الشام في التلغراف لبعض الثغور بانه ثبت في الشام رؤية هلال  
رمضان ليلة اليوم الحاضر يوم الجمعة فاتفق مفتيه بالعمل بهذا الخبر والحكم بثبوت  
الشهر في ذلك الثغر وحكم قاضيه بذلك تمسكاً بقول بعض حواشي التنوير الظاهر انه  
يلزم اهل القرى بسماع المدافع او رؤية القناديل من المصر لانها علامة ظاهرة تفيد  
غلبة الظن بثبوته عند قاضي المصر وغلبة الظن حجة موجبة للعمل كما صرحوا به واحتمال  
كون ذلك لغير رمضان بعيد اذ لا يفعل مثل ذلك عادة ليلة الشك الا لثبوت رمضان  
ولما سمع بذلك بعض علماء القطر الشامي عارضوا ذلك غاية المعارضة وردوا الفتوى  
المذكورة قائلين بعدم جواز الحكم بثبوت رمضان بناءً على ذلك مستدلين بعبارة من  
الكتب المحررة فهل يعول على الفتوى المذكورة او على قول المعارضين افيدوا الجواب .  
( فاجبت بما نصه )

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله يعول على الفتوى المذكورة  
لان سلاطين المسلمين وضعوا التلغراف لتبليغ الاخبار من البلاد القريبة والبعيدة  
في مدة يسيرة جدا واقاموا لاعماله اشخاصاً مسلمين وانفقوا على ذلك اموالاً جسيمة  
واستغنوا به عن السعاة وارسال المكاتب غالباً فصار قانوناً معتبراً في ذلك يخاطب به  
السلاطين بعضهم بعضاً في مهمات الامور وتبعمهم الناس على ذلك ويؤيد ذلك ما تقدم  
عن الشيخ ابي محمد والخطاب وغيرهما والله سبحانه وتعالى اعلم

## ( الفتوى الثانية )

( للعلامة الشيخ عlish ايضاً عن فتاويه المطبوعة )

ما قولكم فيمن انتظروا هلال رمضان فلم يروه واصبحوا مفطرين وقد بلغهم بالسلك  
ثبوت رمضان في مصر معتقدين انه لا يلزمهم الصوم به وان الحكم به مبني على قول  
المنجمين فهل تجب عليهم الكفارة ام لا افيدوا الجواب  
( فاجبت بما نصه )

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله تجب عليهم الكفارة لبعده  
تأويلهم لاستنادهم فيه لجهلهم وسوء ظنهم والله سبحانه وتعالى اعلم

### الفتوى الثالثة

( للفقير المنجم الشيخ محمد كامل الطرابلسي الحنفي مفتي طرابلس الغرب )  
رأى هذا الفاضل في مسألة التلغراف ما رآه استاذ الشيخ عيش في فتاويه السابقين  
فلذلك نقلها بحروفها وضمها الى فتاويه الكاملية<sup>(١)</sup> لتنفع الامة بهما واقربهما موافقتهما  
ودل بذلك رحمه الله تعالى كمال عقله اذ رأى ان المسألة متفق عليها بين المالكية وغيرهم  
فرأى ان تعمل عليها فقهاء الحنفية كغيرهم ومن المعلوم ان الفتاوي مرجع الفقهاء والقضاة  
وغيرهم ولما نقل الفتوى بحروفها قال بعد ذلك ماثله :

أقول ربما يفهم من قوله ( اي الشيخ عيش ) واقاموا لاعماله اشخاصاً مسلمين انهم  
لو اقاموا على اعماله اشخاصاً كفاراً لا يقبل قولهم ولا يعمل به وهو الظاهر كما لا يخفى فان  
الكافر لا يعمل بقوله في الديانات<sup>(٢)</sup> هذا وجواب شيخنا رحمه الله تعالى بوجوب الكفارة  
بني على مذهب السادة المالكية واما على مذهبننا فلا تجب عليهم الكفارة<sup>(٣)</sup> لان  
الكفارة عندنا انما تجب على من نوى الصوم فأصبح صائماً ثم افسد صومه والله تعالى اعلم  
انتهى ما في الفتاوي الكاملية

### الفتوى الرابعة

( مفتي مصر العلامة الشيخ محمد العباسي المهدي الحنفي رحمه الله )

( ١ ) في الحوادث الطرابلسية مطبوعة في مصر سنة ١٣١٣

( ٢ ) سيأتي في الفتوى ( الحادية عشرة ) وفي الفتوى الثانية عشرة ما يجوز في  
التلغراف وقد قدمنا في الفصل الخامس من الباب الاول وفي الفصل الرابع عشر من

الباب الثالث في اجوبة الشبه في الشبهة الخامسة ما فيه الكفاية

( ٣ ) وعند الشافعية لا تجب الكفارة في ذلك مطلقاً

جاء في الجزء الاول من الفتاوي المهدية في الوقائع المصرية<sup>(١)</sup>

( سئل )

بافادة من محافظة مصر في ١٢ ذي القعدة سنة ( ١٢٩٤ ) حاصلها حيث ان ما  
توضح بهذه الافادة الواردة للمحافظة من حضرة وكيل محافظة سواكن في ٢٠ الماضي  
يلزم اطلاع حضرتكم عليه والافادة عنه لزم شرحه لحضرتكم الامل الاطلاع  
عليه والافادة

( اجاب )

علم ما تضمنته افادة وكيل محافظة سواكن المرغوب فيها التصريح بما يقتضيه الحكم  
الشرعي فيما لو صدر لمحافظة سواكن تفراف بثبوت الفطر او ثبوت هلال رمضان  
هل يعد ذلك ثبوتاً شرعياً في حق اهل تلك الجهة بحيث يلزم الحاكم الشرعي فيها اهل  
تلك الجهة بالصوم او الفطر بناء على الثبوت لديه بهذا الطريق وان لم يشهد عنده شهود  
شهادة معتبرة برواية الهلال او بحكم قاضي بلدة اخرى بثبوت الهلال بالطريق المعتبر  
شرعاً اولا وذلك بناء على توقف قاضي تلك الجهة في حكم تلك الحادثة،  
والافادة عن ذلك ان المصرح به انه يقبل في ثبوت رمضان مع وجود غلة في السماء  
كفيم خبر عدل ومع عدم العلة اخبار جمع عظيم وهو مفوض الى رأي الحاكم، وعن  
الامام الاعظم انه يكتفي بشاهدين واختاره في البحر، وذكر في رد المحتار انه يتعين الافتاء  
به في هذا الزمان وفي الفطر وغيره من الاشهر مع العلة لا بد من شهادة رجلين عدلين  
او رجل وامرأتين عدول احرار غير محدودين في قذف كما في سائر الاحكام لكن  
لا تشترط الدعوى ومع الصعوبة يقبل خبر جمع عظيم كما في رمضان وانه لو شهد شاهدان  
عند قاضي بلدة انه شهد شاهدان برواية الهلال في ليلة كذا وانه قضى القاضي به ووجد  
استجماع شرائط الدعوى قضى القاضي بشهادتهما لا لو شهدوا برواية غيرهم لانه حكاية،  
وكذا لو استفاض الخبر في البلدة الاخرى لزمهم على الصحيح من المذهب وذلك بان  
تأتي من تلك البلدة جماعات متعددون كل منهم يخبر عن اهل تلك البلدة انهم صاموا  
عن روية لا مجرد الشيوع من غير علم بن اشاعه كما ذكره الرجمي واستحسنه في رد المحتار  
فتكون هذه الاستفاضة بمعنى نقل الحكم المذكور = هذا ما يعد ثبوتاً شرعاً ويجب على  
القاضي به الزام الناس بالصوم او الفطر نعم لو اخبر عدل ثقة احدثاً برواية الهلال عند غير

الحاكم الشرعي او كان غير ثقة ووقع في قلب المخبر صدقه لزمه الصوم ديانة كما لو اخبر بثبوت الهلال عند قاضي بلدة اذ خبر العدل الثقة في الديانات موجب للعمل وغير الثقة يتحرى فيما اخبر به فان وقع في قلبه الصدق عمل بتحريه ولو اخبر عدلان بهلال الفطر عند غير الحاكم فكذلك وهذا من امور الديانات

وفي رد المحتار ان الظاهر انه يلزم اهل القرى الصوم بسماع المدافع او رواية القناديل من المصر لانه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن ، وغلبة الظن حجة موجبة للعمل كما صرحوا به ، واحتمال كون ذلك لغير رمضان بعيد اذ لا يفعل مثل ذلك عادة في ليلة الشك الا اثبوت رمضان انتهى

وما يستفاد بالتلغراف من الاخبار بثبوت الهلال لرمضان او الفطر الظاهر انه ينزل منزلة الواحد (١) باثبات هلال الصوم او الفطر فلا يكون موجبا على القاضي الحكم بذلك والزام الناس بموجبه (٢) غاية الامر ان من وقع في قلبه صدق هذا الخبر يلزمه الصوم (٣) فاذا ضربت المدافع بناء على هذا الخبر التلغرافي فحكم ساممها كحكمه هذا ما ظهر لي والله سبحانه وتعالى اعلم اه كلام العباسي

### الفتوى الخامسة

( لشيخ الجامع الازهر واكبر علماء المالكية واشهرهم بمصر الشيخ سليم البشري )  
سئل بما مثاله :

ما قولكم دام النفع بعلمكم فيما يسأل عنه اهل السودان المالكيون وهو انه قد جرت العادة عندهم في هذه السنين ان يرسل اليهم بواسطة التلغراف باسم بعض

( ١ ) هذا في تلغراف واحد اما اذا تعدد فقد يخرج الى الاستفاضة او التواتر  
( ٢ ) لان الحنفية اشترطوا في الصحو التعدد ولكن هذا في الشاهد لا في المخبر عن الحكم والتلغراف مخبر كما عرفت مراراً ( ٣ ) وعليه فما من احد يحضوه تلغراف موثوق به الا ويلزمه الصوم لان الثقة لا يرتاب في صدقه

( ٤ ) السائل له صديقنا الشيخ ابو القاسم احمد هاشم القاضي بواد مدني من بلاد السودان بتاريخ ٦ شوال سنة ١٣٢٧ ولما بلغه شروعي في تأليف كتاب في هذه المسألة ارسل لي صورة الفتوى هذه بخطه وعنهما نقلت وقد نقل هذه الفتوى بتمامها صديقنا العلامة السيد رشيد رضا في مجلة المنار في الجزء ٣ من المجلد ١٣



روائيه<sup>(١)</sup> انه قد ثبت شرعاً ان اول رمضان يوم كذا وربما لم يراحد منهم الهلال مع الصحو فمنهم من يتمد على التغراف ويصبح صائماً ومنهم من يزعم ان الصوم منوط بروية الهلال فيصبح مفطراً . واذا مضى بعد وصول الخبر اليهم ثلاثون يوماً ربما لا يرى احد منهم هلال شوال ليلة احدى وثلاثين مع الصحو ولا يأتهم فيها خبر بالتغراف عما ثبت شرعاً بمصر<sup>(٢)</sup> وايضاً ربما كان حكم الحاكم المخالف<sup>(٣)</sup> بثبوت الصوم مبنياً على شهادة عدل واحد او كان حكمه بالصوم مبنياً على روية عدلين واذا لم يرهلال شوال ليلة احدى وثلاثين مع الصحو لا يرى تكذيبهما بل يرى تكميل العدد ثلاثين بعد رؤيتهما هلال رمضان<sup>(٤)</sup> وكذلك حكمه بثبوت الصوم بناء على تمام

(١) هذا من الشبه عندهم في المسألة كما تراه مجاباً عنه في الشبهة السابعة عشرة في كتابنا اه جمال الدين

(٢) توضيح الاشكال ان مذهب المالكية اذا لم يرهلال شوال بعد ثلاثين في حالة الصحو من يوم الصوم المبني على ذلك التغراف ولم يأتهم تغراف من الجهة التي اثبتته بثبوت هلال شوال بدل ذلك على كذب الشهود فيتوقف عن الفطر قال الشيخ خليل : فان لم يربعد ثلاثين كذباً : هذا مقتضى مذهبهم ونحن قدمنا تحقيق ذلك في حل الشبهة الرابعة عشرة من كتابنا اه جمال الدين

(٣) اي المخالف مذهبهم المذهب البلاد التي يرسل اليها التغراف بان كان حنفياً والآخر مالكية ونحو ذلك

(٤) توضيحه ان صوم رمضان عند المالكية لا يثبت الا بروية شاهدين عدلين وكذلك الفطر لا بد فيه من روية عدلين فالنفاذ عليهم قد يكون غير مائكي فيثبت به بدل ويبرق بذلك او عدلين ويأمر بالفطر بعد ثلاثين وان لم يرهلال يقول المالكية المستفتون ماذا تعمل بتمتضي المذهب او بحكم الحاكم هذا ملخص الاشكال عندهم اما نحن فنرى اتباع امر الحاكم اذا التحدت المطالم اعتصاماً بالوفاء وابتعاداً عن الخلاف والشقاق وقد اخبر النبي صلوات الله عليه بان الشهر يكون تسعاً وعشرين وثلاثين ولم ينقل عنه ولا عن خلفائه الراشدين عليهم رضوان الله تحري هلال شوال بعد اكمل العدة ليعوموا احدى وثلاثين لا سيما في ركن هو من اعظم الاركان والشعائر الدينية وفقها المالكية لم يجمعوا على البت في ذلك فقد قال الشيخ خليل : وفي لزومه — اي الصوم — بحكم المخالف بشاهد تردد : وكنيت ذكرت العلامة مفتي المالكية في —

شعبان الذي ثبت اوله بزوية عدلين ولم ير غيرهما هلال رمضان ليلة احدى وثلاثين من منذ رؤيتهما هلال شعبان وكل ذلك مخالف للمذهب المالكي فماذا يصنع اهل السودان في صومهم وافطارهم حتى يكون عملهم موافقاً للشرع والحال كما ذكرنا في السؤال افيدونا مأجورين

( فاجاب ) بما صورته :

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين . وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين . قد نص فقهاؤنا على ان ثبوت الصوم عند الحاكم وان لم يحكم بالفعل وحكمه بالثبوت كل منهما يوجب الصوم على كل من نقل اليه سواء نقل بعدلين او جماعة مستفيضة بل ولو كان الناقل عدلاً واحداً لان هذا من الخبر الصادق لا الشهادة ولو كان المنقول اليهم ممن يعتنون بامر الهلال ( ١ ) ونصوا ابضاً على الاكتفاء في الثبوت بالامارات التي جرت العادة بها في اشارة الثبوت كتعليق القناديل الموقدة على المنائر حيث جرت العادة انها لا توقد الا بعد الثبوت الشرعي وكضرب المدافع كما هي العادة عندنا بمصر — ومن هذا القبيل ارسال الخبر بالسلك التلفرافي بل هو في زماننا اذل واقوى وعليه اعتمدت الملوك والحكام في تبليغ احكامهم ومخاطباتهم وفتى العلماء بكفايته في ذلك وهو في ايماننا هذه لا يرسل الا باذن الحاكم الشرعي باسهار حكمه في جميع الجهات فهو كرسول ارسله لتبليغ حكمه فيجب الصوم على كل من بلغه في اول رمضان كما يجب الفطر على من بلغه به ثبوت رؤية هلال شوال ومن خالف بعد بلوغه بصوم او افطار فهو مخالف للحق والصواب الذي افق به العلماء . ولا عبرة باختلاف المظالم على ما هو المذهب الا ان يبعد جداً كراسان من الاندلس فان كل قوم يعملون

— الجزائر — صاحب الفتوى الآتية — في عبارة الشيخ خليل هذه فقال لي ما ملخصه :  
التردد عبارة عن احتمال امرين في عبارة الشيخ خليل اشارة الى انه لا نص للمتقدمين واطارة الى لزوم تأمل الفقيه وتحريه ( قال ) ومقتضى الاحوال قد ترجح احد القولين على الآخر اه يعني نحو ما قلناه من اتفاق الكلمة وعدم الشذوذ عن الجماعة وهذا ملحظ من جوز التمدد بمذهب تقليد مذهب آخر في مسألة عدم رؤيته ليلة الحادي والثلاثين ونحوها وما القصد الا رفع الحرج والتيسير وجذب المتوقفين واقناعهم باسم التقليد اه جمال الدين

( ١ ) اي كاهل المدن

بما عندهم لا يجري عليهم حكم الآخرين كما حكى ابن عبد البر الاتفاق عليه . واحتمال ان الحاكم المخالف بنى الحكم على رواية شاهد واحد في الغيم نادر جداً وعلى فرض حصوله وتحققه ففي المذهب قولان في لزوم الصوم وعدم لزومه يجوز التحلل بكل منهما او تقليد مذهب الحاكم والعمل عليه . واما البناء على تمام العدد من ابتداء رؤية العدلين ولولم ير الهلال ليلة احدى وثلاثين مع الصحو لكون المخالف لا يرى التكذيب فان كان قد حكم بالفطر لزم الافطار وان كان لم يحكم الا بثبوت الصوم برؤية العدلين فليس ذلك حكماً بالافطار الا ان يحكم حين الرؤية بموجب لزوم الصوم فيجب العمل به في الافطار ايضاً كما يجب العمل بكامل العدد ان كانت ليلة احدى وثلاثين منية . ومثل ذلك حكمه بالصوم بكامل شعبان الذي ثبت اوله برؤية عدلين وان لم ير غيرهما هلال رمضان ليلة احدى وثلاثين مع الصحو لكونه لا يرى التكذيب فيجب به الصوم قطعاً او كان قد حكم بموجب ثبوت اول شعبان حين حكمه بثبوته فانه يتضمن الحكم باعتبار تمام العدد من ابتداء الرؤية . واما مسألة عدم رؤية هلال شوال مع الصحو ليلة احدى وثلاثين مع عدم ورود خبر من مصر اليهم فانهم يصومون يوم الحادي والثلاثين احتياطاً للخروج من العبادة والفرض عدم الرؤية مع الصحو فان كان غيم اكتفوا بكامل العدد واذاجاءهم خبر الافطار اثناء النهار افطروا ولم ان يقلدوا الحاكم في مذهبه ويعملوا على الكمال دون التكذيب ويعملون على رؤيتهم ان تباعد جداً كما سبق عن ابن عبد البر حكاية اتفاق اهل المذهب عليه والذي اراه ان الايسر في مثل هذه الامور تقليد مذهب الحاكم المخالف او اعتبار البعد جداً ان تحقق والله تعالى اعلى واعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

امام الفقير اليه تعالى خادم العلم والفقراء والسادة المالكية بالازهر المعمور (سليم البشري)

عني عنه اه بحروفه

### الفتوى السادسة

( لمولانا الاستاذ الشيخ عبد الرزاق البيطار عالم الشام واكبر علمائها الاعلام )  
( سئل ) امتنع الله به عن رأيه في مسألة التلغراف فكتب بعد البسملة ماثله :  
ان التلغراف الذي حدث في هذا العصر — وكان رحمة بذكر شأنها — مما اجمع الناس عامة على قبول خبره من دون تردد بين سائر الامم الاسلامية وغيرهم ، وليس خبره انزل من خبر الواحد العدل بل ربما يقال ان خبره اوثق لان العدل اذا نقل خبراً

انما يقوله غالباً بالمعنى ويجوز عليه الصدق وضده والزيادة والنقصان بخلاف التلغراف فانه يؤدي نفس العبارة بلفظها من دون زيادة ولا نقصان ولا تقديم ولا تأخير فان تأتى فيه كذب او خطأ فهو من غيره لا منه ، والناس قاطبة من ملوك وولاة وقضاة قد اعتمدوا على خبره في سائر الدواوين الشرعية والنظامية وتلقوه بكل قبول وعملوا بمقتضاه في اوامرهم وشؤونهم وما جرباتهم بدون ادنى توقف دع عنك التجار وغيرهم حتى انه لو اخبر بموت شخص في بلد نائية عن اهله فان تركته تقام وزوجته تعتد وتعزى اهله به وقد يصلى عليه غائباً وهذا امر مستفيض ليس عليه ادنى شبهة ، وحيث كان كخبر الواحد فانه مقبول شرعاً كما قبل الناس غيره مما هو مثله كالمدافع في اثبات رمضان وتوزيع المنائر والرسائل التي تعاملها الناس في قضاياها وحاجاتها والساعات والمحارب وبرة القبلة في معرفة القبلة وغير ذلك وهذه كلها الا الرسائل لم تكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولنا على ذلك شاهد عظيم وهو عمل الناس العمل الذي يعد كالا جماع بلا تكبير وحيث كان كخبر الواحد فانه مقبول شرعاً ، ثم لنا دلائل قطعي على قبول خبر الواحد وهو ما رواه اهل السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم جاءه اعرابي واخبره بانه رأى الهلال فقال له عليه الصلاة والسلام أتشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال أتشهد ان محمداً رسول الله قال نعم قال عليه الصلاة والسلام : يا بلال اذن في الناس ان يصوموا : ومثله ما رواه ابو داود وصححه الحاكم وابن حبان عن ابن عمر رضي الله عنه قال : تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رأيته يصام وامر الناس بصيامه : واذا لم تقتد برسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو القدوة العظمى فمن تقندي . ودل هذا على انه لا يكلف الشاهد لفظ الشهادة بان يقول اشهد ولى انه لا يشترط بناء الثبوت على دعوى ودل قبوله صلوات الله عليه شهادة الاعرابي على قبول خبر المستور اذ لم يطلب تركيته ولا سمي في الرواية ، ثم ان هذا الذي فعله صلى الله عليه وسلم هو في امر ديني لافي امر دنيوي فمن فرق بينهما طلب منه دليل على التفرقة على ان هذا دليل على قبول خبر الواحد في الامر الديني لا الدنيوي فحينئذ قبوله في الامر الدنيوي من باب اولي اه ما كتبه الاستاذ حفظه الله تعالى

### الفتوى السابعة

( للاستاذ العلامة الشيخ محمد الشطي عالم الخطابة السافيين في الشام )  
قال هذا الاستاذ رحمه الله تعالى في كتابه « توفيق المواد النظامية لاحكام الشريعة



المحمدية» ( ١ ) ما مثاله مادة ٢٠٠ ان التلغراف هو من الامور اليقينية وهو نقل كلام عن شخص معين بوجه التحقيق ( قال ) فقياساً على ما تقدم ( ٢ ) من القول يجوز العمل به والحكم بموجبه في سائر العقود فاذا حكم بموجبه ثم تبين خلافه فيغرم صاحب الامضاء ما حكم بموجبه لانه المتسبب قياساً على ما ذكره من ان الشاهد اذا رجع عن شهادته بعد الحكم فيغرم ما حكم بشهادته لانه المتسبب ( ثم قال ) ويمكن ان تبسط الكلام على حكم التلغراف ونوصله الى نحو من مائة مادة ان شاء الله تعالى ( ٣ ) اه كلامه

### الفتوى الثامنة

( للاستاذ الفقيه المتفطن الشيخ عبد الباقي الافغاني الخفي نزيل حمص )  
 قل رحمه الله في رسالته ( الفوائد النافعات في احكام السلك والساعات ) ما مثاله:  
 اعلم ان السلك البرقي امر حادث معتبر عند العرف العام في الاخبار الدينيوية غابة الاعتبار كيف وعليه انتظام العالم ومدار الحكم والحكومة ( الى ان قال )  
 ان حكم السلك الممدود على ما الهمني ربي وهو المعتمد عندي كحكم الكتاب والكتاب معتبر في الشرع يعمل به ويعتمد عليه على ما ظهر عندي فكذا ما في حكمه ، وانما قلنا ان الكتاب معتبر في الشرع لان النبي صلى الله عليه وسلم ارسل كتاباً بيد صحابي الى هرقل قيصر الروم وكذلك الى كسرى ملك الفرس يدعوهما الى الاسلام فلو كان الكتاب المرسل من حيث الخبر غير معتبر في الشرع لما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، ويجوز ان يكون حكمه كحكم الساعة المجربة لان كل واحد منهما مشترك في

( ١ ) مطبوع في مصر وهو من نفائس المصنفات  
 ( ٢ ) يعني ما نقله قبل في مادة ١٩٣ من انه يعمل الحاكم بسجل القضاة المحفوظ ، وما نقله عنهما في مادة ١٩٣ من انه يعمل الحاكم بالدفتار الخافاني لانه مأمون من التزوير ، وما نقله في مادة ١٩٤ من انه يعمل الحاكم بالاحجار المنقوشة على ابواب المدارس ونحوها بان محل كذا وقف على كذا بلا بينة ، وما نقله في مادة ١٩٥ من انه يعمل الحاكم بكتاب وقف قديم ظهرت عليه ابرار الصدق ولم يتطرق اليه شبهة ، وقد قاس على هذه الفروع المذكورة في اشهر كتب الحنابلة المفتي بها وهي الاقناع والغاية والاحكام السلطانية لا يبي العمل بالتلغراف والحكم به في العقود بجامع التيقن والامن من التزوير  
 ( ٣ ) قد حالت المنية دون الامنية في اتمامه تلك المواد رحمه الله واثابه

كونه صنع الانسان فاعتبار احدهما دون الآخر مع صحة التجربة في كل منهما ترجيح بلا مرجح وهو باطل ويمكن ان يكون حكمه حكم الواحد العدل لان خبره خبر الواحد من حيث الظاهر وهو يوجب العمل فيه خبره في بعض حقوق العباد كالحقوق التي لا الزام فيها اصلاً كخبر الوكالة والمضاربة والرسالة في الهدايا ونحوها من الودائع فانه لا الزام فيها على احد بل يختار بين ان يقبل الوكالة وغيرها وبين ان لا يقبل فهذه الحقوق وامثالها مما لا الزام فيه على احد كما تثبت بخبر الواحد كيفما كانت ذلك الواحد كذلك تثبت بخبر السلك ايضاً لانه خبر الواحد لا غير لان الانسان وان كان ورعاً نقيماً نقيماً يحفظ نفسه من الزور والكذب ولكنه لا بد من ان يقع فيه ولو كان نسياناً واما السالك الممدود من اليوم الذي ظهر في العالم وجوده فلم يتبين خطؤه فكيف لا يقبل خبره ولا يعتمد عليه ولان الحوادث ممدودة والنصوص معدودة والضرورات تبيح المحظورات ففيه دلائل على اعتبار خبره ومع قطع النظر عن هذه الادلة بكفينا في اعتباره ابتداء السلطنة عليه شرقاً وغرباً اسلاماً وكفراً فتكذيبه تكذيب العالم كله (١)

ثم اطال رحمه الله وفصل المواضع التي يقبل فيها خبره والتي لا يقبل حسب ما اراه اليه اجتهاده وتحريره فراجع (٢)

### المؤوى الخامسة (٣)

( للعلامة الشهير السيد محمد رشيد رضا الحسيني )

( سئل ) أتمجوز الشهادة بالتلفراف وعليه المجوس والنصارى

( ١ ) هذه الجملة لا ينثر درر امثالها الا حكم كبير . وفيلسوف خبير . وفقه بضم الى المسائل الدينية . معرفة السياسة الشرعية والمدنية العصرية . ومراوده ان التلفراف اذا كان نظام الملك في اطراف الكرة قوامه وعماده في مصالحه وصالحه فهل ثمة درجة تفرقه بين اليقين كلا . وما ابدع قوله : فتكذيبه تكذيب العالم كله : فليتأمل ما يرمى اليه والله الهادي

( ٢ ) كان وقع في كلام الشيخ الافغاني صاحب الفتوى المذكورة انه لا يعتبر خبر التلفراف في صيام رمضان شبهة ارجدها وقد نقلناها واجبتنا عنها في الشبهة الاولى من الفصل الرابع عشر من الباب الثالث من هذا الكتاب فراجع

( ٣ ) من فتاوى المنار جزء ١٥ مجلد ٧ سنة ( ١٣٢٢ )

( فَأَجَاب )

خبر التلغراف لا يسمى شهادة عند الفقهاء فلا يعملون به فيما يتوقف اثباته على شهادة الشهود وإنما هو خبر كالكتابة فينبغي أن يعمل به حيث يعمل بالكتابة بشرطها وهو الأمان من التزوير فإذا لم يكن هناك ثقة بأن هذا التلغراف من فلان فكيف يوثق بمضمونه وأما إذا كان هناك ثقة بأن هذا التلغراف من فلان فحكمه حكم خبره ولا يخفى أن خبر المجوسي والنصراني يعمل به في إقراره وفي شهادته على مثله اتفاقاً . هذا ما ظهر لي من نصوص الفقه وأقبحته . وإذا رجعنا إلى أصل الكتاب والسنة وحكم التشريع يتجلى لنا أن البيعة في الشرع هي كل ما يتبين به الحق بحيث يثق الحاكم أو غير الحاكم بأن هذا الشيء صحيح أو غير صحيح فمن التلغرافات ما ترسله الحكومة إلى عمالها فلا يشكون في صحة مضمونه، وكونه من الحكومة ومنها ما يرسله تاجر إلى آخر فلا يشك في كونه منه ومنها ما يترك في مرسله أو في مضمونه أو فيهما معاً ولكل خبر حكمه وما ذكرناه في معنى البيعة قد أوضحه ابن القيم في كتابه إعلام الموقعين واستدل عليه بالكتاب والسنة والعقل فليراجع ذلك فيه اهـ<sup>(١)</sup>

المتموى العائشة

( للاستاذ الممهر فقيه فلسطين الشيخ خليل حماد اللدي<sup>(١)</sup> الحنفي الأزهرى )  
كتب حفظه الله في هذه المسألة ما مثاله : إذا حصل الشك في يوم الثلاثين من شعبان هل هو منه أو من رمضان فحضر ليلته صورة تلغراف بثبت أنه من رمضان هل يجوز الاعتماد عليه وللحاكم الأمر بصومه وإذا تم العدد ولم ير هلال شوال أفطروا

( الجواب )

لم تر نصاً في هذا عن أصحاب المذهب نعم أفتى شيخنا الشيخ عليش المالكي بجواز الاعتماد عليه وتبعه مفتي مصر في فتاواه المدينية ونقله عنه مفتي طرابلس الغرب في فتاواه الكاملية

- ( ١ ) والسيد المتوفى به كلام على هذه المسألة في عدة مواضع من مناره الأغر  
( ٢ ) نسبة لبلدة لد بضم اللام ولا بد من بلديات فلسطين قرب يافا  
والاستاذ المذكور مقيم بها وقد طبع له كتاب المطالب السانية من الخيرية والحامدية  
مقدمة بترجمته

وهو الذي يميل اليه فهم هذا العاجز لان العلم بالمواقيت للصلاة والصوم والافطار مبني على غلبة الظن وخبر التلغراف يفيد غلبة الظن خصوصاً فيما يتعلق بالحكام والاحكام . وفي رد المحتار يلزم اهل القرى الصيام اذ اراوا ضوء المنارات تلك الليلة لان العادة انه لا يكون الا عند الثبوت وكذا من سمع صوت المدافع وفي حاشية ابن قاسم شيخنا الباجوري يجوز الاعتماد على صوت المدافع وضوء المنارة لحصول غلبة الظن اه وبهذا يظهر جواز الاعتماد على خبر التلغراف واقل مراتبه اعتباره كخبر الواحد وفيه للحاكم الامر بالصيام واذا تم العدد بعد خبر الواحد ولم ير هلال شوال جاز الفطر عند صاحب الثاني . هذا ما وصل اليه فهم العاجز الفاني والله اعلم

### الفتوى الحادية عشرة

( للعلامة الشهير الشيخ محمد نجيب الازهرى الحنفى قاضى الاسكندرية )  
قال هذا الاستاذ في كتابه « ارشاد اهل الملة الى اثبات الاهلة » <sup>(١)</sup> ما مثاله : <sup>(٢)</sup>  
قد وقعت في رمضان من شهر سنة ( ١٣٢٨ ) حادثة هي انه قد ورد على صاحب العطوفة قائم مقام خديوي مصر تلغراف من مدير اسوان يخبر به عطوفته انه ثبت لدى قاضى محكمة مركز الدر الشرعية رؤية هلال شوال ليلة الثلاثاء الذي هو يوم الاثنين من يوم الصوم وعلى ذلك يكون شهر رمضان في هذه السنة تسعة وعشرين يوماً فأرسل عطوفته الينا بهذه الخبر ليأخذ رأينا في العمل به ( قال ) وانا في ذلك الوقت قاضى ورئيس محكمة اسكندرية الشرعية . ( فأجبت ) عطوفته بان اللازم هو العمل بهذا الخبر التلغرافي وعلان الفطر واطلاق المدافع كالمعتاد في ذلك لان مثل هذا الخبر وان كان من قبيل خبر الآحاد لكنه خبر رسمي صادر من طريق الحكومة ومثله لا يمكن  
( ١ ) طبع هذا الكتاب في مصر وطبع معه رسالة التي السبكي في مسألة الحساب على نسختنا المصححة على خط مؤلفها بقلمنا وتعليقنا وقد اهدي اليها كتاب الشيخ محمد نجيب بعد اتمام تأليفنا هذا واخذنا في طبعه . وكتاب المذكور كله مؤيد لرأينا في مسألة التلغراف ومن غرائب الموافقة ان ما كان سبب تأليف كتابه من حادثة هذا العام في مصر في مسألة التلغراف كان الداعي نشرنا فيها المقالات في جريدة المقتبس اولاً ثم تأليفنا كتاباً — على حدة — ثانياً ومن الغرائب تقارب اسماء الكتابين



ان يتطرق اليه الكذب فان ذلك القاضي لا يمكن عادة ان يخبر بثبوت الهلال الا اذا كان ذلك كذلك في الواقع . وذلك المدير لا يمكن ان يخبر عطوفة الباشا المشار اليه الا اذا كان الخبر وصل اليه يقيناً من ذلك القاضي وتحقق صدقه ولكن من باب الاحتياط والادب طابنا من عطوفة الباشا ان يأخذ رأي صاحب الفضيلة قاضي مصر المحروسة لانه اكبر قاض بالديار المصرية وبعد اخذ رأي فضيلة القاضي المشار اليه تم الامر على ما رأيناه واعلن الفطر في يوم الثلاثاء

تم قال <sup>(١)</sup> الخبر الذي يقع به النقل اما ان يكون بطريق المشافهة او بطريق المكتابة ولا يلزم ان يكون مجلس القضاء لانه خبر ديني لاشهادة فاما خبر المشافهة فكان يشافه عدل غيره بانه رأى الهلال او بان فلاناً العدل اخبره بانه رأى الهلال او ان العدل رأى الهلال او ان جمعاً عظيماً رأوه ومن قبيل الاخبار بالمشافهة الاخبار بواسطة الفونغراف ( الآلة المعروفة الآن ) فان ما يسمع منها هو بعينه كلام المتكلم اعادته تلك الآلة حاكية صوت المتكلم بدون ادنى اختلاف متى كان المتكلم عدلاً معروفاً لدى المنقول اليه السامع عنها وسمع عنها ذلك، الخبر وجب عليه الصوم ديانة وكذا الاخبار بواسطة التلفون متى عرف المتكلم وعلم صوته ووثق بخبره وجب الصوم

واما خبر المكتابة فكان يكتب عدل غيره بانه رأى الهلال او ان فلاناً العدل اخبره انه رأى الهلال ويرسل اليه ذلك الكتاب مع مخصوص او بواسطة البوستة المعروفة ففي عرف المرسل اليه خط المرسل او ختمه وعرف عدالته وجب الصوم ومن قبيل الخبر بالكتابة الرسائل التلفرافية سواء في ذلك التلفراف الديكي او بلا سلك . وكما ان الخبر في خبر المشافهة بجميع انواعه المتقدمة هو المتكلم وصاحب الصوت لا آلة الفونغراف ولا التلفون كذلك الخبر في الاخبار الكتابية هو المرسل فهو الذي يشترط فيه العدالة ومتى علم المرسل اليه ان تلك الرسالة خطاً كانت او تلفرافاً صادرة من مرسلها فلان العدل وجب عليه العمل بها فان المكتابة يجب العمل بها كالمشافهة في الديانات ، واما الواسطة في وصول تلك الرسائل فليس هو الخبر فلا يلتفت اليه ويستوي فيه ان يكون عدلاً او غير عدل مسلماً او غير مسلم . وحامل البريد وعامل التلفراف كل منهما واسطة في ابصال الرسالة من مرسلها وليس واحدهما هو المرسل

والخبر (ثم قال) <sup>(١)</sup> ولو كان عامل التلغراف هو الخبر لنسب اليه ذلك الخبر وهو خلاف المعقول والمعمول به فان كافة الناس من ملوك وامراء واعيان وتجار وغيرهم يرسل بعضهم بعضاً بالتلغراف ولا يفهم واحد منهم ان مرسل التلغراف هو من تلقاه من مرسله ولا انه هو المخبر بل ينسب الخبر لمن ارسله ووضع خطه عليه وختمه فالملك يولي الامراء والقضاة ويعزلهم بالتلغراف ولا يوجد احد يفهم ان الذي ولي الامير او القاضي او عزله هو من تلقى التلغراف وهو ذلك العامل وهكذا سائر المعاملات فكافة العقلاء يعتقدون كما هو الواقع ان عامل التلغراف واسطة وقد علمت بالنصوص الصريحة ان الواسطة لا يشترط فيها الاسلام (ثم قال) <sup>(٢)</sup> ووجوب الصوم لا يتوقف على الثبوت عند القاضي والحكم به (ثم قال) <sup>(٣)</sup> نعم اننا لا نحتاج في وجوب الصوم او الفطر بالخبر التلغرافي الى حكم الحاكم بمقتضاه (ثم قال) <sup>(٤)</sup> انه بمجرد علم اهل البلدة ولو بغلبة الظن باي طريق من الطرق التي تفيد ثبوت هلال الصوم او الفطر وجب على كل من علم ذلك منهم الصوم او الفطر لا فرق في ذلك بين القاضي وغيره فان كل مكلف — قاضياً او غيره — ملزم بالزام الشارع له بان يعمل بالدليل الذي يفيد غلبة الظن في العمليات التي لا يمكن الوصول فيها الى اليقين (ثم قال) <sup>(٥)</sup> ومن هذا كله يتبين لك ان ما وقع من قاضي محكمة مركز الدر الشريعة صحيح شرعاً في هلال الفطر ويجب العمل به على كل من بلغه ولو بالخبر التلغرافي الرسمي ويجب على كل من بلغه الخبر بطريق شرعي ان يبلغه ويخبر به غيره ويأمنه قياماً بالواجب الديني كما يجب ذلك في رواية الاحاديث لان كلا من الامرين يتوقف عليه حكم ديني محض فان الحديث مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يجب تبليغه لكونه دليلاً على حكم شرعي هو الوجوب او الحرمة او غير ذلك من الاحكام كذلك الخبر برواية هلال رمضان يجب به الفطر ويحرم به الصوم وكل منهما يوجب حكماً دينياً فوجب تبليغه ايضاً والله اعلم اهـ والكتاب كله في هذا البحث الجليل

### الفتوى الثانية عشرة

(للعامة الاوحد الشيخ محمد سعيد مفتي الجزائر الآن)

كتب هذا الاستاذ الجليل في هذه المسألة لما آتس ربوع الشام في هذا العام بعد ان تذاكرنا في شأنها ما مثاله :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله . والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه . وبعد فمن اتم نعم الله علي .  
واكمل مواهبه لدي . ما جرى به التلم في الازل من السفر الى البلاد الشرقية عام ١٣٢٩  
ولما من الله علي في اثنائها بمنة الاجتماع بحضرة العلامة النحرير . الاستاذ الشهير . الشيخ  
محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي . وجدته رجلاً رشيداً . ميسراً لاتخاذ العلم تجارته .  
وحسن الآداب حليته . وثقوى الله تعالى وقايته . والتواضع خلق الله شيمته وزينته .  
ولذلك ننزل فضلاً منه وجوداً من اعلى مراقي المباحث العلمية الى ادناها بحيث يمكنني  
ان استفيد منه ذلك . شأن امثاله الذين ينفقون مالم ومالم في سبيل التعليم . وكان  
من جملة ما وقع في البحث مسألة اثبات رؤية الهلال بخبر المخبر بواسطة السلك البرقي .  
فاستنطقني حفظه الله مريداً ابداء رأيي في المسألة قاصداً رفع الحجاب عن وجه الحق  
والحقيقة مع استغناء . عن رأي بقوة ادراكه . وعلو مداركه وتفهمه نقلاً وعقلاً .  
نصاً وقياساً واستنباطاً . وحيث اني ليس عندي من القول ما يجمله مثله توقفت في  
موقف الاقدام والاحجام وقفه حائر في كيفية الجواب . الى ان ظهر لي ان اقول  
هذه الكلمات حسبما فتح به الحق جل وعلا

ان العملة في ادارة الاملاك البرقية ان كانوا مسلمين في بلاد المسلمين او غيرها فلا  
معنى للتوقف في العمل بمقتضى الخبر حينئذ لحمله على الصدق بالنظر بالمخبر لالذات الخبر  
وقد صرح من الفقهاء المالكية الشيخ محمد عيش في فتاويه عند نزول هذه الحادثة  
بتأييد الافتاء والقضاء . بوجوب الصوم على كل من بلغه ثبوت رؤية الهلال بطريق  
التلغراف وافق ايضاً بوجوب القضاء والكفارة على من استمر مفطراً في اول شهر رمضان  
بعد ان بلغه الخبر بثبوت الصوم بواسطة السلك البرقي . وقد حال رحمه الله ذلك كله  
بعلل معقولة فانظرها ان شئت في آخر كلامه على مسائل الصيام ثقف على الصواب .  
وان كان العامل في السلك البرقي غير مسلم فهذا محل فكر ونظر والعقل فيه مجال  
واسع ، وعلى العاقل بذل الوسع في طلب الحق وقوة قائله ولا يمكن الوصول اليه الا  
بالبحث في عوارض الخبر اي احكامه بعد تصور حقيقته

فيقال على سبيل الاختصار : الخبر باعتبار مفاده على قسمين متواتر وآحاد ( فالاول )  
اي الخبر المتواتر هو ما افاد بنفسه اليقين اعني العلم التام اليقين ( والثاني )  
اي خبر الآحاد هو ما افاد بنفسه الظن هذا ان لم يخفف بالقرائن والا كان مفيداً لليقين

ايضاً كما هو مبسوط عند علماء الاصول ولا شك ان الخبر بالاسلاك البرقية من قبيل الثاني اعني خبر الآحاد لا يفيد بنفسه الا الظن كما تقدم لكن من نظر الى اعتماد الدول عليها في مهابت الامور حلاً وعقداً ونقضاً وابطالاً ونفيّاً واثباتاً ومثل ذلك نوازل القضاة ومعاملات الاشخاص فيما بينهم استبدل الظن باليقين وما ذاك الا لما ثبت بالضرورة لادارة الاسلاك البرقية من القوانين الاساسية والحفاظة عليها وشدة المراقبة على العمال بجرم عن التراخي وتهديد بم انواع العقوبة عند حدوث ما يؤذن باختلال النظام ومن جهة أخرى بعد عقلاً ان يخون العامل بها في عمله بزيادة حرف او كلمة او نقصانها مقصد ايقاع المسلمين في غلط ويسهو عن كون ذلك جناية يجنيها على نفسه ولا غاية له فيها الا قطع اسباب معيشته ونزع الثقة من نفسه وسلب مروءته فاذا تحقق هذا وتقرر في ذهن السامع وتفكر فيه منصفاً تعين عليه القول بان الخبر بالسلك البرقي يفيد اليقين وان كان من قبيل الآحاد لما احتف به من القرائن الدالة على صدق الخبر الوارد بواسطته . ( بقي )

هنا بحث آخر وفيه اعتراض وجواب ( فالاعتراض ) ان يقال ان مسألة الصوم من مسائل العبادات وهي لا تثبت احكامها الا برواية عدل او شهادته وغير المسلم مسلوب العدالة فلا وثوق بخبر يأتي بواسطة العامل بالسلك البرقي حيث لا يكون مسلماً ( والجواب ) ( ١ ) ان هذا الاعتراض في محله وهو مسلم لكن لا مطلقاً لانه مقيد بقواعد اصولية وهي ان الضرورة تبطل المحذور ان الامر اذا ضاق اتسع ، وان التكليف شرطه الامكان ، وان مراعاة المصلحة مقيدة كانت او مرسلة مطلوبة الى غير ذلك

ويشهد لما ذكرناه ان الفقهاء رحمهم الله تعالى قد بنوا احكاماً شرعية في العبادات وغيرها على اخبار غير العدول وشهاداتهم ( منها ) في باب الصيام ان الانسان اذا خاف على نفسه هلاكاً او حصول شديد الاذى وقد استند في خوفه الى تجربة من نفسه او الى خبر طبيب عارف بالطب ولو غير عدل فانه يجب عليه الفطر نية عليه العلامة الشيخ خليل بقوله « ووجب ( الفطر ) ان خاف هلاكاً وشديداً اذى » ( ومنها ) في باب الطهارة ان الانسان اذا خاف حصول المرض او زيادته او تأخير بره بسبب استعماله للماء فانه يجب عليه الانتقال الى بدله وهو التيمم ولو استند في خوفه الى خبر طبيب عارف غير عدل بل قل العلامة الدسوقي في حاشيته على الدردير في باب التيمم : ولو كان

( ١ ) تقدم في الفتوى قبلها جواب آخر وفي كتابنا مواضع في الجواب عنه



الطيب كافرًا عند عدم وجود المسلم العارف بالطب :  
( ومنها ) في غير العبادات في باب الاخبار انه اذا تعذر وجرد المسلم العدل يجوز بناء  
الحكم الشرعي على خبر غير العدل وذلك مثل القائف وقائس الجرم والبيطار والترجمان  
والحائز في الاملاك فان القاضي يبنى حكمه على خبر من ذكر ولو كانوا غير عدول حيث  
تعذر وجود العدالة نبه على ذلك العلامة التسولي في شرحه على العاصمية في الفقه المالكي  
عند قول ابن عاصم :

وواحد يجزي ، في باب الخبر واثان اولى عند كل ذي نظر  
وكذا شرح العلامة سيدي خليل عند قوله : وقبل للتعذر غير عدول وان مشركين :  
( ومنها ) في باب الشهادة انه يجوز اقامة غير العدل للشهادة في جهة لا عدول فيها  
قال العلامة التسولي في باب الشهود ما نصه : نقل في الذخيرة عن النوادر انا اذا لم نجد  
في جهة الا غير العدول اقمنا اصلحهم وأقلهم فجوراً للشهادة ويلزم ذلك في القضاء وغيره  
اثلاً تضييع المصالح وما اظن احداً يخالف في هذا لان التكليف شرطه الامكان اه  
يشير رحمه الله تعالى بهذا الى قاعدة كبرى وهي ان التكليف شرطه الامكان . الا  
ترى ان الصلاة مع شدة المحافظة عليها قد تسقط اركانها وشروطها المشروعة لضيق  
الحال وذلك كأداء الصلاة بالشوب المتنجس في حق فاقده غيره وكأدائها زمان الالتحام  
في الحروب وغير ذلك وهذا كثير في الاحكام الشرعية حيث تدعو الضرورة اليه  
ولذلك قال الامام الشافعي رحمه الله تعالى : ما ضاق شيء الا اتسع : يشير بهذه القاعدة  
الى تلك المواطن ونحوها اه هذا ما فتح به الفتح العليم والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم  
قال ذلك محرره الفقير الى رحمة ربه وغفرانه محمد سعيد بن احمد بن زكري مفتي المالكية  
بالجزائر وقت حلوله بالشام فله الحمد وعلى نبيه افضل الصلاة وازكى السلام

هذا وبقي لدينا من فتاوي الاعلام في مسألة التلغراف واقوال الاناضل ما يطول ايراده  
ومن واثقنا فيما ذهبنا اليه علامة العراق السيد محمود شكري افندي الآلوسي الحسيني  
الشهير فقد جاء في كتاب تفضل به (١) ما مثاله :

واما ما القتموه في الاعتبار بخبر التلغراف فقد اصبتم الحز فانهم قد اعتمدوا على خبره  
فيما هو اهم من ذلك . ولا يستغرب ما كان من المخالفين فان من اظهر سنة نبوية كان

عليها السلف والائمة عدوا ذلك منه من اعظم الكبائر ولذلك قال من قال  
 ورب جوهر علم لو ابوح به لقيلى لي انت ممن يعبد الوثنا  
 وما كتبتموه في هذا الباب عين معتقدي وهو الصواب المستوجب للثواب . ان  
 شاء الله والفقير لم يزل يحث على الاخذ بمثل ذلك اه

وممن وافق ايضا في هذه المسألة العلامة الجليل السيد محمد بن عقيل الحضرمي  
 الحسيني من كبار اعلام النافعية الاثريين فقد قال ايده الله من كتاب له (١) ما مثاله :  
 ومن غريب الاتفاق ان مسألة التلغراف عرضت في احدى جلسات الاتحاد  
 الاسلامي هنا (سنغافورا) وقد حضرت ثمة وكان رأيي وجوب الاخذ بخبر التلغراف  
 الرسمي عند اتحاد المطالع (ثم قال) واعتماد اهل مصر عليه سيشتج من لا يعرف الحق  
 الا بالرجال على قبوله . وتصيفكم سيجيز على البقية الباقية عند الجامدين ان شاء الله  
 ثم عززه بقوله في رسالة ثانية (٢) : امر في انجازكم تصنيفكم في خبر التلغراف وحكمه  
 لانها مسألة كثيرة التكرار ومع اعتماد الناس عليها في المعاملات واعلان الوفيات  
 وقطع العلائق والحروب والتولية والعزل وعدم الفرق بينها وبين المكاتبات التي اعتمدها  
 السلف وغيرهم ولم يبق لجل من يقول بعدم الوثوق بها الا التصامم والجمود وعدم فهمه  
 الفرق بين ما يعتمد العلم بمصدره وما لا يعتمد للجهالة وسيسد بصنفكم هذا ثمة لا غنى عن  
 سدها جزاكم الله افضل الجزاء اه

وكل ما اوردناه من الفتاوي ورسائل الموافقين فقصدنا منه الثبوت بانصار الحق المبين والا  
 فالحق غني بنفسه عن اشباع لا تعوزه جيوش واتباع ولسان العيان انطق من لسان  
 البيان وشاهد الاحوال اعدل من شاهد الاقوال ودليل البصر اوضح من دليل  
 الخبر وشبكة الحال اوهى من ان تثبت بها رجل محق وكيد الباطل اضعف من  
 ان ينفذ في حق والليب اعرف بالحق من ان يعقه واهيب الحجاب الانصاف من  
 ان يشقه وحق من ينظر اذا توجهت عليه الحجة ان لا يكابر واذا انجلت له الشبهة  
 ان يتقاد ويسابر والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى  
 الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه اجمعين

تم بقلم مذيله جمال الدين القاسمي في شوال سنة ١٣٢٩ بمكثله في دمشق الشام

(١) ارسله من مدينة سنغافورا اليها في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٢٨

(٢) سنة ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٢٩

# فهرست الكتاب

صفحة

- ٢ خطبة الكتاب والداعي الى تأليفه من سؤال بعض القضاة للمؤلف عما اذا ورد عليه تلغراف في ثبوت الصوم او الفطر وجواب المؤلف بما عثر عليه من الفتاوي وان علماء القرن الماضي وهذا العصر عنوا بهذه المسألة وانتوا بها . ثم اهتمه بتصنيف مداركها اصولاً وفروعاً
- ٣ تمهيدات . الاول في ان من محاسن الاسلام انطباقه على نوايس العمران وان من سماحته اتساع اصوله للفروع المجتهد فيها ، وان تطبيق ما يتجدد على ما عرّف منه امر جرى عليه السلف والخلف . وانه لا يخلو عصر من قائم لله بحجة . وان المدارك على فهم الاحكام بادلها
- ٦ الثاني في اقوال الائمة في حقيقة الفقه والفقهاء
- ٨ الثالث فيما مضى عليه عمل الصحابة والتابعين والائمة بعدهم من الاستنباط والمقايسة فيما حدث ولم ينص عليه
- ١٠ الرابع في بيان ضرورة الاجتهاد في الوقائع المتولدة وان طريق العلم بها هو الاجتهاد لا التقليد
- ١١ الباب الاول في مدارك اصولية لمسألة التلغراف وتحتة فصول  
الفصل الاول في ان مدارك الفقه في التلغراف مما له من الاشياء والنظائر في  
الاصول والفروع
- ١٢ الفصل الثاني في ان الاصل في احكام الاخبار كلها آية النبأ وتقرير ما يستفاد منها . منطوقاً ومفهوماً وهو المدرك الاول لمسألة التلغراف
- الفصل الثالث فيما مضى به السنة من التراسل وتشريع العمل به
- ١٤ الفصل الرابع في بيان ان التلغراف خبر من الاخبار يتناوله حدها واقسامها واحكامها
- ١٥ الفصل الخامس في ان التلغرافات المتواترة في امر لها حكم الخبر المتواتر او البينة المتواترة
- ١٦ الفصل السادس في ان كثرة التلغرافات المنقطة في معنى لها حكم الشواثر المعنوي

- ١٧ الفصل السابع في ان التلفرافات المستفيضة لها حكم الخبر المستفيض
- ١٧ الفصل الثامن في ان حكم تلفراف الواحد كخبر الآحاد
- ١٨ نبيه تبين بما ذكرناه ان التلفراف ينقسم الى متواتر ومستفيض وآحاد وكل منها مما شرع العمل به والتعويل عليه وفيه مقالة لاحد فقهاء الاجتماع وعلماء السياسة في فلسفة العمل بالخبر وفي الحاشية فائدة مشاورة علماء الاجتماع واخذ رأيهم في هذه المسألة
- ١٩ الفصل التاسع في الاستدلال على قبول ترجمة الواحد الثقة للتلفراف وحكم ترجمة غير المسلم
- ٢١ الفصل العاشر في استفادة القطع بالتلفراف الرسمي مما قالوه في افادة خبر الواحد العلم بالفرائض
- تحقيق بديع في المراد بالعلم في قولهم : الخبر يفيد العلم :
- ٢٣ الفصل الحادي عشر في الاحتجاج بالاجماع على قبول التلفراف في ارتقاء الخليفة ايده الله على كرسي الخلافة وفي اوامر الحكام بلا تكبير
- ٢٤ ومن ذلك اجماع الفقهاء على اقامة الصلاة على المتوفي غائباً
- ٢٥ الفصل الثاني عشر في الاستدلال على العمل بالتلفراف بالاقتراء
- ٢٦ الفصل الثالث عشر في الاستدلال بالعرف والتعامل على العمل بالتلفراف
- الفصل الرابع عشر في الاستدلال بالمصلحة على العمل بالتلفراف وهذا الفصل بقلم احد فقهاء الاجتماع وعلماء السياسة وفيه ان كارثة مصر في الاحتلال كان من شؤم تأخر تلفراف بقطع سلكه عمداً او اتفاقاً على ما رواه الثقات
- ٢٩ الفصل الخامس عشر في سرد ادلة اخرى يحتاج بها للعمل بالتلفراف مما نقرر في الاصول كالاخذ بالاحتياط وقول الاكثر وفتوى العالم وشهادة التلب
- ٢٩ الباب الثاني في مدارك ومآخذ فروع لمسألة التلفراف وتحتة فصول
- الفصل الاول في مأخذ للتلفراف مما قاله الفقهاء في العمل بخبر الثقة في دخول وقت الصلاة وبالساعات ونحوها
- ٣٠ الفصل الثاني في مدرك الاستيقان بالتلفراف الرسمي مما قررره في المحربات
- ٣١ الفصل الثالث في مأخذ للتلفراف مما قاله الفقهاء في وقوع طلاق المرأة بخبر واحد ولو غير عدل وبكتابه وفي صحة ولاية القضاء والبيع ونحوه بالكتابة



صفحة

- ٣٣ الفصل الرابع في اعتبار التلغراف الرسمي بكتاب القاضي الى القاضي وفيه تحقيق  
انه لا يشترط الاشهاد في كتاب القاضي الى القاضي
- ٣٥ الفصل الخامس في مأخذ للتلغراف الموثوق به مما قاله مشاهير الشافعية في ان  
مرجع قبول الرسائل اوردها الى ظهور الثقة او انحرافها فيه نقول مدهشة
- ٣٧ الفصل السادس في مأخذ للتلغراف الرسمي مما قاله الفقهاء في البراءة المطانية  
والدفاتر الخافانية
- ٣٩ الفصل السابع في بيان ان الشارع الاعظم لا يرد حقاً ظهر بدليله ابدأ وان البيئة  
الشرعية هي كل ما ابان الحق وهو من ابداع الفصول وانفسها
- ٤٤ الباب الثالث في الاستدلال على العمل بخبر التلغراف في الصوم والفطر  
وتحتة فصول
- ٤٤ الفصل الاول في اصل هذا الباب من الاخبار النبوية
- ٤٤ الفصل الثاني في مأخذ لصحة العمل بالتلغراف في الصوم والفطر مما قاله  
فقهاء الحنفية
- ٤٥ الفصل الثالث في مأخذ مما قرره فقهاء الشافعية
- ٤٦ الفصل الرابع في مأخذ من فقه الحنابلة
- ٤٧ الفصل الخامس في مأخذ من فقه المالكية
- ٤٧ الفصل السادس في مأخذ من مذهب الظاهرية وفي الحاشية ترجمة الامام داود  
الظاهر رضي الله عنه
- ٤٨ الفصل السابع في تحقيق مفيد في امثال هذه المآخذ وفيه ان قصد المؤلف اقتناع  
من سلموا بذلك والا فمذهب الانسان على التحقيق ما قاله ونص عليه
- ٤٩ الفصل الثامن في ان العمل بالتلغراف في الصوم والفطر هو في البلاد المتحدة مطالعها
- ٥٠ الفصل التاسع في ان على الحكام ارسال التلغراف الى البلاد المتفقة مطالعها  
باهلال رمضان او شوال وفيه اجماع اهل الهيئة على اختلاف المطالع وكلام محقق  
الفقهاء في ذاك
- ٥٢ الفصل العاشر في ان التلغراف المرسل من قاض لقاض في ثبوت رمضان او  
انسلاخه من باب الحسبة لا من باب كتاب القاضي الى القاضي

صفحة

- ٥٤ الفصل الحادي عشر في ان الكلام في تنازاف الحاكم او الثقة
- ٥٥ الفصل الثاني في ذكر مواد من نظام التلغراف وما اشترطه رجال الحل والعقد للوثوق به
- ٥٦ الفصل الثالث عشر في ان الوثوق بالتلغراف معروف حتى للعامة من التجار وان التعامل به ليس من اكل اموال الناس بالباطل
- ٥٨ الفصل الرابع عشر في اجوبة شبه على العمل بالتلغراف وهي ١٧ شبهة
- ٧١ الفصل الخامس عشر فيمن قضى بالعمل بالتلغراف من قضاة الاسلام
- ٧١ ثمرة هذا القضاء الشرعي والفتوى بموجبه
- ٧٤ الخاتمة في طرف تاريخية واطائف ادبية ( الاولى ) في معنى التلغراف وتاريخ حدوده وبقية الآلات المخترعة لتقريب النقل عن بعد
- ٧٦ ( الثانية ) فيما كانت تستعمله الملوك الاقدمون من وسائل سرعة الاخبار من ذلك ( المشاعل اليلية )
- ٧٦ ( الثالثة ) في مناوور الجبال
- ٧٨ ( الرابعة ) في حمام الرسائل
- ٧٩ ( الخامسة ) فيما نظم في التلغراف

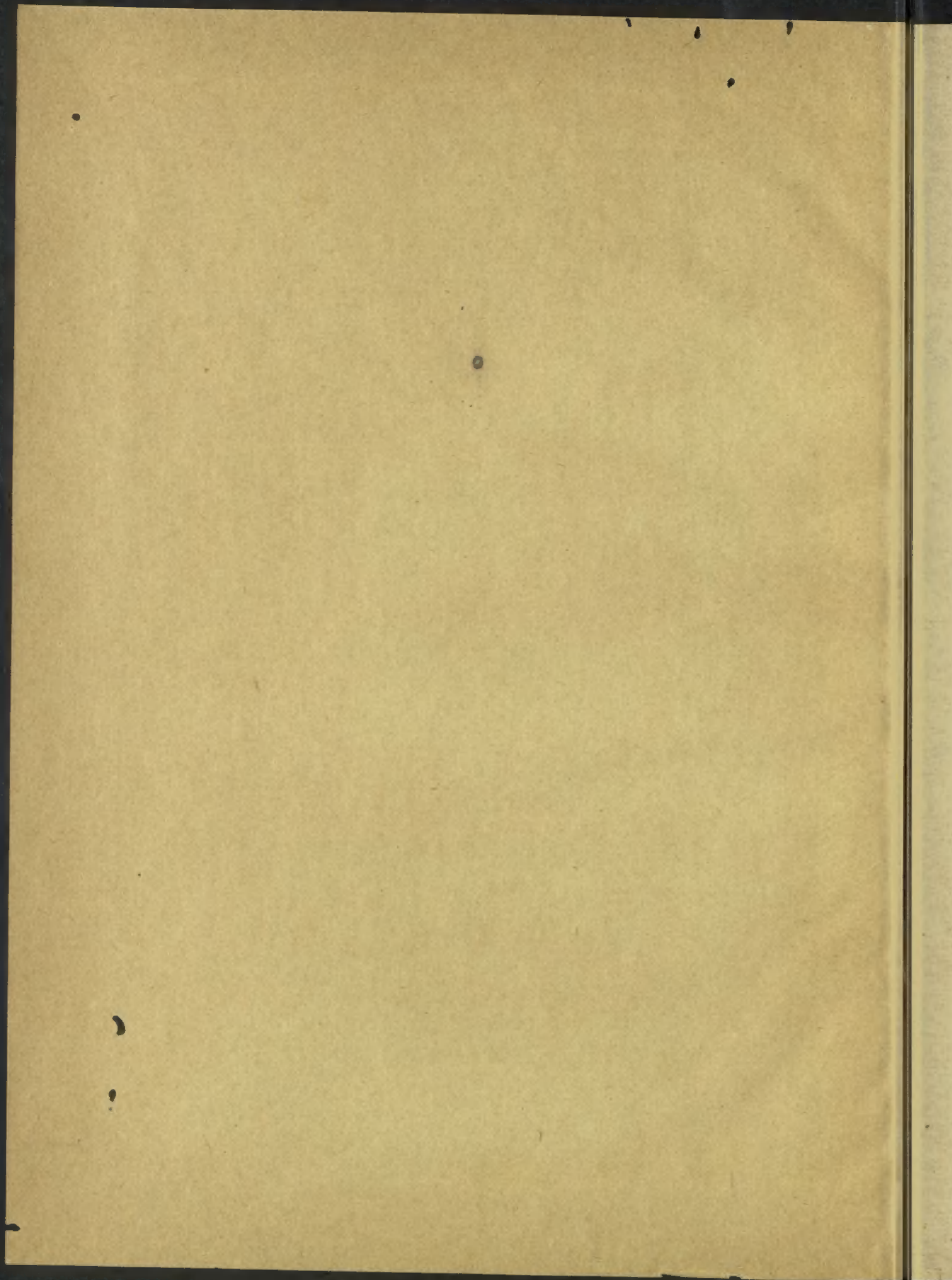
فهرست فناوي الاشراف في العمل بالتلغراف

- ٨٢ الفتوى الاولى للشيخ عيش مفتي المالكية بمصر
- ٨٢ الفتوى الثانية له ايضاً
- ٨٣ الفتوى الثالثة للشيخ كامل الطوابلسي مفتي طرابلس الغرب
- ٨٣ الفتوى الرابعة للشيخ محمد العباسي مفتي مصر
- ٨٥ الفتوى الخامسة للشيخ سليم البشري شيخ الجامع الازهر بمصر
- ٨٨ الفتوى السادسة للاستاذ الشيخ عبدالرزاق البيطار عالم الشام
- ٨٩ الفتوى السابعة للشيخ محمد الشطي عالم الحنابلة السلفيين في الشام
- ٩٠ الفتوى الثامنة للشيخ عبدالباقي الافغاني من كبار فقهاء الحنفية

- ٩١ الفتوى الناجية للعلامة السيد محمد رشيد رضا الحسيني صاحب المنار الشهير  
٩٢ الفتوى العاشرة للاستاذ الممهر الشيخ خليل اللدي الحنفي فقيه فلسطين  
٩٣ الفتوى الحادية عشرة للعلامة الشيخ محمد نجيت الازهري الحنفي قاضي  
الاسكندرية  
٩٥ الفتوى الثانية عشرة للعلامة الشيخ محمد سعيد مفتي الجزائر  
٩٦ من كتاب السيد محمود شكرى افندي الآلوسى علامة العراق في العمل بالتلغراف  
٩٩ من كتاب السيد محمد بن عقيل الحسيني من اعلام الشافعية في العمل بالتلغراف

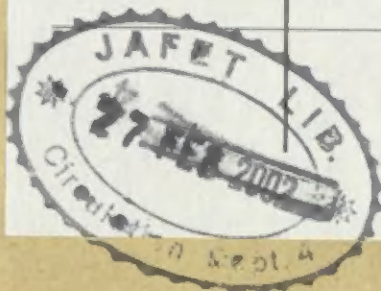
تصحيح غلط

| صفحة | سطر | غلط           | صواب              |
|------|-----|---------------|-------------------|
| ٤٧   | ٧   | في كتاب الشيخ | في كتاب شرح الشيخ |
| ٥٤   | ١   | ربما          | بما               |





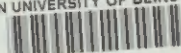
DATE DUE



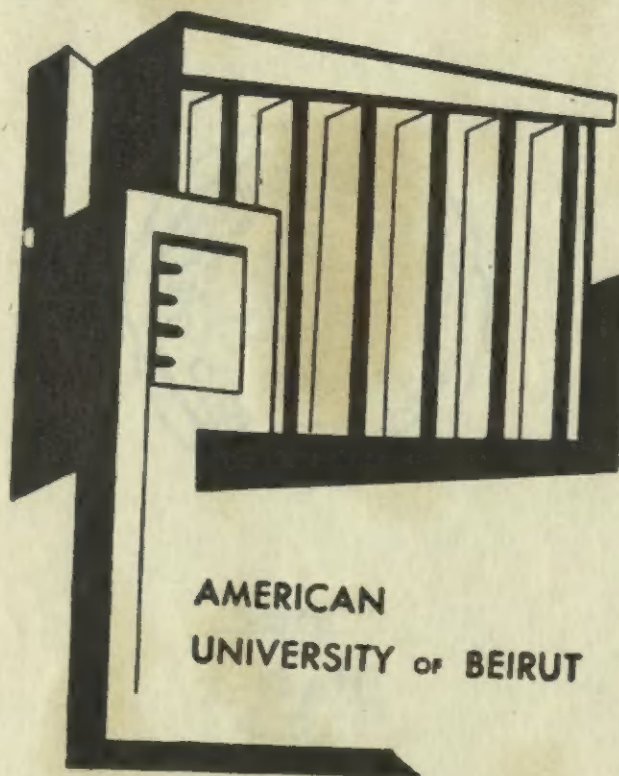
384.1:K19iA:c.2

القاسمي، جمال الدين محمد بن محمد  
ارشاد الخلق الى العمل بخير البرق

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01024242



AMERICAN  
UNIVERSITY of BEIRUT



384.1  
K192A  
c.2